

١٦٢

تاريخ المصريين

السِّياسة المِصْرِيَّة تَجَاه السَّوْدَان

١٩٣٦ - ١٩٥٣

د. تمام همام تمام



الهيئة المصرية
العامة للكتاب



رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرهان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر من

الهيئة المصرية العامة للكتاب



السياسة المصرية تجاه السودان

١٩٣٦ - ١٩٥٣

د. تمام همام تمام



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٩

الإشراف الفني

محمود الجزار

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب عن « السياسة المصرية تجاه السودان من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٣ » الذي كتبه الدكتور تمام معام تمام ، وهو في الأصل رسالة علمية من معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة .

والكتاب يتناول الفترة الزمنية من عقد معاهدة ١٩٣٦ حتى استقلال السودان في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ ، من منظور مصري يستند إلى الوثائق المتاحة ، ويرد على الكتابات البريطانية التي زيفت دور مصر في السودان .

وقد قسم الباحث دراسته إلى أربعة أبواب ، تناول في الباب الأول والباب الثاني معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على العلاقات المصرية السودانية ، فتتبع أولا السودان في المفاوضات المصرية البريطانية حتى مفاوضات ١٩٣٦ ، وتناول آثار هذه المعاهدة في العلاقات بين مصر والسودان من الناحيتين العملية والقانونية . وتتبع جهود مصر لحل قضية السودان عن طريق المفاوضات بعد الحرب العالمية الثانية ، فتعرض لمفاوضات صدقي - بيغن ١٩٤٦ ، ومفاوضات عام ١٩٤٧ بين النقراشي باشا والمستر كامبل ، وفشلها ، وعرض الموضوع على مجلس الأمن ، ثم مباحثات صلاح الدين - بيغن عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

أما الباب الثالث فتعرض فيه للسياسة الانجليزية في السودان من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥٣ ، وأهداها ، وتحدث عن نظام الادارة الانجليزية في السودان ، فتناول النظام الادارى والنظام الاقتصادى والخدمات العامة . وتعرض للتطور السياسى في السودان ، فتحدث عن مؤتمر الخريجين والأحزاب السياسية في السودان . والمؤسسات الدستورية ، كما تحدث عن سياسة الانجليز في جنوب السودان .

أما الباب الرابع ، فتناول فيه موقف ثورة يوليو من قضية السودان ، وتحدث عن المباحثات التى جرت بين ضباط يوليو وبريطانيا فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ، وهى التى انتهت باتفاقية السودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، وتناول أثرها على العلاقة بين شطرى الوادى وعلى مستقبل السودان نفسه .

وقد اختتم الباحث دراسته بملاحق مهمة تضمنت الاتفاقات التى أبرمت بين مصر وبريطانيا بشأن السودان منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٥٣ .

والكتاب بذلك يقدم عرضا علميا مهما للعلاقات المصرية السودانية منذ عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٣ ، وهو جدير بالقراءة .

والله الموفق .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

المقدمة

دفعنى لدراسة السياسة المصرية تجاه السودان فى الفترة (١٩٣٦ - ١٩٥٣ م) بالذات ، النقص الشديد فى المكتبة العربية فى تاريخ هذه الفترة ، فمعظم الذين كتبوا عن تاريخ مصر والسودان توقفوا حتى عام ١٩٣٦ ، وتركوا تاريخ الفترة التى تلى ذلك - رغم أهمية تلك الفترة وحساسيتها - لأقلام الكتاب الأجانب ، ومعظمهم من الذين تربوا فى دوائر الاستعمار ، فى وقت يحتاج فيه كل فرد من أبناء الوادى ، بل كل فرد من أبناء الأمة العربية الى معرفة الحقيقة - التى حاول الاستعمار طمسها - حول العلاقات الأخوية بين مصر والسودان .

ونحن نعرف أن معظم الكتاب الأجانب كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة والمغرضة فى بعض الأحيان بهدف تشويه العلاقات الطيبة القائمة على أقوى الروابط منذ أقدم العصور بين شعبى وادى النيل .

لذلك اعتقد الكثيرون صحة وجهة النظر البريطانية المنشورة فى بطون الكتب الأجنبية بشأن جهود بريطانيا فى السودان التى ترمى الى تقديم الشعب السودانى وتدريبه على الحكم الذاتى ، ورغم معرفتنا بطلان ذلك ، فلم تتصد الأقلام العربية الكافية لإظهار الحقيقة (المجردة) عن أهداف السياسة الانجليزية بشأن السودان .

وإذا أخذنا في الحسبان أن تاريخ هذه الفترة لهو من الحساسية والخطورة بمكان في تاريخ وادي النيل ، حيث بدأ بمعاهدة ، وانتهى بالاستقلال ، لأدركنا أهمية معالجته عن طريق أبناء النيل أنفسهم ليضعوا الحقيقة في موضعها وليتصدوا لوجهة النظر البريطانية الاستعمارية ، وليبرزوا الصورة الطبيعية التي ارتسمت عليها العلاقات الطاهرة بين المصريين والسودانيين .

وكان من الضروري كذلك أن تعالج هذه الفترة في إطار المقاييس العلمية لخطورتها - خاصة بالنسبة لتاريخ السودان نفسه - لأنها لم تعالج من قبل بطريقة أكاديمية ، ومن كتب عنها من أبناء العربية - وهم قلة - لم يتناولوا الموضوع بالدراسة العميقة الشاملة ، وإبراز دور مصر ومحافظةها على السودان الشقيق من تمزيقه - إيماناً منها بأنه وديعة مقدسة - وأن هدفها الأساسي أن يكون السودان كله للسودانيين وليس للبريطانيين فيه موطئ قدم .

والواقع أنني توخيت دائماً أن أشير فقط الى المسائل التي استوغها غيري من الباحثين وحاولت أن أتصدى للجوانب التي لم تدرس بعد أو درست بشكل منقوص أو غير أكاديمي .

ولما كانت حكومة السودان - التي أدارت دفة الأمور خلال فترة البحث - حكومة انجليزية لحما ودما ، وتستمد سياستها من لندن رغم وفاق ١٨١٩ الذي ينص على إدارة السودان بالحكم الثنائي المشترك بين مصر وبريطانيا - فقد انفردت الأخيرة بالحكم في السودان انفراداً يكاد يكون صريحاً في الفترة من ١٩٢٤ الى ١٩٣٦ بداية هذا البحث .

وقد عرضت في البابين : الأول والثاني للمفاوضات التي دارت بين مصر وبريطانيا حول مسألة السودان منذ عام ١٩٢٠ حتى قبيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالدرس والتحليل واستنباط النتائج . وخرجت من هذه الدراسة بأهداف بريطانيا الاستعمارية في السودان وأبعاد هذه الأطماع ، بل مساومتها مصر على السودان بالتلميح باستعدادها للجلاء عن مصر نفسها في مقابل ترك يد إنجلترا في السودان .

ثم أبرزنا الجهود التي بذلتها مصر للمحافظة على السودان وعدم التخلي عنه حتى لا تتركه لبريطانيا تحقق أهدافها في تحويله الى مستعمرة تضم الى باقي المستعمرات الأفريقية البريطانية في الجنوب .

ثم خصصنا الباب الثالث لدراسة وتحليل السياسة الانجليزية في السودان نفسه ، وأثبتنا بالدليل الواضح نية الانجليز الميقة لأعداد السودان في إطار الكومنولث ، والاعتماد به عن مصر خاصة ، وعن البلاد العربية عامة ، وللسنا الإبطاء المتعمد في تطوير البلاد في المجالين : الاقتصادي والاجتماعي ، ومحاربة الحركات الوطنية ، بهدف إبقاء السودان على تخلفه ليسهل عليها سلخه عن مصر من ناحية ، وحتى لا يطالب أهله بالاستقلال من ناحية أخرى ، ورأينا كيف أنها اهتمت فقط باستثمار الموارد التي تهم مصلحتها الخاصة دون مصلحة الشعب السوداني .

ثم تطرقت لمشكلة الجنوب بصفة خاصة لما لها من أهمية حيوية في إطار السودان الموحد ، ووضعنا أيدينا على الخطط الاستعمارية التي خلقت من هذه المنطقة بلدا يكاد يكون مختلفا في كل شيء عن الشمال ، بهدف سلخه من شمال السودان - اذا عجزت عن ضم السودان كله - وضمه الى مستعمراتها في الجنوب .

وخصصنا الباب الأخير لدراسة موقف حكومة الثورة في مصر ومعالجتها لمسألة السودان بالروح الثورية الديمقراطية المعادية للاستعمار ، على أساس من المسئولية الأخوية التي تربط بين البلدين ، وكيف استطاعت هذه الثورة أن تخلص السودان من نير الاستعمار البريطاني الى الأبد عن طريق المفاوضة مع بريطانيا وتسليمه الى السودانيين كامل السيادة .

ثم استنتجنا من واقع التاريخ ، وبحكم العوامل الطبيعية التي تربط بين الشعبين ، وبحكم الواقع الذي يمشيه أبناء وادي النيل (بالنسبة لطروف الامة العربية وللظروف الدولية) ضرورة إيجاد تكامل بين شطري الوادي لا في ذلك من أهمية وقائمة مشتركة للشعبين الشقيقين .

والواقع انني صادفت الكثير من العقبات أثناء بحثي بسبب قلة المراجع التي تناولت هذه الفترة وعدم حيلتها .

فالموضوع أولا وأخيرا يرتبط بالعلاقات المصرية البريطانية لأنه بدأ بمعاهدة تحالف في عام ١٩٣٦ مع الدولة المحتلة ، وانتهى مع نفس تلك الدولة (بريطانيا) بإبرام اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ التي تجسدت فيها حرية السودان في تقرير مصيره .

ومن هذين التاريخين ، كانت هناك محاولات مريرة من جانب بريطانيا للتمسك بالسودان والانفراد به لالحاقه بباقي مستعمراتها في أفريقيا ، بينما كانت مصر تجاهد - قدر امكاناتها - قبل الثورة للحفاظ على السودان بعيدا عن الاحتلال عن طريق رفع شعار السيادة المصرية عليه بحكم العوامل المدينة التي تربط بينهما ، ولما قامت الثورة في مصر أتت بمفاهيم مغايرة عن المفاهيم السابقة ، واستخلصت السودان للسودانيين من ذلك الاحتلال .

ومن خلال تلك المحاولات كان لا بد أن تنشأ نظريات لوجهة
نظر كل من مصر وبريطانيا ، ولا يستطيع الباحث المتصف أن يعتمد
على آراء وجهات نظر واحد من الطرفين فقط ، لأن الأهداف
واضحة ، ولعلم وجود مراجع عربية كافية عالجت تاريخ هذه
الفترة ، تجلت مهمة الباحث الشاقة في دراسة الوثائق الأصلية
التي شملت كل أدوار المفاوضات واستخلاص النتائج التاريخية
منها .

والواقع أن الفضل - كل الفضل - يعود للسيد الأستاذ
الدكتور حسن عثمان ، الذي حرم نفسه من متعة اجازته الصيفية ،
وكرس الوقت في التوجيه والمناقشة والتصحيح ، تطوعا من سيادته
حينما لمس رغبة الباحث في مناقشة الرسالة ، حتى خرجت بهذه
الصورة التي هي عليها .

فالباحث مدين بالشكر والتقدير لأستاذه الكبير حيث فتح
له صوره وارشده الى الطريق العلمى الاكاديمى فى كتابة التاريخ .

كما ان الباحث لا يستطيع بأى شكل أن يوفى حق أستاذه
الدكتور شوقي الجمل الذى بذل مجهودا مضنيا فى طريقة صياغة
المناقشات التى دارت فى المفاوضات الى أسلوب تاريخى علمى ،
والرجوع مع الباحث الى العديد من نصوص تلك المفاوضات
والمراجع للتأكد من سلامة الوقائع التاريخية ، والتى أضاف
سيادته عليها الكثير من المعلومات التى لم تيسر للباحث .

وفى الختام لابد من الاعتراف بأنه نظرا لحدائث هذه الفترة
ولخطورتها وحساسيتها فى نفس الوقت ، فإن الكثير من الوثائق
المهمة المتعلقة بمسألة السودان لم تخرج بعد الى حيز الوجود ،

وما خرج منها فهو قلتر ضئيل ، ولكنه على كل حال ألقى الضوء
بصورة لا بأس بها على تاريخ شصب وادى النيل فى هذه الفترة ،
فلعل هذه المحاولة تمهد الطريق لدراسات الآخرين فى هذا الاتجاه
فى المستقبل .

والله ولى التوفيق ،،،،،

تمام همام تمام

الباب الأول

معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦
والرها على علاقة السودان بمصر

الفصل الاول : اسباب ابرام معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ م

الفصل الثاني : السودان في معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ م

الفصل الثالث : آثار هذه المعاهدة في العلاقات بين السودان
ومصر .

الفصل الأول

أسباب إبرام معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٢٦

أولا : الموقف الدولي :

خيم الهدوء النسبي على العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وتوقيع ميثاق «كلوج - بريان» Kellog - Briand Pac سنة ١٩٢٨ حيث تمهلت الدول الموقعة على تهنئته جبهة المروءة وحل مشاكلها عن طريق التحكيم ، فكانت الأحوال الدولية في أوروبا بضفة خاصة باعثة على الطمأنينة الى استقرار السلام ، وكان اتجاه السياسة البريطانية نحو تخفيض التسليح قويا جدا ، فلم تكن ألمانيا تثير خشية أحد ، بل كانت سياسة وزير خارجية الرايخ ، وسياسة وزير خارجية فرنسا ، قد أضحت في زرع الأوربيين والانجليز بضفة خاصة ان ميثاق عصبة الأمم قد غم خيره قول أوروبا كلها ، وقد برز فجر عالم أفضل من الأمس (١) .

لكن في بداية الثلاثينات من هذا القرن ، أخذ ذلك الهدوء الدولي في التلاشي تدريجاً ، فقد اعتلت اليابان على الصين عام ١٩٣١ ، وانضم الهمم هتلر في انتخابات ألمانيا عام ١٩٣٣ وأعلن سياسته النازية التي تدعو بإفضلية الجنس الأورماني على جميع أجناس البشرية وأجدها بسيادة العالم ، ومن ثم ضرورة تقوية الجيش الألماني في البر والبحر والجو (٢) .

أخذت بريطانيا تدرس الموقف الألمانى الجديد بدقة ، وتعيد النظر بالنسبة للموقف الأوروبى بصفة عامة ، لأنها كانت تأمل أن يسود السلام ربوع العالم بعد أن ضمت الدول جراحها المسخنة من آثار الحرب العالمية الأولى .

وكانت علاقاتها مع إيطاليا يشوبها نوع من الاطمئنان حيث كانت تعتقد أن موسولينى زعيم الفاشست والقابض على نواصى الأمور فى إيطاليا منذ عام ١٩٢٢ سيكفل سلامة مياه البحر المتوسط ، ومن ثم سيكفل سلامة مصالح الامبراطورية البريطانية فى تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة .

لكن سرعان ما خاب ظن بريطانيا ، حيث أن موسولينى لم يلبث حين رأى قوة هتلر وقوة اتجاهه وسياسته الرامية الى التوسع لاجراء متفهم لانانيا خارج حدودها ، أن مد يده اليه لكسب صداقته ، بعد أن حاول الوقوف منه موقف المراء بنية المحافظة على سلامة النمسا .

على أية حال بدأ الموقف الدولى يسير فى طريق التدهور ، وبات السياسة البريطانىون فى قلق وانزعاج من التقارب الألمانى - الإيطالى الجديد ، وأصبح لزاما عليهم أن يعلوا العتلة سياسيا وعسكريا لمواجهة ما يسفر عنه الغد من أخطار .

ومما زاد فى تدهور الموقف الدولى ، واضطراب جو السياسة الأوروبية ، وكالات الأنباء التى أخذت تردد اذاعاتها فى صيف عام ١٩٣٥ بأن إيطاليا تعتزم غزو الحبشة ، وقامت بإرسال جنودها وأسلحتها الى مستعمراتها الأفريقية ، وشنت هجومها عليها فى ٢ أكتوبر ١٩٣٥ .

عندئذ أخذت الدول الأوروبية تفكر فى موقفها من ذلك الهجوم الايطالى - على دولة افريقية عضو فى عصبة الأمم تفكيرا جديدا ، وبدأت بريطانيا تتوقع تهديد ايطاليا لمصر من ناحية حدودها الغربية (٣) ومن ثم بدأت على الفور فى حشد أسطولها فى البحر المتوسط ، وعلى الأنص فى المواضع المصرية وتزيد من قواتها بحرية مطلقة على قناة السويس (٤) وذلك لأهمية الممر المائى الى شرق أفريقيا والقارة الآسيوية .

كما بدأت من ناحية أخرى فى حث الدول لدعوة عصبة الأمم للانقياد فى جنيف ، للنظر فى هذا الموقف وما قد يؤدى اليه من اضطراب جبل السلام فى العالم ، وقد أسرع مجلس العصبة بتأليف لجنة وضمت تقريرا وافق عليه فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ ، يقضى بالوقوف فى وجه ايطاليا المعتدية على دولة الحبشة ، وان واجب العصبة يقتضيها أن تكفل سلامة كل عضو من أعضائها وان تتحاشى وقوع الحرب خشية أن تمتد شرارتها الى بلاد العالم كله ، كما حثت من ١٩١٤ - ١٩١٨ (٥) .

فى الواقع اهتمت بريطانيا أكثر من غيرها بهذه الآزمة ، لأن أطماع ايطاليا الفاشية تمس المصالح البريطانية مباشرة فى المستعمرات الافريقية ، وأصبح واضحا لديها أن ايطاليا ترغب فى بناء امبراطورية ايطالية تنافس الامبراطورية البريطانية فى ألاكها الواسعة ، بل تقوم عليها .

وقد اختار الدكتاتور الايطالى المنطقة التى تمر فيها قناة السويس ، رقبة الامبراطورية البريطانية وطريق وصولها الى أملاكها فى الشرق ، كما أن سيطرة ايطاليا على الحبشة ستكون خطرا على السودان لاعتباره مجالا حيويا للتوسع لها فى أفريقيا (٦)

وتهديدا لمصر بسبب مياه بحيرة تانا التي تمتد النيل بالمياه في فصل الصيف ، بالإضافة الى التطلع الى عدن والخليج العربي .

على أية حال لم يأبه موسوليني بالموقف الدولي ، ولم يتراجع دون غايته من غزو الحبشة ، رغم معارضة انجلترا وعصبة الأمم ، ودخل الجيش الايطالى اديس أبابا في ٥ مايو ١٩٣٦ وفر الامبراطور هيلاسلاسي من بلاده ، وأعلن الدكتاتور الايطالى قيام أفريقيا الشرقية الايطالية يوم أول يونيو ١٩٣٦ (٧) وبدأ شبح حرب عالمية ثانية على الأبواب .

ثانيا : الموقف الداخل :

يجب أن نتذكر منذ البداية حقائق الوضع السياسى فى مصر ، فالمعروف أن مصر كانت مستقلة استقلالاً اسمياً ، وكانت السلطات الحقيقية فى يد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة والحكومة البريطانية فى لندن .

وكانت سياسة بريطانيا تقوم على التسوية والمحاولة كلما طلب اليها المصريون حل المسائل المعلقة بين الدولتين . لأنها كانت تكتفى باعترافها باستقلال مصر ، واتخذت من انشغال المصريين بمنازعاتهم الحزبية بعد صدور الدستور وقيام البرلمان وتكالب الأحزاب السياسية على كراسى الحكم ، ما يسمح لها بأن تسقط فى كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل الأربع المحتفظ بها (٨) ، وألا تصل من المفاوضة الى ما يرضى المصريين ، وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة داخلية جديدة حول الانتخابات أو حول الدستور (٩) .

وفي الحقيقة فإن بريطانيا لم تكن تقيم مصر في ذلك الوقت حسابا أو وزنا ، بسبب ضعف سياسة القصر الملكي واختلافات السياسة المصريين فيما بينهم من ناحية ، وبسبب الهدوء النسبي الذي كان يخيم على العالم بعد الحرب العالمية الأولى من ناحية أخرى .

ولكن تطور الظروف الدولية وتدهورها أجبرها على التقرب الى الشعب المصري وكسب صداقته مع الاحتفاظ بالوضع الراهن كما هو حتى لا يكون ثمن هذه الصداقة باهظا ، ومع التمهيد لتغيير السياسة التي أدت الى ضياع هذه الصداقة (١٠) .

على أية حال كانت مصر تعيش هذه الفترة في معركة سياسية عتيقة ، وهي معركة إلغاء دستور ١٩٣٠ وإعادة الحياة الدستورية طبقا لنصوص دستور ١٩٢٣ .

وقد أخذت الأحوال الدولية المتدهورة تلعب دورها في التأثير على هذه المعركة من ناحية ، وعلى العلاقات المصرية البريطانية بصفة عامة من ناحية أخرى ، الأمر الذي تطلب ضرورة تصفية العلاقات السيئة بين البلدين (١١) .

ويشير بعض الكتاب الغربيين الى أن الحرب الإيطالية الحبشية، أرعبت المصريين وأثارت فيهم الخوف ، فلجأوا الى بريطانيا لعمل اتحاد معها تجنبيا من وقوع هذه الحرب في بلادهم (١٢) .

والواقع أن خوف بريطانيا من هذه الحرب كان يفوق بكثير خوف مصر منها ، لأن رغبة إيطاليا الفاشية في توسعها في أفريقيا كان موجها بصفة أساسية ضد المصالح البريطانية في أفريقيا ككل ، وإن مصر والسودان من ضمن هذه المصالح .

وكان البرلمان البريطاني يراقب باهتمام شديد مطامع
الطليان واعتبر أن قرار الحكومة الإيطالية بضم كل الأراضي
الاثيوبية تهديد للوضع البريطاني في أفريقيا الشرقية والشرق
الأقصى (١٣) .

كان من الواضح اذن خوف بريطانيا واستعدادها للدفاع عن
مصالحها ضد إيطاليا وكانت مصر هي المفتاح لمناطق النزاع بينهما .

وفي الحقيقة كانت الحرب الإيطالية الحبشية صدمة كبرى
للشعب المصري وكان على السياسة المصريين أن يحددوا مركز
بلادهم من هذا النزاع ، فمن ناحية أثار تركيز القوات البريطانية
في مصر لدى الشعب الفكرة التي تقول : أن بريطانيا جعلت من مصر
معسكرا ضد إيطاليا ، وهذا يبرر هجوم دول المحور على مصر ، ومن
ناحية أخرى شجع المصريون بميولهم وعواطفهم القومية ، بحكم
القربة الأفريقية نحو الأحباش وكانوا يعتبرون طلاب حرية
ومدافعين عن بلادهم وإن سقطوا في أيدي إيطاليا سيتبسه سقوط
دول أفريقية أخرى ، بجانب خوفهم على مياه النيل الأزرق التي
تحمل خصوبة التربة المصرية من بحيرة تانا والتي تقع في الأراضي
الحبشية .

وقد أشار الى هذه الناحية مصطفى النحاس في خطابه بقوله
« حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهية ، نحن
متصلون بها اتصالا وثيقا لأن ميدانها هو أرضنا . هو جونا هو
يتابع نيلنا ، حالة خطيرة يجب أن يكون للأمة بازائها مطلب أسمي
من عودة الدستور وأجل خطرا ، وذلك هو واجب الاحتفاظ بكيان
البلاد والنود عن استقلالها ، واجب حياة أو موت ، وجود
أو لا وجود (١٤) » .

والواقع أن قضية مياه النيل وبحيرة تانا كانت أحد العناصر الأساسية التي استخدمتها بريطانيا في زيادة القلق في مصر ، الأمر الذي مكّنها من الضغط على الحكومة بهدف السير وراء السياسة البريطانية .

فقد كانت بريطانيا تنشر الخوف لدى المصريين بالتهديد بوقف أو منع مياه النيل الأزرق من الوصول إلى مجرى نهر النيل رغم أن الخبراء والعلماء صرحوا بعدم إمكان أي دولة منع تدفق المياه من بحيرة تانا إلى النيل الأزرق وقت الفيضان لطبيعة مسارها (١٥) .

كما أن المياه التي تصل منها في وقت غير الفيضان لا تذكر بالنسبة إلى ما يصل مصر من مياه النيل الأبيض (١٦) .

على أية حال فإن عامل المياه كان واحداً من الأسباب الجديدة مثل الروابط التاريخية القديمة والروابط الدينية ورابطة الجوار الأفريقي التي دفعت بالثعبان المصري إلى المطالبة بضرورة مساعدة الأحمش وضرورة تسليم الجيش المصري وإعدادة للدفاع عن البلاد والموافقة على تنفيذ مصر العقوبات التي فرضتها عصبة الأمم ضد إيطاليا في ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ ، كما وافقت حكومة السودان على تنفيذ تلك العقوبات الاقتصادية ضد إيطاليا بعد اتخاذ الحكومة المصرية قرارها بالتنفيذ .

ومما هو جدير بالذكر أن الجيش المصري كان في ذلك الوقت ضعيفاً جداً بالقياس إلى مركز مصر الاستراتيجي ، بسبب التدخل والقيادة البريطانية المتعمدة في إضعافه طوال الفترة السابقة على الحرب حيث كان مستر أوستن تشمبرلين « Mr. A. Chamberlain » يرى ضرورة إضعاف مصر حتى لا تصبح في مركز يهدد بريطانيا (١٧) .

وقد صرح الجنرال نجويب « General Neguib » انه حتى عام ١٩٣٦ كان قادة الجيش البريطاني يصفون العراقيين أمام تقوية الجيش المصري حتى لا يصبح قوة محاربة يخشى منها في يوم ما - أن تستخدم ضدهم .

لهذا شعر المصريون أنهم لن يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم اذا أصبحت منطقة الشرق الأوسط مسرحا للحرب ، وقد اقتنع كثير منهم ، أنه من الضعف بحيث لا يستطيعون مواجهة بريطانيا لتقبل مطالبهم في السودان ما دام لم تكن هناك عوامل قوية تجبر الحكومة البريطانية في التسليم بهذه المطالب .

والواقع أن تلك العوامل كانت كامنة في التوتر الذي يسود العلاقات البريطانية الإيطالية ، لذلك صمم المصريون على عودة دستور ١٩٢٣ واعادة الحياة النيابية على أسامه ، وإبرام معاهدة مع انجلترا حتى يتمكنوا من أن ينتزعوا بالقوة من الحكومة البريطانية ما يطلبونه من حقوق مصر في السودان .

وقد رفعت الحكومة المصرية مذكرة في هذا الشأن الى المندوب السامي البريطاني في ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ ، وفي ٩ نوفمبر ألقى السير صمويل هور « Sir Samuel Hour » تصريحاً في لندن تناول فيه أهم المطالب المصرية ، وهي عقد المعاهدة وعودة دستور ١٩٢٣ .

وظهرت من هذا التصريح نية الحكومة البريطانية بالاعتذار عن عقد المعاهدة لعدم ملائمة الوقت مع استمرار الحالة الفلجية الجاثمة وعدم الموافقة على إعادة الدستور .

وعلى أثر ذلك قامت المظاهرات في الجامعات والمدن المصرية تستنكر موقف الانجليز من مطالبهم (١٨) ، وانتهز النحاس باشا فرصة الاحتفال بعيد الجهاد الوطني ، وأعلن قرارات الوفد بمقاطعة

الانجليز وعلم التعاون معهم بسبب علم اجابة المطالب الوطنية ،
واحترج على تصريح سير صمويل هور الذى يتعارض مع حقوق مصر
واستقلالها .

لهذه الاسباب لم تجد بريطانيا مقرا من التراجع لأن ظروفها
فى عام ١٩٣٥ كانت تختلف عنها فى عام ١٩١٩ ، وفى عام ١٩١٩
كانت انجلترا قد خرجت من الحرب مكلفة بالنصر ، وكانت فى
وضع يمكنها من مواجهة ثورة مارس ١٩١٩ ، أما فى عام ١٩٣٥
فقد كانت تواجه احتمالا قويا بدخولها فى حرب ضد إيطاليا ، وأن
اندلاع ثورة فى مصر على مستوى ثورة ١٩١٩ سوف يكون أمرا
محرجا لانجلترا من الناحية الاستراتيجية والأدبية كذلك (١٩) :

ومن ناحية أخرى فإن دول المحور نفسها تأكدت أن بريطانيا
تحاول فى تلك الظروف أن تضع مصر فى صفها ليس عن طريق
القوة كما حدث فى انفار عام ١٩٢٤ ولكن عن طريق الدبلوماسية
والوفاق ، بجانب أن بعض السياسة البريطانيين أنفسهم رحبوا
باقامة علاقات طيبة بين مصر وبريطانيا للحصول على نفوذهم
وامتيازاتهم فى مصر تحت ستار وشروط معاهدة تبرم بين
الطرفين (٢٠) .

هذه العوامل مجتمعة مع تدارس الموقف من كل جوانبه جعل
المصريين يدفنون خلافاتهم الحزبية ويكونون جبهة وطنية
متحدة (٢١) للوقوف أمام القصر وأمام الانجليز ، وأن يرفعوا مذكرة
فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ (٢٢) الى المنسوب السامى البريطانى يصرون
فيها على ضرورة عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا بالنصوص التى
انتهت اليها مفاوضات النحاس - هندرسون فى عام ١٩٣٠ وأن
تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة
بالروح الطيبة التى سادت المفاوضات (٢٣) .

الفصل الثاني

السودان في معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

أولا : المفاوضات المصرية - البريطانية عام ١٩٣٠ :

ذكرنا في الفصل الأول أن الموقف الدولي كان عاملا قويا لدفع مصر وبريطانيا الى ابرام معاهدة تحالف وصداقة على هدى نصوص المفاوضات التي أجريت في عام ١٩٣٠ والمعروفة بمفاوضات « النحاس - هندرسون » والتي فشلت بسبب مسألة السودان .

ولا بأس من أن نلقى نظرة سريعة على هذه المفاوضات حيث أنها تحمل روح معاهدة ١٩٣٦ موضوع هذا البحث .

فالمعروف أن البرلمان المصرى كان قد فوض الحكومة المصرية فى ٦ يناير ١٩٣٠ باستئناف المفاوضات مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها التى انتهى إليها محمد محمود باشا (٢٤) ، للوصول الى « اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين » .

وقد سافر وفد المفاوضات برئاسة مصطفى النحاس باشا الى لندن فى ٢٠ مارس ، وجرى المفاوضات بينه وبين الوفد البريطانى برئاسة المستر هندرسون « Henderson » فى ٣١ مارس ، ثم

قطعت في ٨ مايو حيث أعلن انتهاء المفاوضات بالاخفاق بعد أن
بذل الوفدان جهدا عظيما للوصول الى اتفاق ، وفلا تمكنا من
الاتفاق على مشروع معاهدة ، ولكن المفاوضات تحطمت على صخرة
السودان (٢٥) .

ففي ٢ ابريل سلم الوفد المصرى مشروعه الاول الى سكرتير
وزير الخارجية البريطانية وجاء فيه عن السودان المادة ١٣ :

« الى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ومع الاحتفاظ
بجميع الحقوق يباشر الطرفان المتعاقدان ادارة السودان بالاشتراك
بينهما اشتراكا فعليا » .

وقد أبدى الوفد البريطانى فى الجلسة الثانية ملاحظاته على
المشروع المصرى ، وعبر مستر هندرسون بقوله : ان مسألة السودان
ستكون عقبة فى طريق المفاوضات ، وأنه من الصعوبة التغلب
عليها ، وقال « لابد لى أن أصرح لكم بأن الحكومة الانجليزية حتى
لو سلمنا نحن بمطالبكم فى هذه اللجنة يستحيل عليها استحالة
مطلقة أن نصل الى حمل البرلمان على الموافقة عليها » .

وقد رد رئيس الوفد المصرى على ذلك بأن مصر لم تطلب فى
الوقت الحالى الا الاشتراك الفعلى فى الادارة ، وهو ما تعترف به
المقترحات الانجليزية نفسها ، حيث تشير الى أن القواعد التى تتبع
فى السودان مؤقتا هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى ١٨٩٩ .

واستمرت المناقشات بين الوفدين ، وكانت تشوبها الحدة
فى بعض الأحيان من الجانب المصرى وأحيانا من الجانب
البريطانى ، وقد لاحظ الجانب البريطانى من خلال تلك المناقشات

أن الوفد المصري يرغب في عودة السودان الى ما كان عليه قبل عام ١٩٢٤ ، وتطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ وشارك مصر في الادارة اشراكا فعلياً ، وذلك برفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان وحرية الهجرة اليه ، وحرية الإقامة والحياسة فيه ، وجعل الادارة السودانية في أيدي المصريين والانجليز على السواء ، وأن يعين وكيل مصري لحاكم عام السودان ومصريين آخرين بجانب الرؤساء الانجليز ، وكلما انتهت مدة البعض منهم حل محله مصريون حتى تتم المساواة .

وقد تعهد النحاس باشا بأن تدفع الحكومة المصرية مرتبات الموظفين المصريين والجيش المصري الذي يعود الى السودان من مبلغ الاعانة السنوية التي كانت تدفعها الخزانة المصرية للسودان وقدرها ٧٥٠ - ألف جنيه مصري سنوياً (٢٦) .

ولكن الوفد البريطاني رفض المقترحات المصرية ، وصرح بأنه لا يريد أن يتعرض لاثارة مناقشة مسألة السودان أمام البرلمان ، ولا أن يتحمل مسئولية حلها في الوقت الحالي وأنه لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ بشارك مصر في الادارة ، وبالجمله لا يمكنهم تغيير الحالة الراهنة في السودان (٢٧) .

اذن فقد كشف الوفد البريطاني القناع عن الرغبة الدفينة في صدور الانجليز للانفراد بالسودان وفصله عن مصر وخلق مستعمرة بريطانية منه تلحق بمستعمراتهم في بقية القارة الافريقية .

والواقع أن مستر هنترسون Henderson كان مرتبطاً بما أعلنه رئيس الوزراء البريطاني مستر ماكلونالد عام ١٩٢٤ ،

من أن مسألة السودان منتزلة خاضعة لاتفاقيتي ١٨٩٩ ولا يستطيع
أن يواجه البرلمان بالمقترحات المصرية الجديدة .

ومع ان اتفاقيتي ١٨٩٩ رغم أنها كانتا ممقوتتين في مصر
كل المقت ، فانهما تنصان على اعطاء إنجلترا نصيبا في ادارة
السودان ، والمقترحات المصرية تشير الى وجوب اشراك الطرفين في
ادارة السودان ، فلا فارق اذن بين الصيغتين .

ولكن يبدو أن كلمة « الاشتراك الفعلي » في الادارة جعل
الوفد البريطاني يحلل هذه الجملة ويفكر بعمق في معناها خوفا
من تفصل السلطة المصرية في السودان ، لأن هدف بريطانيا
الأساسي كان فصل السودان عن مصر من كافة المجالات علما مياه
النيل .

لذلك كان الوفد البريطاني يرغب في فصل قضية مصر عن
قضية السودان ، وانه كان أكثر تساهلا في مفاوضاته بالنسبة
لمصر ، ومتشددا جدا بالنسبة للسودان .

وفي الحقيقة كانت السياسة البريطانية تترك تماما انه
سيأتي اليوم الذي لابد فيه من الجلاء عن مصر ، وأرادت أن تعوض
ذلك باحتفاظها بمفردها بالسودان لأهمية مركزه في قلب القارة
الافريقية .

وعلى أية حال عندما لم تصل المفاوضات الى أية نتيجة مرضية،
قرر الوفد المصري في ١٨ ابريل ان يستشير الوزارة في مصر
بالنسبة لمسألة السودان (٢٨) .

وعاد الوفد الى الاجتماع في ٥ مايو حاملا معه مشروعين
بخصوص مسألة السودان .

« المادة - ١١ - من غير سياس بحقوق مصر ومصالحها في
السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان
لمفاوضات تجري بينهما في بحر سنة من التصديق على هذه
المعاهدة » .

ونص آخر لنفس المادة « من غير سياس بحقوق مصر ومصالحها
في السودان ، اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان
لمفاوضات مقبلة ، وفي انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية
التي كان عليها السودان قبل عام ١٩٢٤ » .

وقد رفض الوفد البريطاني هاتين الصيغتين كذلك ، وبعد
جهد كبير توصل الطرفان الى النص الآتي ليكون حلا لمسألة
السودان على أن يسمح في المعاهدة كمادة من موادها « مع الاحتفاظ
بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ » ،
وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير اخلال بحقوق مصر
ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من
هاتين الاتفاقيتين ، وكاحدى نتائج اتفاقيتي ١٨٩٩ ، يواصل
الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات
المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار اليهما » .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يستلذا اذا طلب أحدهما
ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في
خلال الاثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية (٢٩) .

وبعد أن تبادل الفريقان التهانى على هذا التوفيق ، قرر مجلس الوزراء البريطانى بالإجماع الموافقة على النص الخاص بالسودان ، ولكنه اعترض على الفقرة الأخيرة من المادة •

وحاول الفريقان إيجاد نص آخر لمسألة السودان يرضى الطرفين ، وبينما كانت المناقشات جارية دخل الدكتور والتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية وطلب الأفراد بالمستر هندرسون، وبعد اجتماعهما أخبر هندرسون الوفد المصرى بأن الوفد البريطانى يرى ألا يستمر فى مناقشة الصينغ والتفاصيل ويحدد موقفه فى مسألة السودان كما يلى :

١ - يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمر من غير تعديل •

٢ - يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر فى المستقبل بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان •

٣ - يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيراً وهو :

« من المتفق عليه بالإشارة الى المادة - ١١ - أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأصالي المصريين فمما يتعلق بمسائل الهجرة والملكية والتجارة فى السودان ، وعلى ذلك يكون الرعايا البريطانيون والأصالي المصريون أحراراً فى حيازة الملك والاشتغال بالتجارة والصناعة فى السودان ، مع مراعاة القوانين واللوائح المحلية التى لا تتعارض مع التشريع الحديث فى مثل هذه المسائل •

ويجب ألا تستعمل الرقابة التي تفرضها الحكومة السودانية لصالح السودان على دخوله والهجرة اليه استعمالا غير معقول لحرمان الرعايا البريطانيين أو الأهالي المصريين من حق دخول السودان أو الهجرة اليه » .

وباختصار فقد اعترض الوفد المصرى على ذلك ، وفى ٨ مايو ١٩٣٠ أعلن كما ذكرنا اخفاق المفاوضات بين الوفدين ، وعبر كل من رئيسي الوفدين عن أسفه لتلك النتيجة المؤسفة بسبب مسألة السودان وإن كانت بريطانيا تركت الباب مفتوحا لاستئناف المفاوضات فى المستقبل وتركت مشروع المعاهدة كما تم الاتفاق عليه قائما ، وذكرت أن البريطانيين على استعداد اذا وافق المصريون على مقترحاتهم ، للوصول الى الاتفاق على النقاط الباقية فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة ليصبح التوقيع عليها ميسورا .

ويتساءل الأستاذ شفيق غربال « هل اتخذت الوزارة البريطانية هذه الخطوة بناء على عدم اهتمام حقيقى كسوية المسألة المصرية تسوية نهائية ؟ أو كانت تلك الوزارة حينما قطعت المفاوضات بسبب مسألة السودان تحت ضغط حقيقى من أصحاب المصالح البريطانيين فى السودان (٣٠) ؟

ونحن نميل الى تأييد رأى الأخير ، فالواضح أن حكومة السودان كانت تيسر كل الأمور لأصحاب رؤوس الأموال البريطانيين فى إنشاء مشروعاتهم الاستثمارية فى السودان ، فأصبح لهم من القوة والنفوذ ما يمكنهم من تسخير الحكومات البريطانية فى فلكهم .

وقد عبر عن ذلك مستر Malcolm McCordale علنا فى مجلس العموم البريطانى بأن له ولامرته أعمالا تتمثل فى صناعة

القطن في السودان ، وأنه بدون القوى والإدارة الانجليزية ستذهب مصالحهم هباءً منثوراً ، وقال « انه ليس لكل صاحب صوت بريطاني في مجلس المصالح مباشرة في السودان - لكن الذين لهم مصالح هناك لديهم من القوة الكافية لحمل الحكومة البريطانية على الاستجابة لمطالبهم وحماية مصالحهم هناك (٣١) » .

ثانياً : المفاوضات المصرية - البريطانية سنة ١٩٣٦ :

ذكرنا أن بريطانيا كانت تتشدد في مفاوضاتها السابقة مع مصر بسبب تمسكها بالانفراد بالسودان (٣٢) . وقلنا : ان المناخ العام دولياً ومحلياً قبيل الحرب العالمية الثانية مباشرة كان يختلف عنه فيما قبل ذلك .

ف عندما تطورت الأحداث الدولية في عام ١٩٣٥ ، ودخلت في دور له خطورته ، وتآلفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والأحزاب السياسية في مصر ، وأرسلت خطاباً الى المنسوب السامي البريطاني ، طالب فيه المصريون بأن تصرح الحكومة البريطانية بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت اليها مفاوضات النحاس - هندرسون عام ١٩٣٠ .

وبعد تبادل المذكرات الخاصة بتلك النصوص وعدم التقيد بها ، تم الاتفاق على أن تجرى المحادثات أولاً في مصر ، وكان ذلك خلافاً للمادة (٣٣) ، حيث كانت المفاوضات السابقة تجرى في إنجلترا ، ولعل السبب في ذلك هو اعطاء الوفد المصري فرصة أكبر بأن يكون قريباً من مستشاريه في القاهرة ، ولاعطائهم مزيداً من الشعور بالأمان ، وحتى لا يظن أى شخص بأن أحد أعضاء الوفد كان منحازاً الى بريطانيا (٣٤) .

عقدت جلسة الافتتاح للمفاوضات فى قصر الزعفران فى ٢ مارس ١٩٣٦ ، حيث كانت جلسة علنية ، ولقى الانحاس باشا رئيس وفد المفاوضة خطابا اشار فيه الى الازمة التى يجتازها العالم وإلى مفاوضات ١٩٣٠ ثم قال : « ان المعاهدة التى تدعم صداقتنا ليست فقط ضرورة سياسية للبلدين ، ولكنها أيضا وفوق كل شئ ضرورة معنوية للانسانية ، فهى بشير بمهد سلام و اخاء بين شعوب الشرق وبين الدولة الغربية التى هى مهد الديمقراطية والحرية » وأجاب سير مايلز لامبسون « Sir Miles Lampson » رئيس الوفد البريطانى على ذلك الخطاب بأن الاتفاق بين مصر و انجلترا من شأنه أن يقضى الى اطمئنان كبير متبادل فى الاوقات الراهنة المضطربة التى يجتازها العالم ، وقال : ان الحكومة البريطانية سعيدة بأن تجهد مسعاها للاتفاق مع الجبهة المؤلفة من جميع الأحزاب المصرية (٣٥) .

على أية حال بنات المفاوضات تجرى فى جو دولى يكتنفه الاضطراب من جميع نواحيه .

فالواقع لم تكن الحرب الايطالية - الحبشية وحدها العامل الوحيد الباعث على المخاطر ، فقد كانت سحب الحرب تتجمع فى سماء أوروبا نفسها ، حيث أن هتلر عاهل ألمانيا نقض مصاهدة فرساي واحتل منطقة الراين وألقى فى الرايخستاغ خطابا تحدث فيه عن المجال الحيوى لألمانيا وعزم حكومته على ايجاد متنفس لها خارج حدودها ، هذا بجانب السياسة الجديدة لاييطاليا الفاشية التوسعية .

هذه الظروف الجديدة جعلت بريطانيا تخاف على مركزها وتخشى نذر المستقبل وأصبح لها فى ابرام مصاهدة مع مصر ،

مصلحة تفوق مصلحة مصر نفسها ، وعلى أسوأ الفروض كما يقول الأستاذ شفيق غريال « فماذا تفقد مصر بعد أن فقدت استقلالها وإمبراطوريتها » ؟ (٣٦) .

استمرت المفاوضات بين الوفدين يسودها جو من التفاهم الإجبارى خاصة من جانب بريطانيا والاصرار على انتاجها عكس المفاوضات السابقة .

وقد تأجلت المفاوضات قليلا بسبب وفاة الملك فؤاد في ٢٨ أبريل ١٩٣٦ من ناحية ، والموقف الدولى بالنسبة لانجلترا من ناحية أخرى .

وعندما استؤنفت المفاوضات ، وانتقل الحديث الى مسألة السودان ، اشترك فيها السير ستيفارت سايز *Stewart Simes* حاكم عام السودان الذى حضر خصيصا من لندن بالطائرة لهذا الغرض . وأخيرا توصل الطرفان الى صيغة خاصة بالسودان متمثلة فى المادة - ١١ - من المعاهدة ووقعها رئيسا الوفدين فى جلسة عامة فى قصر انطونبادس فى أول أغسطس ١٩٣٦ ، ثم انتقلت المفاوضات الى نصوص المعاهدة الأخرى ، وسافر الوفدان الى لندن وتم التوقيع على المعاهدة فى ٢٦ أغسطس وصدق عليها فى القاهرة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٦ ، وقد أطلق النحاس عليها اسم « معاهدة الشرف والاستقلال » (٣٧) .

وقد عبرت المعارضة البريطانية عن ارتياحها لهذه المعاهدة آملة أن ينتهى الى الأبد « سوء التفاهم فى العلاقات المصرية البريطانية » وأخذت الصحف البريطانية والأمريكية تشيد بها ، لأن بريطانيا ستعتمد بناء عليها على اشراك مصر فى الدفاع عنها وعن

السياسة المصرية - ٣٣

السودان ، وقد حذرت في نفس الوقت بأن هذه المعاهدة ستخلق موقفا جديدا ، فالتعاون الثمر بين الدولتين بجانب الوعي المضطرد في مصر ربما يتحولان بدلا من الاحتكاك بين مصر وبريطانيا منذ زمن بعيد الى الانقضاخ على مصالح بريطانيا في مصر والسودان (٣٨) وهذا ما سيحدث فعلا في السنوات المقبلة (٣٩) .

المادة - ١١ من معاهدة ١٩٣٦

ذكرنا أن الانجليز رفضوا في عام ١٩٣٠ السماح بالهجرة الحرة بالنسبة للمصريين الى السودان ، كما رفضوا قبول الدخول في مفاوضات بشأن تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ بعد سنة من نفاذ المعاهدة ، وأبدوا استمداهم فقط بخصوص الجيش المصري « للنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصري الى السودان » .

أما في المادة - ١١ - وملحقها والمضمر المتفق عليه في تلك المعاهدة ، فقد وافقوا على الآتي :

١ - الاعتراف الصريح بالادارة المشتركة بين مصر وبريطانيا ، على أن يواصل الحاكم العام في السودان بالانابة عنهما في مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى اتفاقيتي ١٨٩٩ ، وأن الاشتراك في الادارة لا يمس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - أن تكون قاعدة التوظيف هي المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين في السودان وأن تكون الترقية بالاختيار تبعا للجدارة الشخصية ، فمن حق الحاكم العام أن يعين في بعض الوظائف الخاصة أشخاصا من جنسيات أخرى إذا لم يتوافر

وجود ذوى المؤهلات المناسبة من البريطانيين أو المصريين أو
من السودانين أنفسهم .

٣ - عودة الجيش المصرى الى السودان من غير قيد على أن يكون
تحت تصرف الحاكم العام بهدف الدفاع عن السودان .

٤ - أن تكون هجرة المصريين الى السودان حرة من غير قيد الا فيما
يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - ألا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين
وبين الرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة والملكية .

٦ - اشتراك مصر وبريطانيا فى ابرام الاتفاقيات الدولية المراد
اشراك السودان فيها ، وكذلك فى حالة انتهاء اشراكه من أى
اتفاق دولى منطبق عليه .

وأن تكون هذه الاتفاقيات على العموم ذات صفة فنية
أو انسانية .

٧ - يقوم حاكم عام السودان بتقديم تقرير سنوى عن ادارة
السودان الى كل من الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ،
وأن يبلغ التشريع السودانى الى رئيس مجلس الوزراء المصرى
مباشرة (٤٠) .

وفى ١٢ أغسطس أرسل المندوب السامى رسالة الى رئيس
الوزراء المصرى يخبره بالموافقة على أن يكون الموظف المصرى فى
شئون الرى عضوا فى مجلس ادارة الحاكم العام ليستشار فى
شئون مصلحته ، وتعيين خبير اقتصادى كبير بالخرطوم (٤١)
وضابط مصرى ليكون سكرتيرا حريبا للحاكم العام .

وفى ٢٧ أغسطس ١٩٣٧ قرر مجلس الوزراء المصرى تفويض وزير الحربية فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لارسال القوات المصرية الى السودان ، وتكونت لجنة برئاسة اللواء ابراهيم خبرى للسفر لتنظيم اعادة الجيش هناك على أن يقيم فى الخرطوم وعطبرة وبورسودان .

وهكذا حلت مسألة السودان ، وقد وقف رئيس الوفد يشرح تلك المادة الخاصة به ، ويقول فى ختام شرحه :

« . . قد أصبح للمصريين نصيب فعلى فى ادارة السودان سواء فى ذلك الادارة المدنية او المالية او الحربية . . . » (٤٢) .

ولكن للأسف الشديد لم يتحقق كلام النحاس بالنسبة لأمانى مصر فى السودان ، وهى عودة العلاقات الأخوية الأتلية بينهما ، بل اثبتت الأيام المقبلة ، أن حكومة السودان ، حافظت على استمرار الوضع فيه كما كان قائما قبل عام ١٩٣٦ ، وهو الانفراد به ومحاولة عزله عن الشمال والاتجاه به الى الجنوب .

الفصل الثالث

النار هذه المعاهدة في العلاقات بين السودان ومصر

أولا : من الناحية العملية

أبرمت معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ في ظروف خاصة لم تشهدا مصر من قبل ، وكان من طبيعتها أن تجعل المفاوضات المصرية سيدا على الموقف ، ولكن للأسف تجن مصر من هذا الموقف شيئا بصدد السودان .

فكان من المفروض أن تكون خطة المفاوضات المصرية في هذه المسألة مرنة كل المرونة ، بحيث تنتهز هذه الفرصة وأن تستفيد من تشدد المفاوضات البريطاني في المسألة العسكرية - لحاجة بريطانيا الشديدة إليها بسبب الأحوال الدولية المتدهورة - ونكسب كسبا حقيقيا فيما يتعلق بقضية السودان .

ولكن ضعف المفاوضات المصرية وضحالة تفكيره حتى ذلك الوقت جعله لا يستطيع أن ينتزع من المفاوضات البريطانية أكثر من كلمة « الاشتراك الفعلي » في إدارة السودان ، وفتح مجال العمل أمام المصريين هناك (٤٣) ، وكان ما مضى من سنوات وما جرى فيها من أحداث لم يؤثر مطلقا في مركز مصر الرسمي بالنسبة للسودان ولا مركزها بالنسبة لبريطانيا ، مما يسقط كل نقد موجه الى اتفاقيتي ١٨٩٩ ، التي انتزعت في ذلك الوقت من الحكومة المصرية بعامل القسب والاكراه (٤٤) .

فالواقع ان مصر قد أسامت لنفسها وللشودان معا لا في مفاوضات عام ١٩٣٦ فحسب ، ولكن في كل أدوار المفاوضات التي دارت بينها وبين بريطانيا سابقا (٤٥) .

وفي الحقيقة ان قبول مصر رسميا لمعاهدة ١٩٣٦ بصفة عامة ولسالة الشودان بصفة خاصة كان وليد العنوان المائل في وجود الاحتلال البريطاني في شطرى الوادى

فعندما شعزت بريطانيا بالخوف وأخذت تستعد لحرب عالمية وشيكة الوقوع وبعد استيلاء إيطاليا على الحبشة وتطلعها الى الشودان ومصر لربط ممتلكاتها في شمال أفريقيا بالامبراطورية الإيطالية في شرق أفريقيا . هذه العوامل ساعدت بريطانيا - مع وجود الاحتلال - في الحصول على موافقة الجانب المصرى لتلك المعاهدة في ذلك الوقت .

على أن الوفد المصرى انذى قبل نصوص هذه المعاهدة يتحمل بلا مراة تبعة قبولها واثم توقيعها ، فقد كان في استطاعته أن يرفض قبولها ، كما رفض من قبل توقيع مشروعات معاهدة مماثلة لها بسبب مسألة الشودان .

ولكن الرغبة في مخالفة الانجليز والتنافس على كراسي الحكم وأرضه سياسة القصر ، كل هذا وذاك كان له الأثر البالغ في توقيع هذه المعاهدة .

أما حكومة السودان فقد أخذت منذ توقيع المعاهدة ترقب في حذر شديد نوع الصلات الجديدة التي توقع أن تنشأ معها الحكومة المصرية ونوع الاشراف الذي ستباشر به سلطاتها الجديدة على رجال الحكم في السودان .

لكن هذا الحذر ما لبث أن تحول بالتدريج الى عدم ميالة لأن مصر في الواقع لم تبادر بعد توقيع المعاهدة الى عمل حاسم وسريع تثبت به وجودها الحقيقي في السودان ، وتقلل من النفوذ الانجليزى القابض على نواحي الأمور فيه ، لتحل محله النفوذ السودانى المصرى فى شتى المجالات .

لذلك أدركت حكومة السودان أن مصر قبل ١٩٣٦ هي مضر بعد ١٩٣٦ وأنه ليس هناك ما تخشاه أو تحتاط منه ، وأخذت النصوص الواردة في المعاهدة عن التنظيم لعلاقات مصر بالسودان تفقد الواحد بعد الآخر ، وظل الجهاز الادارى انجليزيا كما هو . فحتى عام ١٩٤١ كان عدد الموظفين المصريين الذين التحقوا بخدمة السودان بعد توقيع المعاهدة أقل من ١٠٪ بالنسبة لعدد الموظفين البريطانيين (٤٦) فضلا عن أن هذه الحكومة لم تعمل حتى على اشراك السودانيين أنفسهم الا بقدر معلوم توجه ضرورة (٤٧) .

ولعل السبب في ذلك راجع أيضا الى الأحداث الدولية العامة التى شغلت فيها مصر كثيره من الدول بالحرب العالمية الثانية .

وفي الواقع أن مادة السودان في المعاهدة لم تأت بجديد على الأقل في نظر الحاكم العام بالنسبة للبلاد ، فظل هو ورجاله من الانجليز ، المسئولين عن الادارة الداخلية (٤٨) ، وواصلت الادارة عملها حسب مخططاتها السابق في ابعاد مصر عن السودان .

حقيقة أن مادة السودان نصت على مسائل كثيرة ، ولكنها للأصف لم تأت بالثمار الطبية التي من المفروض أن تكون بين بلدين تجمعهما روابط طبيعية وتاريخية وجنسية قلما توجد بين بلدين آخرين ، ولكن وجود الادارة الانجليزية شوه علاقة السودان مع مصر وحال دون تطبيق نصوص المادة كما يجب .

فقد نصت المعاهدة على فتح الطريق أمام المصريين في السودان ولكن الحكومة السودانية لم تنفذ ذلك بصورة كاملة ، وأخذت تتذرع للحد من حرية سفر المصريين الى السودان بحجة أن « أماكن السفر مشغولة » بسبب قلة وسائل النقل التي كانت تشرف عليها ولم تشجع إنشاء خط السكة الحديد بين أسوان وحلفا ليربط بين البلدين ، وليحمي بلاد النوبة من الموت حتى لا تصبح فاصلا طبيعيا حقيقيا بين السودان ومصر لا يعيش فيها انسان .

ونصت كذلك على الاعتراف الصريح بالادارة المشتركة بين الطرفين ، ولكنها لم تذكر الطريقة لتحقيق المساواة في مجلس الحاكم العام .

والواقع أن هذا يرجع الى المهارة الانجليزية في صياغة النص بهدف اقضاء الوجود المصرى من ذلك المجلس .

ونصت المعاهدة على عودة بعض القوات المصرية المسلحة الى السودان ، ولكن المعروف والواضح أن هذه القوات كانت تحت

امرة وتصرف الحاكم العام البريطاني ، وكانت مهمتها في الحقيقة الدفاع لا عن حدود السودان ولكن الدفاع عن التفوذ البريطاني والسهر على حمايته وحكم هذه القوات في ذلك هو حكم أي جيش يرسل الى أي مستعمرة بريطانية مثل تنجانيقا أو كينيا أو أوغندا (٤٩) .

فالمساعدة من الناحية العملية ، لم تعمل على عودة العلاقات الأتلية بين مصر والسودان التي ربطت بينهما ظروف طبيعية وتاريخية منذ أقدم العصور ، بل دأبت بريطانيا منذ دخولها السودان على العمل على إزالة هذه العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين (٥٠) .

بوجه عام ، نستطيع أن نقول : ان بريطانيا استطاعت بعد توقيع المعاهدة أن تؤكد مبدأ الانفراد بالحكم في السودان وتحالف على ما كان عليه قبل إبرام المعاهدة ، فاستمرت الإدارة الرئيسية كما كانت انجليزية لحما ودما ، وظلت اللغة التي يسير العمل بمقتضاها هي اللغة الانجليزية وظل الحكم الثنائي كما كان اسما على غير مسمى ، رغم الظروف السياسية المواتية للمصريين .

أما آثار هذه المعاهدة في السودان ، فقد رجب بها العاملون في قطاع التجارة جميعا سواء كانوا من الأجانب أو المصريين ، ورأوا في عقد المعاهدة وعودة المصريين الى السودان أملا في انفراج الأزمة الاقتصادية التي عانى منها السودان كثيرا منذ عام ١٩٢٤ ، وانخفاض أسعار القطن ، المحصول النقدي الرئيسي في البلاد ، بجانب النقص في المحصولات الأخرى - الأمر الذي ترتب عليه انخفاض الميزان التجاري عام ١٩٢٩ من ١٣ مليون جنيه الى ٥٥ مليون جنيه وانخفاض الدخل القومي الى مليون جنيه تبعا لذلك (٥١) .

وكان هؤلاء التجار يرون في إنشاء مكتب الخير الاقتصادي
المصري في السودان فتحا للطريق - التي تعملت الحكومة السودانية
من قبل قفله - أمام المنتجات المصرية التي كان السودان في أشد
الحاجة إليها كالسكر والمصنوعات القطنية (٥٢) .

ولا غرابة في ذلك ، فبريطانيا كانت تترك تماما مدى العلاقات
الاقتصادية بين مصر والسودان والفائدة المشتركة التي تعود عليهما
منها ، لذلك هدفت إلى ضرب مصر في اقتصادها بقفل السوق
السودانية في وجهها ، وعطلت من تشغيل الطرق الطبيعية بينهما ،
وفتحت السوق السودانية أمام المنتجات البريطانية والأجنبية
الأخرى .

ولا شك أنه هذا العمل كان ينطوي على مغزى سياسي كبير ،
وهو مجاربة كل ما يتعلق بمصر في السودان ، وحتى لا يجد
السودانيون الشيء الملموس الذي يعيد ويقوى العلاقات بينهم
وبين المصريين ، فهذه سياسة استعمارية خبيثة ، هدفها الأساسي ،
إبعاد السودان عن مصر وتحويله من عروبة إلى دائرة المستعمرات
البريطانية في أفريقيا .

ولكن أصالة الشعب السوداني العريق حالت دون تحقيق
ذلك .

على أية حال فبعد أن وقعت المعاهدة ، التهب شغور العناصر
المعلمة من السودانيين والتي تتكون أكثرهم من موظفي الحكومة
والذين تغرجوا في المدارس وحلوا محل المصريين في بعض الوظائف
ذات المسؤولية المحدودة - حين ظهر لهم أن دولتي الحكم الثنائي
بنتا في أمر بلادهم دون استشارتهم (٥٣) . وأن هذه المعاهدة لم

تأت بجديد بالنسبة لهم بل أكلت اتفاقيتي ١٨٩٩ وزادت فقرة جديدة هي « أن هدف الطرفين المتعاقدين في إدارة السودان هو رفاهية السودانيين » (٥٤) .

والواقع أن بريطانيا تتحمل بمفردها مسئولية عدم استشارة السودانيين في أمر بلادهم ، ولعل السبب في ذلك هو عدم وجود العناصر ذات الوعي القومي الناضج من السودانيين في ذلك الوقت ، بسبب إهمال السياسة البريطانية في نشر التعليم وإنشاء مراكز الثقافة في البلاد فلو كانت بريطانيا مخلصه حقاً كما تقول « أن هدفها هو تقدم السودانيين » لكان في الإمكان أن يتخرج العديد من المتعلمين والمتقنين السودانيين في ظل الإدارة البريطانية التي قاربت من نصف قرن حتى الآن . ومن ثم كان في إمكانهم أن يدلوا بصوتهم في مستقبل بلادهم كما حدث عام ١٩٥٣ .

على أية حال ، أراد المتعلمون والمتقنون - رغم قلتهم - أن يبرهنوا أنهم ليسوا قوة سلبية في البلاد ، وأخفوا في التفكير في القيام بدور ايجابي يلفتون به نظر دولتي الحكم الثنائي الى ضرورة الاستفانة بهم عند البت في أمر مستقبل بلادهم .

وقد تنحصر عن هذا التفكير قيام مؤتمر الخريجين الذي لعب دوراً مهماً في تحديد مستقبل السودان وقيام الأحزاب السياسية ذات الاتجاهات المختلفة (٥٥) .

ثانياً : من الناحية القانونية :

ذكرنا أن مادة السودان في معاهدة ١٩٣٦ نصت على أن اتفاقيتي ١٨٩٩ تكون الأساس الذي يستند اليه نظام الحكم في السودان وهو « الحكم الثنائي » .

والواقع أن اتفاقيتي ١٨٩٩ رغم أنها باطلة ولم تقم على أى سند من الحق ولا من القانون ورغم كرهها فى مصر والسودان ، ولم تسقط حتى التاج المصرى فى السيادة الكاملة على وادى النيل كله ، بل نصت على آثار هذا الحق ، حيث أن مسألة السيادة لم تكن موضع شك أو جدل .

ولكن المادة - ١١ - الخاصة بالسودان لم يذكر فى نصوصها أى أساس لمسألة السيادة على السودان ، الأمر الذى أوجد الكثير من الإبهام والغموض حول مسألة السيادة ، فقد فسر كل جانب تفسيراً يخالف تفسير الجانب الآخر .

والواقع أن الفوضى فى نصوص المعاهدات خاصة فى معاهدة بين مصر وبريطانيا فى ذلك الوقت بالذات ، إنما هو مؤامرة مقصودة لتضييع حقوق مصر فى السودان ، وتفسيرها تفسيراً ضد مصلحة مصر .

فلم تعترف حكومة السودان بعد توقيع المعاهدة بالسيادة المصرية على السودان ، فقد منعت تلك الحكومة ، الحكومة المصرية من ملكية الأرض التى تنشئ عليها مؤسساتها فى السودان بحجة أن الحكومة المصرية وكلت للحكومة السودانية إدارة السودان والعمل على رفاهية السودانيين ، وهذا المنع من أهم الأعمال لرفاهية السودانيين .

ويقول دنكان : ان مسألة السيادة أبعدت تماماً من معاهدة ١٩٣٦ (٥٦) وقد استمرت هذه المسألة بالذات محل النزاع المريب بين مصر وبريطانيا حتى عام ١٩٥٣ (٥٧) .

والنص الآخر الذى ورد فى المعاهدة وهو « ان الغاية الأولى
لإدارة السودان يجب أن تكون رفاهية السودانين » .

هذا النص لا يحمل فى ظاهره أى معنى من المعانى التى تقبل
التأويل ، ولكن حكومة السودان فسرت هذا النص بطريقة تختلف
عن التفسير المصرى ، واعتبرت ان للسودان وأهله ذاتية تختلف
عن ذاتية مصر وخلقّت لنفسها « وكالة » فى مصر وأخرى فى لندن ،
واعتبرت ان المصريين فى السودان قادمون من الخارج ، وأمعنت فى
ذلك الى حد أن حرمت على أبناء السودان أنفسهم - الذين يحملون
شهادات علمية مصرية - مزاوله الأعمال فى بلادهم الا بالقدر
الضئيل .

اما أبناء السودان فقد فسروا هذين النصين بطريقة تخالف
تفسير كل من الحكومتين : المصرية والسودانية (٥٨) .

وكان التفسير المصرى لقانونية مسألة السودان فى المعاهدة :

أولاً : انه ليس فى نصوص هذه المعاهدة أى مساس بمسألة
السيادة على السودان ، فالمعاهدة لم تقرر من الوضع القانونى
للسودان فى شيء ، بل استمر كما كان عليه قبل ثورة المهدي على
أنه جزء لا يتجزأ عن مصر من الناحية الدولية . أما من الناحية
المستورية والإدارية - فالمعروف ان اتفاقيتى ١٨٩٩ فصلت
السودان عن مصر ، ولكن هذه الاتفاقية كما هو معروف أيضاً
وضعت نظاماً إدارياً مؤقتاً قام لظروف خاصة ويجب أن يزول
بزوال هذه الظروف (٥٩) .

ويقول الدكتور زهير جرانه : ان التحفظ فى مسألة السيادة
يبدل على اصرار مصر على التمسك بسيادتها على السودان والنود

عن هذه السيادة والدفاع عنها عندما تجد الفرصة سانحة
لذلك (٦٠) .

ثانياً : أن النصوص التي وردت في المعاهدة مثل التمييز
بين المولفين السودانيين والمصريين والبريطانيين وبين الجنود
السودانيين والمصريين والبريطانيين ومثل هجرة المصريين إلى السودان
واقامة الرعايا المصريين والبريطانيين في السودان .

هذه النصوص لا تنصل بالسيادة في شيء ، بل تدل على أن
فصل السودان كان فصلا اداريا محضا سوغ أن يكون هناك
سودانيون من الناحية الادارية ، ومن ثم أمكن التمييز بين السودانيين
والمصريين ، والتعرض الى هجرة المصريين الى السودان على أن تكون
خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام ، وإلى عدم التمييز
بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين المقيمين في السودان في
شئون التجارة والمهاجرة والملكية ، لانتماء هؤلاء الرعايا المصريين
والبريطانيين الى دولتي الحكم الثنائي .

ثالثاً : مسألة وجود جنود بريطانيين في السودان التي نصت
عليه الفقرة الثالثة من المادة - ١١ - التي تقول : انها جنود تشترك
مع جنود مصريين وجنود سودانيين تحت إمرة الحاكم العام للدفاع
عن السودان ، فالمرحوف أن السودان جزء لا يتفصل عن مصر .
لذلك فإن وجود جنود بريطانية في السودان يقوم على نفس الأساس
الذي يقوم عليه وجود جنود بريطانية في مصر نفسها . وكما أن
انجلترا احتاجت الى نص في معاهدة ١٩٣٦ تجعل منه سنداً قانونياً
لبقاء الجنود البريطانية في مصر ، فقد احتاجت الى نص آخر في
نفس المعاهدة تجعل منه سنداً قانونياً لبقاء الجنود البريطانية في
السودان أيضاً .

ويترتب على ذلك أن وجود الجنود البريطانيين في السودان
حكمه هو حكم وجود الجنود البريطانية في مصر « جنود أجنبية
مرابطة في بلد للدفاع عن هذا البلد » .

ولا يجوز أن يقال : أن وجود الجنود البريطانيين في السودان
مستمد من اشتراك إنجلترا في الإدارة ، لأن الاشتراك في الإدارة
لا يترتب عليه أن يكون لبريطانيا جنود في السودان ولكن وجود
الجنود المصرية في السودان مستمد من أن السودان جزء لا ينفصل
عن مصر ، فهي ترابط في أرضها لا في أرض أجنبية .

وأبعا : ان الأحكام المتعلقة بكيفية سريان الاتفاقات المولية على
السودان الواردة في ملحق المعاهدة والتي تقضي بأن سريانها يكون
بمصل مشترك من الحكومتين : المصرية والبريطانية لا يصح تفسير هذا
النص بأن هذا العمل المشترك من أعمال السيادة .

اذ الواقع ان النص مقصور على الاتفاقات ذات الصلة الفنية
أو الانسانية ، وسريان مثل هذه الاتفاقات على السودان عمل أقرب
إلى أعمال الإدارة منه إلى أعمال السيادة (٦١) .

وهكذا فسر كل طرف نصوص المعاهدة الخاصة بالسودان على
النمط الذي يلائمه ويتمشى مع أهدافه .

وكانت هذه المسألة بالذات هي الصخرة التي تحطمت عليها
كل المفاوضات التي أجريت بعد ذلك بين مصر وبريطانيا حتى قيام
الثورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (٦٢) .

وألواقع ان معاهدة ١٩٣٦ تعتبر بصفة عامة النهاية الطبيعية
لثورة ١٩١٩ ، حيث اختتمت صفحة من العداء الشديد بين مصر
وبريطانيا وفتحت صفحة جديدة من التحالف بين البلدين ، ولكن
هذا التحالف لم يستمر طويلا الا بقدر ما كشف المصريون وجهه
الحقيقي في أثناء الحرب العالمية الثانية التي كانت محنة للعلاقات
المصرية البريطانية بسبب مسألتى الجلاء ووحدة وادى النيل .

وعندئذ بدأ نضال وطنى جديد لم يكن يستمد نيرانه من وقود
ثورة ١٩١٩ وانما من نتائج تطبيق المعاهدة وتغير الظروف الدولية
التي تمخضت عن الحرب العالمية الثانية .

الهوامش

- (١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٣٦٥ .
- (٢) سياسة هتلر في كتابه « كفاحي » .
- (٣) محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ، ج ١ ، ص ٢٧٤ .
- (٤) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٧٧٩ .
- (٥) محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، ص ٣٧٧ .
- (٦) مكي شييكة : السودان عبر القرون ، ص ٥٤٩ .
- (٧) عبد الملك عودة : السياسة الدولية عدد يناير ١٩٧٠ .
- (٨) تضمن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلالها وسيادتها ، مع الاحتفاظ لبريطانيا بصورة مطلقة بتولى أربع مسائل منها مسألة السودان .
- (٩) عبد العظيم محمد رمضان : مرجع سابق ، ص ٣٦٠ .
- (١٠) يقول الدكتور محمد حسين هيكل - ان بريطانيا كانت تسعى على سياسة عمر بن الخطاب الذي كان يقول (حان امر اصالح به قوما ان ابدلهم اميرا مكان امير) وقد ترجمت السياسة البريطانية هذه العبارة وطبقتها في علاقاتها مع مصر بما يشابهها ، مثل ما نقلت سير برس لورين وعينت مكانه سير مايلز لامبسون مندوبا ساميا لها في مصر عام ١٩٢٤ .
- (١١) Macmichael, Sir Harold : The Sudan, p. 1888.
- (١٢) John, Hyslop. : Sudan Story, p. 127.
- (١٣) Fabunmi, L.A. : The Sudan in Anglo-Egyptian Relations, Relations, p. 104.

- (١٤) من خطاب النحاس باشا في عهد الجهاد الوطنى فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٥ .
- (١٥) عبد الملك عودة : البحث السابق .
- (١٦) عوض محمد عوض : نهر النيل .
- (١٧) Fabunmi, L.A. O.P. Cit., p. 10٤.
- (١٨) محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .
- (١٩) Toynbee Arnold . : Survey of International Affairs
p. 678 - 679, (1936).
- (٢٠) Fabunmi, L.A. : O.P. cit., p. 105.
- (٢١) لم يشترك الحزب الوطنى فى الجبهة بسبب سياسته « لا مفاوضة قبل الجلاء »
- (٢٢) حصل الشعب على دستور ١٩٢٣ فى نفس ذلك اليوم .
- (٢٣) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، ص ٣٠٢ .
- (٢٤) مفاوضات « محمد محمود - هندرسون » عام ١٩٢٩ - الكتاب الأخضر
٤٣ - ٥٣ .
- (٢٥) محمد شفيق غريال : مرجع سابق ، ص ٢٤٤ .
- (٢٦) الكتاب الأخضر ، ص ٥٧ .
- (٢٧) الكتاب الأخضر ، ص ٦٣ .
- (٢٨) الكتاب الأخضر ، ص ٦٧ - ٧٦ .
- (٢٩) الكتاب الأخضر ، ص ٨٠ .
- (٣٠) محمد شفيق غريال : مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .
- (٣١) Fabunmi., L.A., Op. Cit., p. 163.
- (٣٢) من المعروف أنه على أثر حوادث عام ١٩٢٤ دخلت الحكومة المصرية فى مفاوضات مع بريطانيا للوصول الى حل لمشكلة السودان ولكن بدون جدوى ، فقد احرقت فى عام ١٩٢٧ مفاوضات بين « ثروت وتشميرلن » وفى عام ١٩٢٩ بين « محمد محمود وهندرسون » وفى عام ١٩٣٠ بين « النحاس وهندرسون » وكان غرض المفاوضات المصرية اعادة الامور فى السودان الى ما كانت عليه قبل حادث مقتل السردار عام ١٩٢٤ وتاجيل الفصل فى مسألة وحدة وادى النيل الى موعد آخر ، ورغم أن المساعي باءت كلها بالفشل . (قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ومجموعة الوثائق الملحقه به) .
- (٣٣) مكى شبكية : مرجع سابق ، ص ٥٤٩ .
- (٣٤) Fabunmi. L.A. Op. Cit., p. 107.

- (٢٥) محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، ص ٤١ .
- (٢٦) محمد شفيق غريال : مرجع سابق ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- (٢٧) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ص ٣ ص ٢٢ .
- وقد أخذت هذه التسمية على مصر حجة في مجلس الأمن عام ١٩٤٧ .
- (٢٨) Fabunmi, L.A. : Op. Cit., p. 109-110.
- (٢٩) سنمالج ذلك بالتفصيل في الباب الرابع .
- (٤٠) منتقى المادة - ١١ - وملحقاتها ضمن ملاحق البحث في النهاية .
- (٤١) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .
- (٤٢) محمد شفيق غريال : مرجع سابق ، ص ٣٠١ .
- (٤٣) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .
- (٤٤) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٢٤ .
- (٤٥) محمد شفيق غريال : مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .
- (٤٦) الكتاب الأخضر ، ص ٦١ .
- (٤٧) مكي شبيكة : مرجع سابق ، ص ٥٤١ .
- (٤٨) Duncan, J.S.R. : The Sudan, A record of Achievement, p. 176-177.
- (٤٩) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٢٩ .
- (٥٠) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .
- (٥١) Duncan, J. S. R. : The Sudan's Path to Independence, p. 132.
- (٥٢) محمد محمود الصياد وسعودي : السودان ، ص ٤٤٥ .
- (٥٣) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .
- (٥٤) Mekki Shijbeika : The Independent Sudan, p. 481.
- (٥٥) سنمالج ذلك بالتفصيل في الباب الثالث .
- (٥٦) Duncan, J.S.R. : The Sudan, A Record of Achievement, p. 178.
- (٥٧) Duncan, J. S. R. : The Sudan's Path to Independence, p. 131.
- (٥٨) سنمالج ذلك في الباب الثالث .
- (٥٩) هيئة المستشارين : قضية السودان ، ص ٤١ - ٤٣ .
- (٦٠) زهير جرانة : الوضع القانوني للمسألة المصرية السودانية ، ص ٢٧ .
- (٦١) سمير المتقبادي : تطور مركز السودان الدولي ، ص ٣٩ .
- (٦٢) سنمالج ذلك في الباب الثاني والرابع بالتفصيل .

الباب الثانى

الجهود لحل قضية السودان

عن طريق المفاوضات بين مصر وبريطانيا وفشلها

الفصل الأول : الاتصالات والمفاوضات بين مصر
وبريطانيا بشأن السودان منذ توقيع
معاهدة ١٩٣٦ حتى عام ١٩٤٦ •

الفصل الثانى : المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن
السودان عام ١٩٤٧ •

الفصل الثالث : المباحثات المصرية - البريطانية حول
مسألة السودان قبيل ثورة ٢٣
يوليو ١٩٥٢ •

الفصل الاول

الاتصالات والمفاوضات بين مصر وبريطانيا بشأن السودان

منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ حتى عام ١٩٤٦

أولا : الاتصالات المصرية - البريطانية قبيل مفاوضات « صدقي -
يغن » •

ذكرنا في الباب الأول الظروف التي أدت الى إبرام معاهدة
١٩٣٦ ، وكيف أنها ربطت مصر بتحالف أبدي مع إنجلترا (١)
وكيف أتاحت لبريطانيا فرصة الانفراد بالحكم في تلك البلاد •

ولكن الشعب المصري لم يدخر وسعا في مطالبته إنجلترا بعودة
العلاقات بين مصر والسودان الى طبيعتها ، لادراكه أن بريطانيا بعد
أن فشلت في ربط الكاب بالقاهرة ، تصر على التمسك بالسودان
لأهميته الاستراتيجية في الاشراف على مصالحها في وسط القارة ،
ولتستمر في تحكمها في مصر عن طريق منابع نهر النيل •

فبعد تنفيذ نصوص تلك المعاهدة ، واشتعال نيران الحرب العالمية الثانية بين دول المحور وبين دول الحلفاء ، رفع حزب الوفد المصري - الذى كان قد وقع المعاهدة ووصفها « بمعاهدة الشرف والاستقلال » مذكرة الى السفير البريطانى فى القاهرة الى الحكومة البريطانية ، طالبا فيها بأن تشرح تلك الحكومة من الآن (١٩٤٠) بأنه عندما تضع الحرب العالمية أوزارها ويتم عقد الصلح بين الدول المتحاربة ، أن تدخل انجلترا ومصر فى مفاوضات يعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعا (٢) .

وقد قوبلت هذه المذكرة بالارتياح الكبير والتجاوب الكامل من جميع أبناء الأمة ، لأنها أول صيغة بالخروج على معاهدة ١٩٣٦ من احدى الهيئات التى وقعتها واعترزت بها وروجت لها بل وحشت الناس على قبولها .

والواقع ان مصر الشعبية ، قبلت هذه المعاهدة على مضض ، وكان وجودها يؤرق الشعب دائما ، لأنها تمثل الاستعمار فى بلد يتوق الى الاستقلال بكامل مفهومه .

ولم يدخر الشعب وسعا فى التعبير عن الرغبة فى انهاء تلك المعاهدة التى ربطته بعجلة الامبراطورية البريطانية .

بينما قوبلت تلك المذكرة بالاستياء والتذمر من جانب بريطانيا .

فبالرغم من انشغال بريطانيا بالحرب ورغبتها فى كسب رضا الشعوب ، ونشر دعايتها ضد الاستعمار النازى ومناصرتها للحريات، فقد أرسل اللورد هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا فى ١٦ - أبريل

برقية الى السفير البريطاني في القاهرة ليبلغها الى مصطفى النحاس،
تنم عن روح السخط والحنق لتصرفات النحاس في الوقت الذي
تحارب فيه انجلترا لسلامة الأمم الصغيرة ، خوفا من سقوطها
في أيدي دول المحور ، وطلب من النحاس أن يعمل جهد طاقته لتخفيف
آثر هذه الحركة التي لم تقترن بالسداد .

ولكن الوفد المصري ، بعد أن لمس رأى العام في البلاد
بضرورة عودة العلاقات الطبيعية بين شطرى الوادى ، أراد أن ينتهز
هذه الفرصة ، خاصة وأنه خارج الحكم ، أن يظهر بمظهر الفارس
المتجاوب مع الشعب والمطالب بحقوقه ، فرد على الجانب البريطانى
بمذكرة أخرى أيد فيها مطالبه السابقة .

وعندما اجتمع أقطاب الحلفاء في ميناهاوس بالأهرام (٤) ،
رفع زعماء المعارضة في مصر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٣ مذكرة لهؤلاء
الأقطاب ، تتضمن المطالبة بالناء القيود التي أوجدتها معاهدة ١٩٣٦
والاعتراف بقانونية الروابط الصديدة التي ربطت بين مصر
والسودان ، وجعلت منهما وحدة واحدة منذ قرون بعيدة ومازالت
قائمة (٥) .

ومن ناحية أخرى ، فقد استمر الشعب في التعبير عن استيائه
وسخطه واستنكاره للمعاهدة ومطالبته بوحدة وادى النيل ، رغم
التدخل السافر من جانب بريطانيا في سياسة البلاد مثلما أجبرت
القصر على قبول تعيين مصطفى النحاس لرئاسة الوزارة المصرية
يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ومحاصرة الدبابات البريطانية لقصر عابدين
في ذلك اليوم المشهود ، وعندما أراد القصر عزل تلك الوزارة في
أبريل عام ١٩٤٤ جاء الرد من لندن ببرقية لا تزيد على كلمة
No Change (لا تغيير)

ورغم ذلك ، فقد واصل الشعب حنقه على السياسة البريطانية تجاه وادى النيل ، فاجتمعت الهيئة السياسية (٦) فى البلاد وأصدرت فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٥ بيانا نص على الآتى :

(ترى الهيئة السياسية باجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة ، هى جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل الوادى فى وحدة مصر والسودان وأن الوقت الحاضر هو انسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الاسس ، وترى الهيئة أن قيام التحالف على هذه الاسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توتقا ومتانة) وقد أقر مجلس الوزراء هذا البيان فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ (٧) .

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ سلم عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى لندن مذكرة الحكومة المصرية الى وزارة الخارجية البريطانية ، التى طلبت فيها المخول فى مفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٣٦ بما يتفق ومبادئ الميثاق الجديد للأمم المتحدة الذى وضعه مؤتمر سان فرانسيسكو ، على أن تتناول هذه المفاوضات مسألة السودان ، على أساس يتفق مع مصالح السودانين وأمانهم (٨) .

وفى ٢٦ يناير ١٩٤٦ ردت الحكومة البريطانية على تلك المذكرة وأعلنت فى ردها ، أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها ، وأنها مستعدة لاعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة . وأنها سترسل قريبا الى سفيرها فى مصر بتعليمات لاجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض .

وعلى أثر ذلك الرد ، تبين للشعب المصرى مبلغ مسوء نية الانجليز نحو وادى النيل واصرارهم على إبقاء قواعد معاهدة ١٩٣٦ بما فيها المادة (١١) الخاصة بالسودان كأساس للعلاقات بين مصر وبريطانيا .

فكان كل ما ترتب على الحرب العالمية الثانية وعلان ميثاق الاطلنطى والمبادئ الحديثة التى قررها ميثاق الأمم المتحدة ، لم يغير من نظرة بريطانيا الاستعمارية حيال شعب وادى النيل .

وكانت النتيجة المتوقعة من جانب الشعب ، قيامه بالمظاهرات الصاخبة فى جميع أرجاء البلاد ، فقد قامت فى القاهرة مظاهرة طلبية جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) فى يوم السبت ٩ فبراير ١٩٤٦ والمعروفة بحادثة كوبرى عباس ، وتجددت مظاهرات الطلبة فى اليوم التالى ، وقامت مظاهرات أخرى فى الاسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط وجرجا وغيرها .

وللأسف الشديد ، فإن هذه المظاهرات التى قامت لتعبر عن حرية البلاد فى مطالبتها بالجلء والوحدة ، قوبلت بالشدة والعنف من جانب الوزارة ، مما كان له أسوأ الأثر فى نفوس الجماهير ، واشتد سخط الرأى العام على مسلك تلك الوزارة تجاه المظاهرات العامة ، الأمر الذى ألقى عبئا كبيرا من المسئولية تزلزل لها مركز الوزارة ، وانتهى بها الأمر الى أن رفع النقراشى استقلالتها فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ ، وعهد الملك الى اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ .

ثانيا : مفاوضات « صلقى - بيغن » ١٩٤٦

سمحت وزارة صلقى باستمرار المظاهرات الشعبية مع الاحتياط لحفظ النظام العام فى البلاد .

وفى ٧ مارس ١٩٤٦ تألف الوفد الرسمى برئاسة اسماعيل صلقى لمفاوضات الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة ، وعينت الحكومة البريطانية وفدا رسميا يرأسه مستر بيغن « Bevin » الذى لم يحضر الى القاهرة بسبب الأحوال السياسية ، وأتاب عنه اللورد ستانسجيت وزير الطيران ، وكان ضمن الوفد السير رونالد كامبل Ronald Campbelle السفير البريطانى فى مصر وقد حضر الوفد الى مصر فى منتصف ابريل ١٩٤٦ .

وقبل أن يصل الوفد الى القاهرة ، أعلن مستر بيغن فى مجلس العموم البريطانى ، بأن الحكومة البريطانية تترقب اليوم الذى يستطيع فيه السودانيون أن يقرروا مصيرهم ، وأن حصولهم على الحكومة الذاتية يعتبر خطوة أولى نحو الاستقلال ، وعبر عن تأييد حكومته للحاكم العام فى السودان لتحقيق هذا الهدف ، كما أعلن أن الحكومة البريطانية لا توافق على أى تغيير فى السودان كنتيجة لاعادة النظر فى المعاهدة ما لم يؤخذ رأى السودانيين فى ذلك (٩) .

وقد أكد الحاكم العام من جانبه هذا القول فى المجلس الاستشارى ، وأعلن أن الحكومة السودانية ألفت لجنة من الموظفين البريطانيين والسودانيين لبحث مشروعات السودنة (١٠) .

وعندما سأل السفير المصرى فى لندن مستر بيغن عن تصريحات الحاكم العام فى السودان أبلغه بأنه لم تصدر منه أية تعليمات فى

هذا الشأن ، بل طلب منه ضرورة العمل على نجاح المفاوضات لخوفه من مسلك روسيا الجديد وتطلعه الى منطقة الشرق الأوسط (١١) .

وهكذا عبرت الحكومة البريطانية عن وجهة نظرها تجاه السودان قبيل بدء المفاوضات تمشيا مع سياستها التقليدية بتمسكها بتلك البلاد وفصلها عن مصر والعمل على ضمها الى مستعمراتها الافريقية الاخرى .

على أية حال ، سبقت المفاوضات الرسمية ، مباحثات بين اسماعيل صدقي واللورد ستانيسجيت والسير رونالد كامبل خاصة بإنشاء قاعدة حربية في قناة السويس ، ولا طالت هذه المباحثات اتفق على انتهائها والبدء في المفاوضات الرسمية (١٢) .

وفي ٩ مايو ١٩٤٦ عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات الرسمية بين الوفدين واستمرت على غير جدوى ، لأن بريطانيا كانت ترى أن معاهدة ١٩٣٦ صحيحة وناذرة ، ومصر ترى أنها غير قائمة لمخالفتها ميثاق الأمم المتحدة ولاستنفاذها للمغراضها ، وأن المقصود من المفاوضات هو تقرير سقوطها ، وعقد معاهدة جديدة ان أمكن .

وفي ٨ يوليو سلم الوفد المصرى الى الوفد البريطانى مشروع معاهدة تحالف ، ومشروعا بروتوكوليا خاصا بالسودان جاء فيه :

(يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر) (١٤) .

ولكن الجانب البريطاني رفض هذه المقترحات ، وتأزم الموقف وأصبحت المفاوضات عامة بجمود، عندئذ تقدم الوفد البريطاني في ١٩ أغسطس بمقترحات جديدة ، وكان مشروع بروتوكول السودان كما يلي :

(اتفق الطرفان المتعاقدان على أن الغرض الأول من ادارتهما للسودان هو رفاهية السودانيين واعدادهم للحكم الذاتي ، وأنه حالما يتم الوصول الى هذا الغرض الأخير ، يكون الشعب السوداني حرا في تقرير علاقته المستقبلية مع الطرفين الساميين المتعاقدين ، ويعتزم الطرفان تعيين لجنة مشتركة بقصد التقدم بتوصيات خاصة بمستقبل السودان طبقا لهذا المبدأ وبالتشاور التام مع الأهالي السودانيين ، وحتى يبرم اتفاق آخر بين الطرفين المتعاقدين كنتيجة لتوصيات اللجنة المشتركة يبقى العمل مؤقتا بالمادة (١١) من معاهدة ٣٦ مع ملحقها) .

وبعد أن درس الوفد المصري هذه المقترحات ، لم يجد فيها ما يحمل الحكومة على تغيير موقفها وأصدر قراره برفضها بالاجماع .

ثم عاد الوفد البريطاني في ١٧ سبتمبر بمقترحات جديدة ، وكان مشروع بروتوكول السودان فيها كما يلي :

١ - اتفق الطرفان المتعاقدان على أن سياستها الأولية في السودان ستظل منصرفة الى رفاهية السودانيين والعمل الجاد على اعدادهم للحكم الذاتي .

٢ - وحالما يتحقق الغرض الأخير ، فإن الشعب السوداني يكون حرار فى تقريره مصيره، وإذا قر قرار السودانيين على اختيار الاستقلال تعقد مصر والسودان الإتفاقيات اللازمة بشأن الاستزادة من مياه النيل ، واستخدماها بما يعود على المصريين والسودانيين بأكبر الفائدة، وكذلك بشأن ما لمصر من مصالح مادية أخرى فى وادى النيل .

٣ - والى أن يتم ذلك تظل ادارة السودان تجرى طبقا لنظام الحكم الثنائى بمقتضى اتفاقيتى ١٨٩٩ وطبقا للمادة - ١١ - من معاهدة ١٩٣٦ .

٤ - وتصرح الحكومة البريطانية بأنه ليس فى أحكام البروتوكول السالف الذكر مساس بمطالبة ملك مصر بحقه فى أن يكون ملكا على السودان ، وحكومة المملكة المتحدة مع تبيانها أن الأمر موكول الى الشعب السودانى لتقرير مصيره ، طبقا للفقرة السالفة الذكر ، ومع تنحيتهما عن الادلاء بأى رأى فى شأن مسألة السيادة ، تصرح بأنه ليس فى البروتوكول السالف الذكر مساس بهذه المسألة .

٥ - سيتلقى الطرفان من حاكم السودان تقارير عن مدى تقدم الشعب نحو الحكم الذاتى المنشود وفى الوقت المناسب يصينان لجنة مشتركة لتضع تقريرا عما اذا كان السودانيون قد تهيأوا للحكم الذاتى الكامل وأصبحوا فى حالة تمكنهم من تقرير مستقبل السودان ، وتوصى ان كان الأمر كذلك بالتدابير المناسبة للتحقق من رغبات الشعب والعمل على تنفيذها (١٥) .

وبعد أن درس الوفد المصرى هذه المقترحات استقر الراى على رفضها ، وارسل فى ٢٥ سبتمبر مذكرة تتضمن أنه قد اتضح له بجلاء خلال هذه المفاوضات ، أن الهدف الذى ترمى اليه بريطانيا هو تصفيته نظام الحكم فى السودان تصفية نهائية طبقا لاتفاقيتى ١٨٩٩ حسبما تطبقهما الآن السلطات البريطانية فى السودان ، وأن هذا البروتوكول يجرى كل مفاوضات لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع (١٦) .

وأن الوفد المصرى يرفض نظام الحكم الوارد فى البروتوكول ، ويرغب فى أن تدخل الحكومة المصرية بصفة فعالة فى اعداد النظام الديمقراطى الذى يجب أن يسير نحوه السودانيون ، لأن حاكم السودان سيقوم وحده باعداد النظام الجديد للحكم فى السودان طبقا للتوصيات التى تأتية من لندن .

وعلى أثر ذلك امتدت الأزمة وتوقفت المفاوضات مرة أخرى .

وفى ٢ أكتوبر ١٩٤٦ طلب اسماعيل صدقى من مستر بوك نائب السفير البريطانى أن يسافر الى لندن ليتباحث بنفسه مع مستر بيغن وزير الخارجية ، لعله يصل معه الى اتفاق على أساس الوحدة على أية صورة بين مصر والسودان تحت تاج واحد ، وقد رجعت بريطانيا بذلك وسافر صدقى الى لندن فى ١٧ أكتوبر ١٩٤٦ بصحبة ابراهيم عبد الهادى وزير الخارجية ممثلين لهيئة الوزارة المصرية لا هيئة المفاوضات (١٧) .

استغرقت الاجتماعات بين الجانب المصرى والجانب البريطانى خمس جلسات من ١٨ الى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ ، وكانت مسألة

السودان من بين المسائل الرئيسية التي طرحت للبحث واستغرقت الجزء الأكبر من المفاوضات والتي انتهت بفشلها .

فقد كانت نظرية صدقي هي الوحدة بين مصر والسودان لمصالحهما المشتركة ، وفي حدود الوحدة الدائمة ، فإن للسودان الحرية في اختيار نظام الحكم الذي يراه ، أما مستر بيغن فكان يعنيه تأكيد ثلاثة أمور لكي يعترف بالوحدة بين مصر والسودان :

١ - ألا يكون هذا الاعتراف سببا في أى تغيير يقع فى النظام الإدارى القائم فى السودان وقتئذ ، وتتخذ منه مصر ذريعة للمطالبة بحقوق أكثر فى الإدارة .

٢ - ألا يكون تمهيدا للمطالبة بجللاء القوات البريطانية عن السودان .

٣ - ألا تكون الوحدة بين مصر والسودان دائمة ، وألا تمنع هذه الوحدة حق السودان فى أن يستقل عن مصر .

ولا بأس من أن نلقى نظرة سريعة على ما دار فى تلك الجلسات الخمس من مناقشات لترى مدى حرص بريطانيا على تمسكها بالسودان .

أشار صدقي فى الجلسة الأولى الى أن السيادة التى تقصدها مصر هي سيادة (رمزية) لأن المصريين لا يبقون السيطرة لاستغلال السودان ، ولا يتطلعون الى نفع مادى أو أدبى منه ، ولكن هناك مع ذلك وحدة مع التاج المصرى ووحدة رابطة ظلت على الدوام قائمة بين مصر والسودان ، كما أشار صدقي الى الشباب المصرى الذى يتخرج فى الجامعات كل عام - الأمر الذى يجعله فى حاجة الى متنفس فى السودان . وليسهم فى نفس الوقت فى تصدير تلك البلاد (١٨) .

السياسة المصرية - ٦٥

وقد طلب مستر بيغن مذكرة بشرح وجهة النظر المصرية وقدمت اليه في الجلسة الثانية وكانت تتضمن أن بريطانيا سبق لها الاعتراف بسيادة مصر على السودان ، وتطلب مصر ان تتضمن المعاهدة الجديدة بروتوكولات تؤكد قيام الرابطة التي توجد بينها وبين السودان تحت التاج المصرى ، ويستمر النظام الادارى القائم على اتفاقيتى ١٨٩٩ حتى يصبح السودانيون أهلا لادارة شئونهم ، كما أوضح صدقى أن الوحدة لا تتعارض مع النظام القائم فى السودان وأن قوة السودان لا تتأثر بهذا الاعتراف .

ثم تسأل مستر بيغن فى الجلسة الثالثة عن حق السودانيين فى المطالبة بالاستقلال وكانت وجهة النظر المصرية فى ذلك ، أن انجلترا هى التى تتولى ادارة السودان حاليا ولا سلطة لمصر فيه ، ومن الأفضل ألا يختار السودانيون مستقبلهم تحت هذه الظروف الراهنة .

وقد اقترح بيغن انشاء هيئة دائمة كمجلس مشترك يعهد اليه كل سنتين أو ثلاث بحث أمر تهيئة السودانيين للحكم الذاتى ، وتقديم تقرير عن ذلك للحكومتين ، وأشار الى صعوبة صدور تصريح بشأن السيادة ، وقد رد صدقى على ذلك بأن هناك اتحادا شرعيا بين مصر والسودان ، وأنه لم يستعمل كلمة السيادة وانما كلمة الاتحاد تحت التاج المصرى ، وأن انشاء المجلس المشترك سيثير مشاكل متعددة .

وفى نهاية الجلسة أشار بيغن الى أن الأمر يحتاج الى استشارة السودانيين فى مسألة السيادة .

ثم تناقش الطرفان فى الجلسة الرابعة لادخال تعديلات على صيغة البروتوكول ، وطلب بيغن أن تضاف عبارة « بعد التشاور

مع السودانيين ، مراعاة لمبدأ حق تقرير المصير ، ووافق صدقي عليها وعلى وجهة نظر الوفد البريطاني من حيث أحقية بريطانيا في استبقاء قواتها في السودان وزيادتها في أى وقت تشاء .

ثم أشار بيفن في الجلسة الخامسة بأنه عندما استجوب في مجلس العموم البريطاني عن قبول الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى المشترك ، أجاب للمجلس بأنها لا تغير من مركز السودان بل سيبقى علي ما كان عليه .

وقد نص بروتوكول السودان على (أن السياسة التي يتعمده الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتي وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبلي للسودان ، وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين الاتفاق التام المشترك بينهما ، لتحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقيتا ١٨٩٩ ساريتين وكذلك المادة - ١١ - من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ ، ١٦ من المحضر المتفق عليه، المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة، وذلك باستثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية) (١٩) .

وهكذا انتهت المفاوضات بالاتفاق بين صدقي وبيفن على مشروع معاهدة وبروتوكول الجلاء ، واتفق فيه على أن يتم الجلاء عن مصر أول سبتمبر ١٩٤٩ ، وآخر للسودان ، وقد وقع كل من الجانبين على تلك الوثائق بالحروف الأولى من أسمائهما في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ ، على أن تقدم الوثائق للحكومة المصرية لتتظر في الموافقة عليها .

بعد أن عاد صدقي من لندن عرض المشروع على هيئة الوفد الرسمي للمفاوضات ، وبعد دراسته قرر سبعة من أعضائها رفضه لأنه لا يحقق مطلبى الأمة الأساسيين وهما الجلاء ووحدة وادى النيل (٢٠) .

فقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقا للنص الذى اقترحتة الهيئة يتضمن تعهد الطرفين بالدخول فورا فى مفاوضات تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر ، وبالمقارنة بين هذا النص ومشروع الاتفاق يتضح الآتى :

أولا : أنه بينما يشير مشروع بيغن - صدقي فى الفقرة الأولى الى السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر ، فإن الفقرات التى تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها .

ثانيا : يحتفظ النص المشار اليه بالحالة الراهنة فى السودان، دون أن يعد بأجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر .

ثالثا : ان النص على تخويل السودان حق اختياره نظام المستقبل يمهّد السبيل لفصل السودان عن مصر ، ويلزم مصر من الآن بقبول هذا النص ، وفى ذلك هلم حتى للوحدة الاسمية فى ذاتها ، فاذا قورن ذلك بما هو جار فعلا فى السودان الآن تبيننت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص .

وختم البيان بالقول « وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ، ولكنه حرص جاء محققا لما تجلّى من رغبة شعب وادى النيل فى تأليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معا فى اقرار الحكم الذاتى للسودان بل تساعد عليه » .

وقد رد صدقى على المعارضة بأن البروتوكول يقرر المبدأ الأساسى وهو الوحدة الدائمة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى المشترك (٢١) .

وعندما توتر الموقف بين صدقى والمعارضة ، أصدر مرسوما بحل الوفد الرسمى للمفاوضات ، ثم تقلم صدقى الى مجلس النواب للرد على استجواب عما وصلت اليه تلك المفاوضات ، وقرر المجلس الثقة بالحكومة وطلب منها المضى فى تحقيق أهداف البلاد ، بينما تمسكت المعارضة وتشددت فى رفضها للمشروع ، مما اضطر صدقى الى استعمال الشدة فى معاملته لبعض الصحف بحجة مقاومة الشيوعية وما يتصل بها من نزعات يسارية والى اعتقال من ينسب اليه نشاط شيوعى اعتقالا شبه عرفى (٢٢) .

على أن صدقى بعد عودته من لندن أدلى بحديث صحفى فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ قال فيه : (لقد صرحت فى الشهر الماضى أننى سأجئ بالسودان الى مصر ، واليوم أقرر أننى نجحت فى مهمتى ، وذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المشترك قد تقررت بصفة نهائية) (٢٣) .

وقد ذهبت بعض الصحف المصرية فى تفسيرها للبروتوكول الى أنه يعنى وحدة حقيقة بين البلدين تحت التاج المصرى ، بينما كان الجانب البريطانى يفسره على أنه لا يتمتع أكثر من وحدة رمزية مؤقتة (٢٤) .

وأحتجت الدوائر السياسية فى لندن على تصريح صدقى وألقى مستر أتلى Attlee رئيس الوزارة فى مجلس العموم فى ٢٨ أكتوبر تصريحاً مضاداً قرر فيه « أن الحكومة لا تفكر فى ادخال أى تغيير على وضع السودان الحالى أو على وضع الإدارة فيه ، وأن التصريحات المنسوبة لرئيس وزراء مصر بالنسبة للسودان مفوضة مضللة إذا قصد منها التعبير عن الوصول الى اتفاق فان الذى جرى لا يبدو أن يكون محادثات تمهيدية بحثة ولم نتفاوض على شىء بصفة نهائية » .

ويعزو صدقى هذا الهجوم عليه من الداخل والخارج الى أن هناك دولة شيوعية كبرى ، حرضت المعارضة المصرية لمرقلة التقارب بين مصر وبريطانيا ، وأوهمتها بأن قضية مصر ليس لها من حل الا أمام مجلس الأمن ، وأن تلك الدولة كفيلة بتحقيق أهداف أبناء الوادى فى استقلالهم (٢٥) .

هذا بجانب الأوساط الاستعمارية فى لندن والانفصاليين فى السودان الذين يتجاوبون مع المخططات البريطانية .

على أية حال ، أرسلت الحكومة البريطانية أثر ذلك مذكرة الى الحكومة المصرية فى ٦ ديسمبر ١٩٤٦ تضمنت أن الحكومة البريطانية تجد نفسها فى موقف حرج جدا لتسرب الأخبار وتفسيرات صدقى من جانب واحد ، وتطلب تفسيراً موسعاً بوجهة النظر المصرية بخصوص بروتوكول السودان ، وإذا لم تحصل الحكومة البريطانية على ذلك فان مستر بيغن سيشرح فى مجلس

المعوم بروتوكول السودان بأنه يعنى اعداد السودانين للحكم الذاتي واستعمال حقهم عندما ينضجون للحكم الذاتى فى اختيار وضع حكومتهم فى المستقبل ويشمل الاستقلال ، وأن عبارة (تحت تاج مشترك) فى البروتوكول لا تعنى الا الاعتراف بالسيادة الرمزية ، وأن هذا البروتوكول لا يتضمن أى تغيير ولم يزد على الحالة القائمة فى السودان (٢٦) .

والحق بالمذكرة كتاب يتضمن نفس المعنى، وطلب مستر بيغن من صدقي أن يوقعه ليحبر عن موافقته على ما جاء به .

وهكذا رغم ما ورد فى بروتوكول السودان من اقرار صريح لسريان اتفاقيتى ١٨٩٩ لمدة غير محدودة ولا نهاية لها الا بالاتفاق التام بين مصر وبريطانيا ، الأمر الذى لن يحدث لاصرار بريطانيا على تمسكها بالسودان وابعاده عن مصر من ناحية ، ومن ناحية أخرى تفديتها الخلافات بين الأحزاب المصرية ومن ثم أضعاف مصر بصفة عامة .

فقد هدمت الحكومة البريطانية مشروع المصاهدة فى ذلك الكتاب الذى ينقضها فى أهم مسألة من المسائل التى تناولتها وهى مسألة السودان .

وقد رد صدقي على الحكومة البريطانية بمذكرة فى اليوم التالى يعبر فيها عن دهشته لتفسير الوفد البريطانى لنصوص البروتوكول الذى يجرده من كل معانيه ومرامييه ، بعد أن وافق عليه مجلس الوزراء المصرى ومجلس النواب (٢٧) .

وهكذا فشل مشروع المصاهدة ككل على صخرة مسألة السودان ، وقدم اسماعيل صدقي استقالته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ .

الفصل الثانى المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن السودان

عام ١٩٤٧ وفشلها وعرض الموضوع على مجلس الأمن

اولا : المفاوضات « النقراشى - كلفيل »

الف محمود فهمى النقراشى الوزارة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ ،
على اثر استقالة وزارة صدقى .

والواقع أن الحكومة البريطانية ، قد لمست مدى غضبة الشعب
المصرى ضدها على أثر اعلان بروتوكول السودان فى مفاوضات
« صدقى - بيغن » ، فاخذت تجس نبض النقراشى عن طريق
السفارة البريطانية فى القاهرة فى ١٢ ديسمبر ، بأنها تأمل أن تقبل
الحكومة الجديدة ما جاء فى الكتاب الذى أرسل الى صدقى للتوقيع
عليه . الا أن النقراشى أعلن فى كتاب تشكيل وزارته وفى البيان
الذى ألقاه فى مجلس النواب فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ تمسكه بمطالبة
مصر فى الجلاء ووحدة وادى النيل ، وقال انه سيسلك لتحقيقها
كل الوسائل الممكنة .

لاحظ النقراشى أن بروتوكول السودان فى مفاوضات « صدقى -
بيغن » أصبح بعد التفسيرين المتضادين اللذين صدرا من جانب مصر
وجانب بريطانيا غير صالح كأساس للمناقشة . ولذلك فقد بدأ

يبحث مع السفير البريطاني عن صيغة أخرى لهذه المسألة تهيأها
مع الشعب الذي اقترح بأن ما ورد في البروتوكول السابق
لا يمكن الاطمئنان اليه .

والواقع ان بريطانيا لم ترفض البحث من جديد للوصول الى
صيغة ملائمة لأنها جرت في سياستها منذ عام ١٩٢٢ على ألا ترفض
المفاوضة اذا طلبتها مصر مع نيتها الدفينة بتمسكها بالسودان (٢٨) .

على أية حال قدم السفير البريطاني السير رونالد كامبل
Ronald Campbell نيابة عن مستر بيغن اقتراحين
بخصوص مسألة السودان يتضمن الأول « أن بريطانيا مستعدة
لتوقيع معاهدة التعاون المشترك بما في ذلك بروتوكول الجلاء الموقع
عليه من صدقي بالحروف الأولى دون بروتوكول السودان ، على أن
تظل اتفاقينا ١٩٨٩ والمادة - ١١ - من معاهدة ١٩٣٦ معمولا بها ،
وأن تجرى بعد ذلك مباحثات عن السودان تمثل فيها انجلترا ومصر
والسودان » .

ويتضمن الاقتراح الآخر « أن بريطانيا مستعدة لأن توقع
معاهدة تتضمن بروتوكول السودان بشرط أن يكون حق السودانيين
في اختيار وضعهم في المستقبل غير مقيد، وأن تتعهد بريطانيا بتقديم
جميع الضمانات المناسبة لمصالح مصر الدائمة » .

وقد اعترض النقاش على كلا الاقتراحين ، لأن الأول لا يذكر
شيئا عن الوحدة القائمة بين مصر والسودان، وهو أمر لا يجوز اغفاله،
والثاني هو الاقتراح الذي رفضه صدقي من قبل (٢٩) وطلب من
السفير البريطاني أن يحذف من بروتوكول (صدقي - بيغن)
عبارة ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان ، ولكن السفير
البريطاني رفض ذلك .

ثم دار النقاش بين الطرفين ، وأخيرا توصلنا الى اتفاق دون ارتباط منهما على صيغة معينة وهو « اتفق الطرفان الساميان المتماقدان ، بنية ضمان رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على اعدادهم للحكم الذاتي ، وعلى أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك أن يخلدوا فوراً في مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانين » .

والى أن يبلغ السودان الحكم الذاتي تستمر اتفاقيتا ١٨٩٩ صارية وتظل المادة - ١١ - من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ ، ١٦ من المضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة مضمولا بها وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية (٣٠) .

وفي ١٢ يناير ١٩٤٧ رفع السفير البريطاني الى النقراشى رفضي مستر بيغن على تلك الصيغة لخلوها من الاشارة الى حرية الاختيار عند السودانين ، واقترح نص بروتوكول « صدقي بيغن » على أن يرفق به بيان من الجانبين : المصرى والبريطانى يسجل فيه كل منهما رأيه. فيذكر الجانب المصرى أنه لا يمكنه الارتباط منذ الآن بأن يكون للسودانيين حرية الاختيار، ويذكر الجانب البريطانى بأن يكون لهم هذه الحرية ولو أنه لا يشجعهم على الانفصال اذا ارادوا الوحدة مع مصر .

وقد رفض النقراشى هذا الاقتراح رفضا باتا لأنه يصور مصر بأنها لا ترغب فى منح السودانين حق تقرير المصير ، كما أن البيان المشترك يسجل وجهتى نظر مختلفتين ، فهو لا يتضمن اشتراكا بل ينطوى على اختلاف فى الراى (٣١) .

وعندما لم تصل المفاوضات الى شيء جديد بالنسبة للسودان ، ازداد اقتناع الشعب بمراوغة بريطانيا وتسويقها للسودان ، فأخذ يعبر عن سخطه وحنقه على بريطانيا وأعلن الحداد العام في يوم ١٩ يناير الذي يوافق ذكرى توقيع اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ ، احتجاجا على هذه الاتفاقية ، ولبس الناس شارات الحداد ، وتمطلت جميع المسارح والملاهي ودور السينما ، وصدرت الصحف في ذلك اليوم مجلة بالسود ، وقاضت صفحاتها بالبحوث التاريخية والقانونية لبطلان تلك الاتفاقية وملاساتها. وتدابير السياسة الاستعمارية في السودان وادى النيل: (٣٢) .

عندئذ سلم السفير البريطاني في ٢٤ يناير للتقاضي صيغة أخرى اقترحها مستر بيغن وتتضمن « ان السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق الوحدة مع مصر تحت تاجها المشترك ستكون أهدافها تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم للحكم الذاتي ، ولتنفيذ ذلك اتفق الطرفان المتعاقدان على الآتي :

(أ) يتشاور الطرفان المتعاقدان معا ومع السودانيين من آن لآخر في مسائل السياسة الخاصة بالسودان وبرفاهية السودانيين واعدادهم للحكم الذاتي .

(ب) عندما يبلغ السودانيون المرحلة التي يقررون فيها نظامهم المستقبلي يكون لهم الحرية في ممارسة حق الاختيار تبعا لمطامعهم السياسية وطبقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم الخاصة بالاقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها .

(ج) والى أن يتسنى تحقيق هذا الهدف تظل اتفاقية ١٨٩٩ والمادة - ١١ - من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها سارية .

(د) يتخذ الطرفان المتعاقدان الاجراءات اللازمة لضمان
المصالح الخاصة بكل منهما (٢٣٣) . وقد اعترض النقراش على هذا
الاقتراح لأنه يمنح السودان حق الانفصال عن مصر .

والواقع ان الصيغة التي اقترحها يبين تختلف تماما عن
الصيغة التي اقترحها النقراش فصيغة الأخير فضلا عن أنها لا تقور
للسودانيين حق الانفصال عن مصر فانها تحدد نهاية لاتفاقيتي ١٨٩٩
وهو بلوغ السودانيين مرتبة الحكم الذاتي ، أما صيغة يبين فتقرر
للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، كما أنها تشير لأول مرة الى
المصالح البريطانية في السودان ، فكانت بريطانيا تخشى أن لها
اهدافا غير تقدم السودانيين ، ولعلها تقصد بالمصالح الخاصة في
صيغة يبين - أن السودان يقع في خطوط المواصلات البريطانية .

على أية حال ، عندما تمثرت المفاوضات وظهر واضحا أنه
لا جدوى من الاستمرار فيها عرض النقراش الأمر على مجلس
الوزراء في ٢٥ يناير ١٩٤٧ ، واستصدر قرارا بعرض قضية البلاد
على مجلس الأمن وناشد أبناء الوادي أن يقضوا على الجدل بينهم
وأن يقفوا من القضية صفا واحدا ، وأعلن بأنه سيتمسك أمام
المجلس بأن معاهدة ١٩٣٦ غير قائمة .

وقد حاولت بعض الدول العربية مثل سوريا ولبنان بذل
وساطتهما لاستئناف المفاوضات ، ولكنها وجلت أن الخلاف أعمق
من أن تجدى فيه مثل هذه المحاولات ، وأصدرت الجامعة العربية
قرارات متعددة تعلن تأييدها لمطالب مصر القومية في وحدة وادي
النيل وجلاء الجيوش البريطانية عنها جلاء تاما .

وعندما علمت الحكومة البريطانية بالاجراءات التي ستتخذها
الحكومة المصرية ألقي مسنر يبين بيانا في مجلس العموم شارحا

فيه التطورات التي مرت بها المفاوضات بين الجانب المصرى والجانب البريطانى وعن رغبة بريطانيا فى التعاون للوصول بالسودانيين الى مرتبة الحكم الذاتى حتى يحصلوا على تقرير مصيرهم ، وضمان الحكومة البريطانية للمصالح المصرية فى السودان تم اعلان عن فشل هذه الجهود ، وختم بيانه بأن بريطانيا ملتزمة بسرمان معاهدة ١٩٣٦ (٣٤) .

لانيا : قضية السودان أمام مجلس الأمن

ان موضوع عرض قضية البلاد على مجلس الأمن ، لم يثر انتباه الشعب المصرى فقط ، بل أثار انتباه كثير من الدول الأخرى لاتخاذ مصر تلك الخطوة الجريئة ، وان أتت متأخرة بعض الوقت .

فى ١١ يوليو ١٩٤٧ قدم السفير المصرى محمود حسن فى الولايات المتحدة الى سكرتير هيئة الأمم المتحدة عريضة دعوى مصر الى مجلس الأمن ، تشير الى احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى عام ١٨٨٢ واحتلالها للجزء الجنوبي من وادى النيل تبعاً لذلك ، الذى مكن المملكة المتحدة منذ ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى ادارة السودان وأن تنفرد بمعدن بالسلطان فيه ، وإلى سياستها الرامية الى فصله عن مصر وذلك عن طريق بندر بنور التفردة والحد بين أبناء الوادى ، وأشارت الدعوى الى أن احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل يؤدى الى تريض السلم والأمن الدوليين للخطر ، وأن الحكومة المصرية سمحت الى الوصول الى حل عادل لهذا النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة مع الحكومة البريطانية إلا أنها - أى الحكومة البريطانية - تمسكت بمعاهدة ١٩٣٦ التى لا يمكن أن تلتزم مصر بها لأنها استنفدت أغراضها ، فضلاً عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق ، وطالبت الدعوى تطبيقاً

للمادتين ٣٥ ، ٣٧ من الميثاق بجلاء القوات البريطانية عن مصر
والسودان جلاء تاما وناجزا وانتهاء النظام الإدارى النحلى فى
السودان (٣٥) .

وقد نوقشت هذه القضية فى مجلس الأمن من ٥ أغسطس
الى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ .

ووقف النفرانى امام مجلس الأمن موقفا مشرفا ، فقد خاصم
بريطانيا على الملأ فى أكبر المحافل الدولية الرسمية بقوة وشجاعة ،
وطالب بجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل جلاء تاما ، ثم برهن
بالادلة التاريخية والطبيعية الى حقيقة العلاقات الأزليسة بين مصر
والسودان ثم الى الظروف التى أدت الى اتفاقتى ١٨٩٩ ومعامدة
١٩٣٦ التى كانت وليدة الضغط والاكره ، ووقمت فى زمان يخالف
الزمان الذى نعيش فيه الآن ، حيث فرضت بريطانيا هذه المعامدة
على مصر بسبب المخاوف من اخطار الفاشية والنازية ، كما أن مصر
لم تكن طرفا مفادلا بالنسبة لانجلترا بسبب وجود الجيوش
البريطانية التى كانت تحتل مصر والسودان (٣٦) .

وتد دال النفرانى على هدف السياسة البريطانية الرامية الى
فصل السودان عن مصر بما حلت من القبض على نائب رئيس الوفد
السودانى الذى يدين بوخنة وادى النيل ، وحظرت المعاء التقليدى
فى المساجد فى خطبة الجمعة لملك مصر والسودان ، وابعاد المصريين
تدريجيا عن الوظائف فى السودان ، وتفتيت العلاقات الثقافية بين
مصر والسودان ، وحرمان السودانيين من خريجي الجامعات المصرية
من التوظف فى حكومة السودان ، فضلا عن تعميق الكراهية بين
أبناء السودان أنفسهم ، ومحاولتها فصل جنوب السودان لربطه
بمستعمراتها الافريقية الاستوائية .

ثم أكد النقراشي رغبة مصر في تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارا في إرادتهم ، لامع البريطانيون ولامع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطاني ، فإذا ما أصبحوا أحرارا في الاعراب عن آرائهم فانهم والمصريين خليقون بالوصول الى حل يرتضيه الطرفان ويكون متفقا مع مبادئ الميثاق الديمقراطية (٣٧) .

وناشد النقراشي مجلس الأمن إنهاء النظام القائم في السودان وإتاحة الفرصة ليمبر السودانيين عن اتحادهم مع أشقائهم في مصر (٣٨) .

وقد تصدى السير الكسندر كادوجان Sir. A., Cadogan رئيس الوفد البريطاني في مجلس الأمن ، وكرر نفس المحاولات التي سبق للمفاوضين الانجليز ان أدلوا بها في كل أدوار المفاوضات السابقة وهي « لاتغيير في السودان دون استشارة السودانيين أنفسهم » ودرس ان النقراشي لم يقدم أى دليل على أن السلام العالمي في خطر ونفى أن حكومة السودان تعمل على فصل السودان عن مصر ، بل اتهم مصر بالاصرار على فرض الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري ، وأنها ليست على استعداد لمنح السودانيين حقهم في الاستقلال الذي تطالب به مصر لنفسها وللبعض الدول العربية .

وقال انه ليس لمصر الحق في إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، حيث أنها وافقت على الدخول في مفاوضات بشأنها عام ١٩٤٦ وقضيت بسبب اختلاف وجهات النظر بين الأحزاب المصرية حول تفسير بروتوكول السودان، وطالب المنتخب البريطاني شطب الموضوع من المجلس .

وقد ظهر بوضوح أثناء مناقشة القضية في المجلس أن بعض الدول وقفت صراحة مع بريطانيا وقلمت مشروعات ضد صالح قضية وادى النيل مثل البرازيل وبلجيكا واستراليا ، وأبدت بعض الدول الأخرى مثل الصين وبولندا والاتحاد السوفيتي تعاطفها مع القضية ، ولكنها تحفظت في الاعلان عن تأييدها لها رغم المساعي الحميدة التي بذلها المندوب السوري والوفد المصري بين أروقہ المجلس (٣٩) .

عندئذ امتنع مجلس الأمن عن إصدار قرار بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان ، ووقف للأسف موقفا سلبيا محضا وترك القضية مطلقة ، وأعلن الرفيق جروميكو رئيس المجلس آنذاك ، أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية وستظل المسألة مدرجة بجدول الأعمال ، وستعقد الجلسة القادمة بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس أو طرف من الطرفين المتنازعين ص ٢٨٦ .

وقد اتهم هارولد ماكمايكل النقراشي بجهل التوفيق في عرض المسألة السودانية بالذات على المجلس ، حيث أن الأمم المتحدة تعهد حرية كل الشعوب في تقرير مصيرها ، كما اتهم مصر بأنها تنكر هذا الحق بالنسبة للسودان ، بينما يعمل البريطانيون على تحقيقه (٤٠) .

الواقع اذا كانت بريطانيا حقنا تفعل على حرية الشعوب ، فلماذا لا تترك هذه الشعوب تقرير مصيرها بحرية إرادتها ، فقول ماكمايكل الذى يتحدث بلسان بلاده ، يناقض أفعالها ولا غرابة في ذلك ، فهذا شأن الاستعمار في كل زمان .

على أية حال يعد أن فشلت النقراشي في حمل الجنس على تحقيق الآمال الوطنية للبلاد صرح قبل عودته الى القاهرة في ١٠ سبتمبر في نيويورك بأن مصر لن ترضى استئناف المفاوضات مع إنجلترا الا بعد جلائها من البلاد ، وصرح بعد عودته الى القاهرة عن سياسته تجاه الانجليز التي تنبئ على تجاهل بريطانيا حتى يجد جديد بالنسبة لمطالب مصر الوطنية ، وعزم مصر على التعامل مع أى دولة للاستفادة من خبراتها ، وفعلنا اتجه النقراشي نحو الأمريكان ولكن السياسة البريطانية وقفت له بالمرصاد وحالت دون تحقيق ذلك .

وقد تجاوب الشعب مع النقراشي وعبر عن ذلك بالمظاهرات الصاخبة ضد الأمم المتحدة بصفة عامة وبريطانيا بصفة خاصة . كما ايد عزم الحكومة على تجاهل بريطانيا مستقبلا (٤١) .

ويستحسن أن نستعرض بإيجاز الأسباب التي أدت الى فشل القضية أمام مجلس الأمن فيما يلي :

١ - الواقع أن المجلس كان في ذلك الوقت لا يملك أكثر من توصيات، وكانت تغلب عليه النزعة الاستعمارية بوجه عام ، فكان عبارة عن هيئة سياسية تمثل مصالح الدول الممثلة فيه بزعماء الدول الكبرى الاستعمارية التي اتخذت من الأمم المتحدة نفسها مظهرًا يراقا لخداع الدول الصغيرة في آمالها الوطنية .

فاذا وضعنا في الاعتبار أن بريطانيا ، فضلا عن أنها دولة استعمارية كبرى وتملك حق الاعتراض « الفيتو » على أى قرار يصدره المجلس ، كانت في نفس الوقت خصما في هذه القضية ، فهل نتوقع خيرا ؟

٢ - تأخر الحكومة المصرية في رفع القضية على المجلس ، فقد كان الأجدر بها أن تعرض في فبراير أو مارس ١٩٤٦ ، للملأمة الوقت آنذاك ، لأن المجلس كان لا يزال في بداية عهده والانتظار كانت متعلقة به لمساندة الحقوق المشروعة ، فعندما عرضت سوريا ولبنان وإيران قضاياها عليه في ذلك الوقت ، وقف بجانبها وقرر جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها رغم المعاهدات التي كانت تربط بين فرنسا وسوريا ولبنان والتي كانت على غرار معاهدة ١٩٣٦ .

فالواقع أن الظروف الدولية سنة ١٩٤٦ تختلف عنها في ١٩٤٧ وهذه تختلف عن ظروف ١٩٥٣ بسبب طبيعة الحياة التي تخضع لحركة التغير الدائم .

فبعد أن أفاق العالم من هول الحرب العالمية الثانية ، واستنشق ريح الهدوء وتطلع الى الأمم المتحدة - ناصرة الشعوب المظلومة - سرعان ما اختلط هذا الريح بالنزعات الاستعمارية من جديد .

وقد أشار مستر بيغن نفسه في يناير ١٩٤٧ الى أنه مؤمن بأن الجو السياسي في عام ١٩٤٧ سيكون لصالح بريطانيا التي لم يكن في استطاعتها أن تطعن الى ذلك من قبل وطلب منها أن تنتهز هذه الفرصة وتحصل على اعتراف دولي بأن سياستها في الشرق الأوسط تسير على ما يرام (٤٢) .

٣ - تفكك الجبهة الداخلية أثناء عرض القضية بسبب الخلافات الحزبية والحزابات الشخصية كان عاملا مساعدا في فشل القضية ، ففي الوقت الذي كان فيه النقراشي يقارع بريطانيا في المجلس الحجة بالحجة نيابة عن شعب الوادي كله ، أرسل:

النحاس باشا رئيس حزب الوفد المصرى المعارض برقية الى سكرتير عام الأمم المتحدة ، يتهم فيها حكومة النقراشى بأنها لا تمثل شعب وادى النيل ، وليس لها حق التصرف فى سياسة مصر الدولية ، واتهم الحكومة بالرجعية والدكتاتورية .

وكان الأحرى بالوفد المصرى المعارض أن يدفن الحزازات الشخصية فى ذلك الوقت وأن يوحّد جهوده مع جهود الحكومة لتحقيق المطلب الاسمى فى الجلاء ووحدة الوادى ، ولكن الإلهواء النفسية والمطامع الشخصية وحُب الظهور قد ارتفعت - للأسف الشديد - عن مطالب الشعب . وكانت النتيجة كما رأينا .

هذه العوامل مجتمعة ، أجبرت مجلس الأمن على أن يقف موقفا سلبيا بالنسبة للقضية ولم يعلن تأييده لها كما فعل مع غيرها فى بداية عهده .

وفى الحقيقة أن الاستقلال لا يؤخذ الا بجهود الشعوب وجهادها وانكار الذات من أجل حريتها ، عندئذ تعضد الدول الكبيرة حق مثل هذه الشعوب ، ويقف الرأى العام العالمى بجانبها ، وتنصفها المنظمات الدولية وتقر أوضاعها المشروعة . عندئذ لا تستطيع الدول الاستعمارية مهما طالّت مراوغتها الا قبول الأمر الواقع ، وهذا ما سيحدث بالنسبة لشعبى الوادى فى بداية الخمسينات من هذا القرن (٤٣) .

الفصل الثالث

المباحثات المصرية - البريطانية حول مسألة السودان

قبيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

مباحثات « صلاح الدين - بيغن » عام ١٩٥٠ - ١٩٥١

يستحسن قبل أن نتناول هذه المباحثات ، أن نلقى نظرة عامة على الحالة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفشل مجلس الأمن في تحقيق أمانى مصر في الجلاء ووحدة وادى النيل .

فقد ظهرت على المسرح الدولى قوة الاتحاد السوفيتى وايدلوجيته التى تتمثل فى الشيوعية واستخدامه حق الاعتراض « الفيتو » فى مجلس الأمن ، وتطلعه الى منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجى من ناحية ولقناها بالمواد الخام من ناحية أخرى .

فحتى عام ١٩٤٦ ، لم تكن السياسة السوفيتية واضحة بالنسبة للشرق الأوسط بالمعنى المهوم ، وقد عزا صدقى باشا - أن سبب فشل مفاوضاته مع بريطانيا يعود الى التدخل الشيوعى الخفى فى البلاد ، كما أن البعض عزا رفع مسألة السودان الى مجلس الأمن الى روسيا التى وعلت بتأييدها لها .

ولكن هذه الآراء تنقصها الأدلة المادية التي لم تكشف الأيام عنها بعد ، وإن كانت روسيا - بصفة عامة - بدأت فعلا بعد الحرب تطلعاتها الى البحار الدافئة ، وإعادة النظر في سياستها تجاه العالم الذي يدور في فلك النظام الرأسمالي الغربي ، خاصة منطقة العالم العربي لما تتصف به من حيوية .

في ذلك الوقت أيضا ظهرت دولة اسرائيل على أرض فلسطين سفاحا ، وتوالت الدول الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة في الاعتراف بها ، الأمر الذي جعل العالم العربي ينظر الى بريطانيا التي تسببت في ايجاد تلك الدولة على حساب حقوق أبناء فلسطين - نظرة شك وريبة .

كما أخذت الحركات الانفصالية والاستقلالية تجتاح الدول التي عانت كثيرا من الاستعمار في افريقيا وآسيا ، وبدأ البترول « عصب الصناعة » يتفجر بكميات أكبر وفي مناطق أوسع في البلاد التي كانت مازالت تتبع الدوائر الاستعمارية الغربية .

هذه العوامل مجتمعة مع تدارس الموقف الدولي من جميع الوجوه جعلت بريطانيا تخشى على مصالحها خاصة في الشرق العربي .

هذا هو الموقف بصفة عامة عندما نجح الوفد في انتخابات يناير ١٩٥٠ وشكلت الوزارة برئاسة مصطفى النحاس في ١٢ يناير من نفس العام .

وفي ١٦ يناير أعلن النحاس أن وزارته لا تفتقر عن بذل أصديق الجهود وأقصىها ل يتم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشطريه وتصفان وحدته تحت التاج المضرى من كل عبث واعتداء .

وقد رأت أحزاب المعارضة أن تتيح الفرصة كاملة للوزارة الجديدة لتقوم بهذه المهمة (٤٤) .

ولكن عندما عرج مستر بيغن وزير الخارجية البريطانية الى مصر في يناير ١٩٥٠ بعد مؤتمر الكومنولث في طريق عودته الى لندن ، لم يطالبه النحاس بأى شيء ، بينما خرجت الصحافة المصرية بمقالاتها تعبر عن وجهة النظر المصرية ، بأن مصر ليست فى حاجة الى قطن الجزيرة ولكنها فى حاجة الى استغلال مصادر أخرى فى السودان للفائدة المشتركة بين البلدين فهي ترغب فى تأمين منابع النيل والدفاع ضد أى دولة أجنبية تؤثر على مستقبلها .

على أية حال أرسل محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية مذكرة رسمية الى مستر بيغن فى مارس ١٩٥٠ يطالبه فيها بفتح باب المفاوضات بينهما للوصول الى وضع مستقر يؤدي الى الاستقلال التام لمصر ووحدة وادى النيل (٤٥) واستجابت بريطانيا لذلك واستؤنفت المفاوضات فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ (٤٦) .

استغرقت هذه المفاوضات ثمانى جلسات انتهت فى ٢٦ يوليو ١٩٥١ بدون نتيجة حيث ظهر واضحاً منذ البداية اختلاف وجهات النظر بين الطرفين ، فكانت مصر تنظر الى الجذء ووحدة الوادى على أنها مسألة واحدة ، بينما كانت بريطانيا تنظر اليهما على أساس انهما مسألتان منفصلتان . وبدأت المفاوضات دون أى دليل على تساهل أحد الطرفين بالنسبة لمطالبه (٤٧) .

وقد كان للسودان ولأول مرة نصيب من هذه المحادثات حيث اشترك فيها عن طريق غير مباشر الوفد السودانى الذى اقام بالقاهرة برئاسة اسماعيل الأزهرى (٤٨) .

ولا بأس من أن نلقى نظرة سريعة على ما دار من مناقشات في كل جلسة على حدة .

١ - جلسة ٣٦ أغسطس ١٩٥٠ :

ألقى صلاح الدين بيانا عرض فيه للاعتبارات التاريخية والشرعية التي تؤكد الوحدة بين مصر والسودان ، وتساءل ما اذا كانت بريطانيا توافق على اجراء استفتاء في السودان تتوافر فيه الشروط والضمانات اللازمة لذلك ، واقترح قيام فترة انتقال مدتها سنتان يليها انسحاب العناصر البريطانية من البلاد ، أسوة بما قررته الأمم المتحدة بالنسبة لليبييا التي تعتبر أقل تقدما من السودان ، حيث قررت تمتعها بالاستقلال في نهاية عام ١٩٥٢ . وأجاب السفير البريطاني سير رالف ستيفنسون بأن الاعتبارات التاريخية والأدبية لا تغير من الواقع شيئا ، وأن انجلترا ليست لها مصالح اقتصادية أو استراتيجية حيوية في السودان ، ولكنها مسئولة عن السودانين كنتيجة لادارتها لبلادهم طوال خمسين عاما، وأنه سيطلب رأى حكومته بشأن الاستفتاء وان كان يرى فترة الانتقال لا تقل عن عشر سنوات .

٢ - جلسة ٧ ديسمبر ١٩٥٠ :

أكد صلاح الدين أن حكومته لا تقبل أى حل لا يتضمن الاعتراف بوحدة مصر والسودان قولا وعملا ، وقد رد مستر بيفن على ذلك بأنه كان قد اتفق سابقا مع صليبي على أن يكون للسودانيين حق تقرير المصير وأن السودنة تستلزم عشرين عاما وأنه لا يزال ينفذ السياسة التي تعهد بها لصديقي ، على الرغم من عدم وجود ما يلزمه بذلك ، وهي سياسة على حسب قوله تؤدي الى تقدم النواحي الادارية والاقتصادية والسياسية في السودان .

٣ - جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٠ :

شرح صلاح الدين وجهة نظر مصر وتمسكها بوحدةها الطبيعية مع السودان ، لما بينهما من روابط الجنس واللغة والدين والتقاليد . ثم استعرض الحوادث التي مر بها السودان بسبب الوجود البريطاني هناك ، الذي مازال يعمل على فصل السودان عن مصر وفصل جنوب السودان عن شماله ، لخدمة أغراض بريطانيا ومصالحها في الوقت الذي تميل فيه الأمم الى التكتل فيما بينها كما يحدث في أوروبا نفسها .

واستغرب صلاح الدين من أن بريطانيا قد بذلت كل جهودها في الأمم المتحدة لتحقيق وحدة اريتريا مع اثيوبيا تحت التساج الاثيوبي ، مع أن علاقتهما لا تعادل العلاقات التي تربط بين مصر والسودان .

وحاول مستر بيغن أن يفصل بين موضوع الجلاء وموضوع السودان وطلب معالجة كل منهما على حدة ، وكان يعتبر موضوع السودان أقل استعجالاً من موضوع الجلاء .

الا أن صلاح الدين أصر على ربط المسألتين كما جرت العادة في المفاوضات السابقة والتي تحطمت كلها بسبب مسألة السودان .

٤ - جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ :

ذكر مستر بيغن في هذه الجلسة ، أن الغالبية العظمى في السودان لا تؤيد الوحدة مع مصر ، وأن القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن الوحدة بين اريتريا واثيوبيا ومنح ليبيا الاستقلال خلال

سنتين ، من شأن الهيئة الدولية ، وأن انجلترا بوصفها عضوا فيها كانت ملزمة بالنزول على حكمها ، وقال ان ظروف السودان تختلف عن ظروف كل من هذين البلدين ، وأن انجلترا تعمل من جانبها على الحفاظ على الثقافات الأهلية البدائية السائدة في جنوب السودان ، خشية أن تنقرض عندما تتصل بقوم أكثر تقدما وقد نجحت حكومة السودان في تحقيق هذا الهدف . وأصر على أن الحكومة البريطانية متمسكة بوجهة نظرها بأنه لا يمكن حل مسألة السودان الا بمنح السودانيين الحكم الذاتي توطئة لتقرير مصيرهم .

وأثناء استمرار الجانبين في المناقشات وتمسك كل طرف بوجهة نظره أرسلت الحكومة المصرية برقية الى صلاح الدين تتضمن أن هناك في السودان اقتراحا مقبلا الى الجمعية التشريعية عن الحكم الذاتي ، وطلب صلاح الدين من مستر بيغن أن يصدر تعليماته الى الحاكم العام بوقف مناقشة هذا الاقتراح ، لأنه لا يملك أن يتصرف في هذا الأمر بدون موافقة الحكومة المصرية ، وأن المضي في تنفيذه سيعكر جو المفاوضات .

وقد رد مستر بيغن على ذلك بأن من حق الحاكم العام الموافقة على اجراء هذه المناقشة بمقتضى سلطته ، وأنه سيعمل ما في وسعه حتى لا يتخذ أى اجراء يحتمل أن يثير جدلا بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ويعكر جو المحادثات .

٥ - جلسة ٨ يونيو ١٩٥١ :

سلم السفير البريطاني مذكرتين الى الوفد المصرى ، وكانت الأولى خاصة بالدفاع، والثانية خاصة بالسودان، وتضمنت مذكرة السودان ، أن الحكومة البريطانية مستعدة للاسراع في مباحثات عن

السودان وتود أن تحصل كخطوة أولى على موافقة الحكومة المصرية على المبادئ الآتية :

(أ) بالنظر الى اعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل ولضمان اكمل التعاون بالتوسع فى كميات المياه الممكن الانتفاع بها وفى توزيعها ، فمن الجوهري أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة .

(ب) أن الهدف لمصر وبريطانيا هو تمكين الشعب السودانى من بلوغ الحكم الذاتى الكامل فى أقرب فرصة عملية ومن أن يختار لنفسه بعد ذلك بكامل حريته شكل حكومته وعلاقته بمصر على خير وجه يحقق حاجاته حينذاك .

(ج) يقتضى تعاون مصر وبريطانيا مع السودانين للوصول بهم الى الحكم الذاتى بسبب الفروق الشاسعة بين السودانين أنفسهم فى الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى .

(د) تأليف لجنة ثلاثية لمعاونة السودانين على بلوغهم للحكم الذاتى ومساعدتهم على وضع دستور بلادهم المقبل .

وقال السفير البريطانى انه لم يأت ذكر للسيادة المصرية أو استقلال السودان ، لأن هذه المسألة لم يقض فيها مقدما ، وكرر حجة بريطانيا الدائمة بأن أكثر السودانين لا يقبلون أى سيادة على بلادهم ، ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار الوعى القومى الذى ظهر فى السودان منذ خمس أو ست سنوات .

٦ - جلسة ٦ يوليو ١٩٥١ :

رد الوفد المصرى على المذكرة السابقة بأن مصر لا يمكن أن تقبل وجهة النظر البريطانية لاغفالها النص على وحدة مصر

والسودان تحت التاج المصرى ، وأن مياه النيل ليست الرابطة الوحيدة بين البلدين ، فهناك وحدة الجنس واللغة والدين والثقافة والمصلحة المشتركة والوحدة الجغرافية والاقتصادية ، وأن انجلترا لا تستند الى أى حق فى التزامها نحو السودانين ، وأن الفروق الشاسعة التى تتكلم عنها بريطانيا بين السودانين فى الثقافة والجنس وغيرها بعضها لا تستند الى أساس علمى صحيح كفروق الجنس ، والبعض الآخر هو نتيجة للسياسة البريطانية فى السودان التى تهدف الى عزل جنوبه عن شماله ، وأن تحرم على أهل الشمال الاتصال بأهل الجنوب ، وتحول دون انتشار اللغة العربية والدين الاسلامى فى الجنوب ، وأن الحكومة المصرية لا تقبل الاحتجاج بهذه الفروق للتمييز بين بعض بلاد السودان وبعضها الآخر ، أو لتعطيل تمتع السودانين جميعا بالحكم الذاتى .

واقترحت الحكومة المصرية أن تكون المبادئ على الوجه الآتى :

- (أ) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى .
- (ب) تمتع السودانين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى .
- (ج) انسحاب العناصر البريطانية وانتهاء الحكم الحاضر فى السودان بمجرد انتهاء هذين العامين .
- (د) فى حالة قبول تلك المبادئ السابقة توافق الحكومة المصرية على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على بلوغ السودانين للحكم الذاتى وتقرير مصيرهم المقبل بأنفسهم .

وقد رفض السفير البريطاني هذه المقترحات بحجة أن انسحاب بريطانيا قبل الاوان من السودان يترتب عليه انهيار نظام الحكم في السودان ، ووعده بأنه سيدرس إعادة الصيغ لتقريب وجهات النظر .

٧ - جلسة ١٣ يوليو ١٩٥١ :

عاد السفير البريطاني في هذه الجلسة الى نفس الادعاءات التي تتمسك بها بريطانيا وهي اسقاط الحج التاريخية وان غالبية السودانيين لا يؤيدون الوحدة مع مصر ، ولكن الوفد المصري تمسك بالحقائق التاريخية التي تؤيد الوحدة بين مصر والسودان وأكد رغبة مصر في العمل على رفاهية السودانيين ، وأن جميعهم يطالبون بالوحدة ماعدا حزب الأمة الموالي لبريطانيا ، وتساءل مرة أخرى ما اذا كانت بريطانيا تقبل اجراء استفتاء حر للسودانيين ، وقد تعرب السفير البريطاني من الرد متمللا أيضا بأن الحكم سينهار بعد انسحاب العناصر البريطانية .

٨ - جلسة ٢٦ يوليو ١٩٥١ :

كانت هذه الجلسة آخر اجتماع بين الوفدين دون الوصول الى أى اتفاق بسبب اختلاف وجهات النظر بينهما فقد تمسكت بريطانيا بوجهة نظرها في عدم الوحدة بين مصر والسودان وأنها ملتزمة بوصول السودانيين الى الحكم الذاتي وتقرير مستقبلهم المقبل مع علمها بأن هذه الحجة لا تقوم على أساس ، ولكنها تمسكت طوال أدوار المفاوضات السابقة بها .

وفي ٣٠ يوليو ألقى مستر موريسون (Morrison) بياناً في مجلس العموم ذكر فيه أن مصر لم تحاول معالجة مشكلة السودان على نحو واقعي ، وأن الشعب السوداني قد خطا خطوات

واسعة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مما يهيئه ان يكون قومية منظمة تعتمد على نفسها ، وأن انجلترا ترغب في أن يصل السودانيون في أقرب فرصة الى درجة من التقدم يستطيعون معها البت في اختيار نوع العلاقة التي تربطهم بالمصريين بكامل حريتهم .

وارسل النحاس من جانبه مذكرة الى الحكومة البريطانية يحتج على استمرار المحادثات بين مصر وبريطانيا بدون تقدم ملحوظ بشأن السودان وأنه من الصعب الاستمرار في هذه المحادثات التي لم تسفر عن شيء (٥١) .

والقى وزير الخارجية المصرية بيانا في البرلمان في ٦ - أغسطس ١٩٥١ ، تطرق فيه للأحداث التاريخية التي مر بها السودان ، وندد بالسياسة البريطانية التي تعمل على فصل السودان عن مصر وفصل شماله عن جنوبه وأن ما تتعلل به بريطانيا من احترامها لمشيئة السودانيين قول ظاهر البطلان ، لأن الأغلبية العظمى من السودانيين تؤيد الوحدة مع مصر .

وأبلغ السفير البريطاني رسميا في القاهرة بأنه سيقدم بيانا الى البرلمان المصري قبل نهاية الدورة البرلمانية في أكتوبر ، وأنه سيضمن بيانه وعدا بالقضاء المعاهدة واتفاقيتي ١٨٩٩ إذا لم يحصل على شيء يقدمه للبرلمان بخصوص ابرام اتفاقية مع بريطانيا ، والموافقة على بسط سيادة التاج المصري على السودان ، وقد رفضت الحكومة البريطانية ذلك .

وفي ٦ أكتوبر وعد السفير البريطاني في القاهرة بتقديم مقترحات جديدة بشأن السودان ومسألة الدفاع .

ولكن الشعب المصرى كان قد سئم طول هذه المفاوضات وألقى النحاس باشا بيانا أمام البرلمان مساء الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ عن سياسة الحكومة نحو معاهدة ١٩٣٦ ، بقطع المباحثات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان وقدم الى البرلمان المراسم المتضمنة هذا الإلغاء وما يستتبعه من تشريعات ، والتي أحالها بدوره الى لجانه المختصة وأجل نظرها فى المجلس اسبوعا واحدا .

كانت وزارة العمال تتولى الحكم فى بريطانيا ، وكانت الانتخابات العامة على الأبواب (٥٢) فأراد حزب العمال أن يبدو متمسكا بسياسة بريطانيا الاستعمارية التى لا يختلف عليها المحافظون والعمال ، وأعلنت الوزارة الانجليزية تمسكها بالمعاهدة . وصرح موريسون Morison وزير الخارجية بأن بريطانيا ستقابل القوة بالقوة اذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها فى منطقة قناة السويس ، وأن الحكومة البريطانية لن تدعن لمحاولة مصر تمزيق المعاهدة .

وألقي ونستون تشرشل Churchill زعيم المحافظين وزعيم المعارضة وقتئذ خطابا فى مجلس العموم ايد فيه موقف حكومة العمال ، وقال ان اقدام حكومة مصر على اجلاء الانجليز من منطقة قناة السويس والسودان ضربة أخطر وأكثر مهانة للكرامة من اضطرارها الى الجلاء عن عبدان بايران (٥٣) .

وقبل نهاية الأسبوع أى فى ١٢ أكتوبر تقدمت بريطانيا ببعض المقترحات الجديدة ، التى جعلت أمن الشرق الأوسط مسئولية مشتركة بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا، ودعت مصر للاشتراك فى هذا الحلف ، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة

بقوات دولية تشترك فيها مصر وبريطانيا وفرنسا وأمريكا وتركيا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ، ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء في مصر حتى في حالة السلم .

أما المقترحات الخاصة بالسودان فكانت كالآتي :

١ - الموافقة على فصل السودان عن مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط .

٢ - إرسال لجنة دولية الى السودان لتقصي الحقائق وتقديم النصيحة الى دولتي الحكم الثنائي .

٣ - العمل على تنمية موارد النيل عن طريق المساعدة من البنك الدولي .

٤ - تحديد يوم معين لتحقيق الحكم الذاتي للسودانيين كخطوة في طريق اختيار مصيرهم (٥٤) وأفادت بريطانيا بأنه في حالة موافقة مصر على هذه المقترحات فإن الاتفاق الجديد يحل محل معاهدة ١٩٣٦ ، أي ابدال الاحتلال الدولي بالاحتلال البريطاني (٥٥) .

ولكن الحكومة المصرية رفضت هذه المقترحات لأنها قد ضجرت من مثل هذا الكلام واعتبرته قنطرة لتدخل القوى الأجنبية في البلاد ، والأبعاد عن حل مسألة السودان . وتمسكت بإلغاء المعاهدة ، والعمل على عودة الوحدة بين شطري الوادي تحت التاج المصري ، وتكوين حكومة ذاتية للسودانيين في اطار هذه الوحدة في ظرف عامين ، وجلاء العناصر البريطانية من السودان خلال هذه المدة .

وعلى أثر ذلك ألقى مستر ايدن بياناً في مجلس العموم البريطاني ، أكد مسئولية الحاكم العام والحكومة السودانية في مواصلة حكم السودان ، وأعلن عن تأييد الحكومة للخطوات التي تتخذها حكومة السودان بهدف الوصول بالسودانيين الى مرتبة الحكم الذاتي كخطوة في طريق اختيار مصيرهم في المستقبل ، وقال ان الحكومة في انتظار توصيات لجنة الدستور (٥٦) .

وعندما عاد حاكم عام السودان الى الخرطوم وضع موقفه ، بأن واجبه هو حكم البلاد طبقاً لاتفاقيتي ١٨٩٩ وأن أي محاولة من الخارج للتدخل ضد حكومته ستقابل بالشدة والقوة .

قوبل اعلان النحاس بالغاء المعاهدة واتفاقيتي ١٨٩٩ من جانب واحد ، بالترحاب والارتياح الكبير من جميع أبناء الشعب ورؤساء الأحزاب المختلفة ، وباركه الملك فاروق ، وأيدت جامعة الدول العربية الحكومة المصرية في موقفها ضد الحكومة البريطانية .

ومن ناحية أخرى ، أثار اعلان الالغاء الرأي العام في الدول الاستعمارية وأعلن مستر ونستون تشرشل معارضته الشديدة لهذا الاجراء ، وتمسك بحقوق بريطانيا في المعاهدة وأعلن تأييده المطلق لحاكم عام السودان في مباشرة سلطاته طبقاً لاتفاقيتي ١٨٩٩ وأعلنت كل من حكومة الولايات المتحدة وحكومة فرنسا تأييدهما لموقف بريطانيا في تمسكها بالمعاهدة (٥٧) .

والواقع ان هذه الخطوة من جانب النحاس تعتبر كسباً وطنياً لا بأس به ، وان أنت كما قلنا متأخرة ، ولعل حكومة الوفد - وهي التي أبرمت المعاهدة - اتخذت هذا الاجراء بعد أن لمست شسعة

غضب واستنكار الرأى العام للوجود البريطانى فى العالم العربى بعد أن تسببت بريطانيا فى خلق دولة اسرائيل فى فلسطين ، وتأييدها فى مجلس الأمن للمطالب اليهودية ضد الحظر الذى اتخذته مصر بشأن مرور البضائع الاسرائيلية فى قناة السويس (٥٨) .

وقد اتهم البعض النحاس بأنه أقبل على هذه الخطوة مضطرا لتحويل اتجاه الرأى العام المصرى اليها ، بعد أن زاد الفساد وانتشرت المحسوبية و (الشبيلية) فى الأجهزة الحكومية وارتفاع غلاء المعيشة وكثرة البطالة فى البلاد وللحفاظ على مركز الوزارة .

والواقع أن السبب كان أعمق من ذلك بكثير ، فقد ذكرنا أن الظروف الدولية نفسها قد تغيرت كثيرا عما كانت عليه سابقا ولم يعد موقف بريطانيا من القوة ، كما كان فى أواخر الأربعينات على الأقل بالنسبة للشرق الأوسط ، فقد ساد شعوب هذه المنطقة شعور قوى جدا بأن بريطانيا لم تعد دولة من الدرجة الأولى ، بل أصبحت دولة من الدرجة الثالثة ، وأنها من الضعف بحيث لا تستطيع ان تحافظ على مصالحها فيها ، فقد أرغمها الدكتور مصدق فى ايران على الجلاء عن منطقة عبدان الشهيرة بالبترول ، وكان لهذا الاجراء من جانب مصدق أثر كبير فى تقوية الشعور العربى ضد بريطانيا .

أضف الى ذلك عدة عوامل خارجية أخرى ، تتمثل فى ظهور قوة الاتحاد السوفيتى ومذهبه الجديد وقوة الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها فى زحزة بريطانيا من منطقة الشرق الأوسط لتحل محلها (٥٩) ولتتصدى فى نفس الوقت للتطلع الروسى الجديد .

لعل هذه العوامل بجانب العوامل الداخلية حفزت النحاس على اتخاذ اعلان الالفاء (٦٠) .

على أية حال صدر في ١٦ أكتوبر ١٩٥١ القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وملحقها وبأحكام اتفاقيتي ١٨٩٩ وقانون رقم ١٧٦ بتقرير الوضع الدستوري للسودان وتغيير لقب الملك « بملك مصر والسودان » .

وفي ١٧ أكتوبر صدر القانون رقم ١٧٧ بوضع دستور خاصي تعلمه جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان ، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره ، وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك اعداد قانون انتخاب يعمل به في السودان بعد التصديق عليه واصداره .

ويكفل الدستور في المادة الأولى القواعد الأساسية التالية المذكورة في المادة الثالثة من القانون الخاص بنظام الحكم في السودان :

١ - اقرار النظام الديمقراطي النيابي في البلاد ، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد أو من مجلسين ، على أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخبا كله ، وحق الملك في حل الهيئة النيابية ، أو المجلس المنتخب وحده إذا ما تقرر تكوين الهيئة النيابية من مجلسين ، واجراء انتخابات عامة جديدة في مدة قصيرة تحقيقا لاستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية .

٢ - الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

٣ - انشاء مجلس وزراء من أهل السودان ، وتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه وله حق تعيينهم وإقالتهم ، وتقرير مسئولية

الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية ، أو لدى المجلس المنتخب
على الأقل عن السياسة العامة للوزارة ، وكل منهم مسئول
عن أعمال وزارته .

٤ - اشتراك الهيئة النيابية مع الملك فى ممارسة السلطة
التشريعية .

٥ - ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاة على اختلاف
درجاتهم .

٦ - كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة (٦١) .

وفى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ ، القى وزير الخارجية المصرى خطاباً
أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى باريس أشار فيه الى الأحداث
التي جرت فى السودان قبل معاهدة ١٩٣٦ وبعدها ، وبرهن بالأدلة
الملبوسة على أن السياسة البريطانية تهدف الى فصل السودان عن
مصر وفصل جنوبه عن شماله ، متمسكة بأن هدفها هو العمل على
رفاهية السودانين وتدريبهم للوصول الى مرتبة الحكم الذاتى فى
طريق تقرير مصيرهم ، لتبقى بريطانيا فى السودان أكبر مدة ممكنة
يتسع فيها مجال العمل منفردة تحت ستار مشيئة
السودانيين (٦٢) .

وتحدى وزير الخارجية بريطانيا أمام الجمعية بأن مصر على
استعداد لسحب الموظفين والقوات المصرية من السودان بشرط أن
تفعل المملكة المتحدة نفس الشيء ، وذلك لتمكين السودانين من
الاعراب بحرية عن مشيئتهم فى استفتاء يهيا له الجو الصالح
والإدارة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين .

ثم طالب الوزير المصرى أعضاء الجمعية بالعودة الى التصاريح البريطانية التى ترمى الى بقاء السيطرة البريطانية على السودان ، ثم الى التشريعات التى أصدرتها الحكومة المصرية والتى قصد بها رسم الأحكام التى تنشأ على أساسها هيئة تمثل السودانين تمثيلا صحيحا وتقيم للسودان نظاما حقيقيا للحكم الذاتى .

ولم تعبأ حكومة الوفد بما أعلنته إنجلترا من تمسكها بالمعاهدة لافاتها من جانب واحد وأمرت عشرات الألوف من الصال الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية بترك عملهم، وتكونت الفرق من الفدائيين لاغتيال الجنود الانجليز ، وتوترت الأحوال بين مصر وبريطانيا وحدثت معركة الاسماعيلية المشهورة بين الانجليز وقوات الشرطة فى ٢٥ يناير ثم أعقب ذلك حريق القاهرة المشهور فى ٢٦ يناير ، الأمر الذى جعل الملك يصاب بالذعر من هذه الفوضى وانتهى الأمر الى اقالة مصطفى النحاس من الوزارة فى الوزارة فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

على أية حال تلا اقالة النحاس من الوزارة فترة عدم استقرار فى الحكم لم تشهدها مصر من قبل . ففي الفترة من ٢٧ يناير الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعاقبت على البلاد وزارات من المستقلين ، من الممكن أن نطلق عليهم « وزارات الموظفين » فقد كان رؤساء تلك الوزارات أصلا من كبار الموظفين ولا علاقة لهم بالأحزاب .

باختصار خلفت حكومة النحاس فى ٢٧ يناير وزارة على ماهر ، وقد اتسمت هذه الوزارة بتهدة الجو بين مصر وبريطانيا ، وسعى على ماهر فى استئناف المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق أهداف البلاد (الجلاء ووحدة الوادى) وقد جدد لبدء المباحثات التمهيدية مع السفير البريطانى رالف ستيفنسون يوم أول

مارس ١٩٥٢ ولكن الوزارة استقالت. في نفس ذلك اليوم دون أن تحدث مباحثة أو مقابلة .

ثم خلفتها حكومة أحمد نجيب الهلالي ، ولكنها لم توفق في مسماها في قضية الجلاء ولا في وحدة وادي النيل ، وعنيها بدأ الهلالي مباحثاته مع السفير البريطاني لوضع أساس للمفاوضات طلب تصريحاً من الحكومة البريطانية بأن يكون الجلاء ووحدة الوادي أساساً للمفاوضات ولكنه لم يظفر بأى وعد منها بذلك . وبدأ على الحكومة البريطانية اصرارها السابق على موقفها قبل إلغاء المعاهدة وبصله .

ومن ناحية أخرى فقد اتصل الهلالي بالسيد عبد الرحمن المهدي عن طريق الخبير المصري في الخرطوم « يحيى نور » مبدياً الرغبة في تصفية الجو .

وقد أرسل المهدي وفداً في ٢٧ مايو ١٩٥٢ الى القاهرة ، وتمت لقاءات بين حكومة الهلالي والوفد السوداني بفرض توضيح وجهات النظر والتمهيد لزيارة الامام عبد الرحمن المزمعة لمصر والسعي لإبرام اتفاق سوداني مصري . ولكن هذه الوزارة استقالت في ٢٨ يونيو من نفس تلك السنة وخلفتها وزارة حسين سرى في ٢ يوليو ، وبينما كانت تواصل اللقاءات مع الوفد السوداني ، حدثت مشادة بين تلك الوزارة والقصر ، قدم حسين سرى استقالة وزارته على أثرها في ٢٠ يوليو . ثم خلفتها وزارة الهلالي مرة أخرى في ٢٢ يوليو .

وهكذا بينما كانت مصر تعيش أحلك أيامها ، لقد تعاقبت على البلاد أربع وزارات في ستة شهور ، الأمر الذي يدل على مدى

القوضى وعدم الاستقرار في الحكم في هذه الفترة المصنبة من تاريخ وادي النيل . انفجر بركان ثورة ٢٣ يوليو وطردت الملك من الحكم وقضت على الأحزاب التي كانت السبب في طول تلك المفاوضات واتخذت الثورة سياسة جديدة تجاه السودان لم تتبعها الحكومات السابقة والتي كان من نتائجها تأخر الجلاء أيضا .

وفتح التاريخ صفحة جديدة للمفاوضات بين مصر وبريطانيا تمخضت عنها استقلال السودان كاملا وجلاء القوات البريطانية من على كل أرض الوادي .

الهوامش

- (١) عبر عنها أمين عثمان وزير المالية بأنه « زواج كاثوليكي » إلى أبدي لا يقبل الانفصام - لأن للعامة وأن جازت النظر فيها بعد عشرين عاما على توقيعها فإنها لا تجوز بحال إعادة النظر فيها يسمى التحالف نفسه .
- عائشة زكريا : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٦٦ .
- (٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ ، ص ٧٦ .
- (٣) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٧٧ - ٧٨ .
- (٤) حضر هذا الاجتماع كل من المستر روزفلت والمسترون تشرشل والمارشال شيانج كاي شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية وعدد من الساسة والقواد .
- (٥) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ١٢٥ - ١٢٧ .
- (٦) كانت هيئة ألفها الدكتور أحمد ماهر ، وتضم عددا من زعماء الأحزاب والمستقلين ليستشيرها في المسائل المهمة ، وقد استمر النقاش على مدىه في الاسترشاد بها .
- (٧) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ١٧٨ .
- (٨) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .
- (٩) زياجي ، رياض السودان المعاصر ، ص ٢١٧ .
- (١٠) MacMichael, Sir Harold. : The Sudan, p. 194.
- (١١) اسماعيل صفدي : مذكراتي ، ص ٦٠ - ٧٨ .
- (١٢) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ١٩١ .
- (١٣) عبد الرزاق السنهوري : قضية وأدى النيل (مصر والسودان) ص ٦١ .
- (١٤) الكتاب الأخضر ، ص ٩٤ .
- (١٥) عبد الرزاق السنهوري ، مرجع سابق ، ص ٦٩ - ٧٠ .

- (١٦) الكتاب الأخضر ، ص ٩٤ - ٩٦ .
- (١٧) بعد أن توقفت المفاوضات لاختلاف هيئة المفاوضات ، بسبب مسألة السودان ، قدم صدقي استقالته في سبتمبر ١٩٤٦ ولكن الملك رفضها ، فسافر صدقي الى لندن ليحصل مباشرة بوزارة الخارجية البريطانية لاتمام المفاوضات دون أن يمتطع معه الهيئة المصرية الرسمية للمفاوضات .
- (١٨) الكتاب الأخضر ، ص ٩٨ - ١٠٨ .
- (١٩) الكتاب الأخضر ، ص ١٢٥ .
- (٢٠) عبد الرحمن الرافعي ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .
- (٢١) عبد الرزاق السنهوري ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .
- (٢٢) محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، ص ٣٢١ .
- (٢٣) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٣١٢ - ٣١٣ .
- (٢٤) Mekki, Shibeika : The Independent Sudan, p. 198.
- (٢٥) اسمايل صدقي ، مذكراتي ، ص ١١٨ - ١٩٩ .
- (٢٦) الكتاب الأخضر ، ص ١١٥ .
- (٢٧) كان مستر بيغن قد تعهد بأنه إذا وافقت الحكومة المصرية على المعاهدة فإنه سيزكيها لدى الحكومة البريطانية .
- (٢٨) محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، ص ٣٢٢ .
- (٢٩) عبد الرزاق السنهوري ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .
- (٣٠) الكتاب الأخضر : مرجع سابق ، ص ١٢٤ .
- (٣١) عبد الرزاق السنهوري : مرجع سابق ، ص ٩٦ .
- (٣٢) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٢١٨ .
- (٣٣) الكتاب الأخضر : مرجع سابق ، ص ١٢٢ .
- (٣٤) Macmichael, Sir Harold : Op. Cit., p. 98.
- وكذلك Duncan, J.S.R. : The Sudan, A Record of Achievement p. 203-205.
- (٣٥) Macmichael, Sir Harold : Op. Cit., p. 200.
- (٣٦) Fabunmi, L. A. : Op. Cit., p. 249.
- (٣٧) الكتاب الأخضر ، ص ١٨٩ - ٢١٢ .
- (٣٨) Mekki, Shibeika : Op. Cit., p. 484.
- (٣٩) من خطاب المستشار كاديجان في مجلس الأمن وكذلك من بيانات محمود فهمي النفراسي .

- (٤٠) Macmichael, Sir Harold : Op. Cit., p. 200.
- (٤١) Fabunmi, L.A. : Op. Cit., p. 260
- (٤٢) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .
- (٤٣) سنمالح ذلك بالتفصيل في الباب الرابع .
- (٤٤) محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .
- (٤٥) Fabunmi, L.A. : Op. Cit., p. 275.
- (٤٦) سبق هذه المفاوضات « مباحثات أخرى معروفة باسم » « خضبة - كامبل » من ٦ الى ٢٨ مايو ١٩٤٨ ولكنها لم تتناول بحث قضية السودان ولا حصره بل تناولت فقط البحث في الاملاحات الادارية والتشريعية في السودان وسنمالح ذلك في الباب الثالث .
- (٤٧) Mekki, Shibiaka : Op. Cit., p. 486.
- (٤٨) زاهر رياضي : مرجع سابق ، ص ٢٧٥ .
- (٤٩) M. Abd Al-Rahim : Imperilism and Nationalism in the Sudan, p. 191.
- (٥٠) خلف المستر بين الذي استقال لموضه في مارس ثم تولى في ابريل ١٩٥١ .
- (٥١) Fabunmi, L.A. : Op. Cit., p. 282.
- (٥٢) جرت الانتخابات في ٢٦ اكتوبر ١٩٥١ ولماز فيها المحافظون والف ونستون تشرشل الوزارة .
- (٥٣) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٢٨ .
- (٥٤) Duncan, G.S.R. : Op. Cit., p. 235-237.
- (٥٥) عائشة راتب : مرجع سابق ، ص ٨٢ .
- (٥٦) M. Abd Al-Rahim, Op. Cit., p. 193.
- (٥٧) Fabunmi, L.A. : Op. Cit., p. 285.
- (٥٨) Macmichael, Sir Harold, Op. Cit., p. 206.
- (٥٩) ولتربط مصر والسودان بذلك النظام الغربي .
- (٦٠) M. Abd Al-Rahim, op. cit., p. 192.
- (٦١) بطرس بطرس غالى : منظمة الوحدة الافريقية ، ص ١٢ - ١٣ .
- (٦٢) الكتاب الأخضر : ص ٢٨٢ - ٢٩٢ .

الباب الثالث

السياسة الانجليزية في السودان

في الفترة من « ١٩٣٦ - الى ١٩٥٣ » واحداها

الفصل الأول : نظام الادارة الانجليزية في السودان

الفصل الثاني : التطور السياسى في السودان

الفصل الثالث : سياسة الانجليز في جنوب السودان

الفصل الأول

نظام الإدارة الانجليزية في السودان

في الفترة « ١٩٣٦ - ١٩٥٣ »

قبل أن نتكلم عن النظام الذي وضعه الانجليز لإدارة السودان يستحسن أن نلقى نظرة سريعة على السياسة البريطانية في افريقيا - ككل - ثم في السودان بعد ذلك ، لنرى كيف كانت بريطانيا التي تدعى أن رسالتها في افريقيا ، هي رسالة انسانية مقسمة لنشر النور والحضارة ، رسالة تقتضي البذل والتضحية لرفع مستوى الشعوب والامم والسمو بها الى آفاق العزة والكرامة والحرية (١) - هي في الواقع ، سياسة استعمارية بحتة ، هدفها أولا وأخيرا التسلط والاستغلال - اقتصاديا وعسكريا وسياسيا - لصالحها في المقام الأول ثم الشعوب بعد ذلك - وربط تلك الشعوب بها بأية وسيلة للمحافظة على تلك المصالح .

فقد كانت السياسة البريطانية في افريقيا - بصفة عامة - كما هي في غيرها من الأماكن ، ترمى من الناحية النظرية الى تدريب الشعوب واعدادها للحكم الذاتي المنتظر ، على أن يكون ذلك في إطار الكومنولث البريطاني ، الا أنه في الواقع كانت من الناحية العملية ، المحافظة على البقاء واستقلال تلك الشعوب أكبر منه

ممكنة ، الأمر الذى جعلها تزيد من أسطولها لتضمن السيطرة على البحار ، ومن ثم الاشراف المباشر على تلك الشعوب عن طريق رجالها البيض .

فقد كانت بريطانيا أكبر مستعمرة من حيث السكان فى افريقيا ، فقد كانت لا تحكم أكثر من ٧١٩ر٢٥٠ مليون ميل ولكن يسكنها ٦٤٥ر٤٣٣ مليون نسمة ولا يزيد عدد السكان البريطانيين فى القارة على ٢٨٠ ألفا ، وكان الجميع فى خدمة الدولة الأم « بريطانيا » (٢) .

وإذا قصرنا الحديث بالنسبة للسياسة الإنجليزية تجاه السودان ، نجد أن الأدلة الواقعية ، تؤكد لنا بالبرهان التاريخي الذى لا يقبل الشك، أن بريطانيا هدفت منذ دخولها السودان الى استقلاله لصالحها وفصله عن مصر بشتى الوسائل والانفراد به لنفسها ، وحاولت أن تخلق منه مستعمرة إنجليزية تضيفها الى باقى مستعمراتها الممتدة الى الجنوب .

وقد تجلت هذه السياسة الهادفة الى الفصل ، بعد أن رسخت قديما فى البلاد بعد عام ١٩٢٤ ، على أثر مقتل السردار الإنجليزي - السيرى ستاك - فى القاهرة ، فاختلت فى تنفيذ مخططاتها الاستعمارية على أوسع نطاق .

١ - فتوسعت فى استغلال الأقاليم الصالحة للزراعة ، خاصة زراعة القطن لتغذية مصانع لانكشير وفتح أسواق البلاد أمام المنتجات البريطانية ، دون المنتجات المصرية التى تعود عليها السودانيون .

٢ - وربّيت لفصل جنوب السودان عن شمساله ، وتوجيه هذا الجنوب - ان لم يكن السودان كله - صوب المستعمرات البريطانية في افريقيا .

٣ - اتخذت من السودان مركزا استراتيجيا ، لموقعه في قلب القارة حتى تتمكن من الاشراف عن طريقه على مستعمراتها في جنوب وغرب وشرق افريقيا ، كما أن تحكمها في متابع النيل كان وسيلة للضغط على مصر في جميع أدوار المفاوضات بينهما .

٤ - كذلك هدفت الى فصل السودان عن مصر - كما تدعي - لمنع انتشار الشيوعية وغيرها من المذاهب السياسية التي قد تصل الى مصر عن طريق الشرق أو الشمال ، حتى لا تنتقل هذه المذاهب الى ممتلكاتها في الجنوب وفي غرب افريقيا ، لأن هذه البلاد تعتبر تربة خصبة لنمو أى نشاط هدام ضد السياسة البريطانية فيها (٣) .

على أية حال طفقت بريطانيا في تنفيذ مخططها عن طريق رجالها الذين وضعوا أنظمة مختلفة لإدارة واستغلال السودان لصالحها ، دون اعتبار لمصر رغم أنها إحدى دولتي الحكم الثنائي طبقا لاتفاقيتي ١٨٩٩ وبمعاهدة ١٩٣٦ .

والواقع أننا لا نستطيع أن نثبت تلك النظم وأهدافها بالتفصيل ، ولذلك سنتناول الخطوط العريضة لتلك النظم ولوقف الحكومة الانجليزية في السودان تجاه الشعب السوداني نفسه في الفترة موضوع البحث (١٩٣٦ - ١٩٥٣) وقد تولى فيها منصب الحاكم العام ثلاثة من البريطانيين هم :

- ١ - السير ستيفارت سايمس : Sir Stewart Saymes.
فى الفترة من ١٩٣٤ الى ١٩٤٠
- ٢ - السير هيربرت هدلستون : Sir Herbert Hudlstone
فى الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٧
- ٣ - السير روبرت هاو : Sir Robert Howe
فى الفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٥

أولا : النظام الإدارى :

كان السودان يعرف الحكم الأهل فى شكل رئاسات وتشكيلات قبلية ، ولما جاءت قوات محمد على الى البلاد فى عام ١٨٢٠ ، ارتبطت ادارتها بالادارة فى مصر ، فقد نقلت نظم الادارة فى السودان من مصر ، كما ان المديرين الذين أوفدتهم الحكومة المصرية للسودان تدربوا وتكونوا فى الادارة المصرية .

ونحن نعرف أن الادارة فى مصر فى عهد محمد على تطورت تطورا كبيرا ، وحدث فيها تغيير جذرى ، واتسمت بطابع الحضارة الأوروبية ، ومن ثم انتقل النظام الجديد فى مصر الى السودان . وإن كان واجه مشكلات لا حصر لها بسبب بعد المسافات الشاسعة فى السودان وعدم معرفة البلاد بنظام الحكومة الواحدة لانتشار النظام القبلى المتحصب فى المجتمع السودانى (٤) .

ولكن رغم تلك الصعوبات ، فقد شهد السودان استقبابا فى الأمن أتاح فرصة لكثير من الرحالة والمبشرين والأطباء والتجار ازيارة البلاد .

وقد كان نظام الادارة في السودان لايسير على وتيرة واحدة في عهد محمد علي وخلفائه فتارة يسود النظام المركزي وتارة أخرى يسود فيها نظام اللامركزية ، وفي كل النظامين كانت سلطة الحكومة تصل الى كل أفراد الشعب في أقصى المديرية .

وبعد القضاء على الحكومة المهدية واشراك البريطانيين في الادارة بمقتضى اتفاقيتي ١٨٩٩ (الحكم الثنائي) نانت السلطة التشريعية والتنفيذية في يد الحاكم العام ، الذي كان غير مسئول أمام أحد وليس هناك من يعارض أو ينقض أحكامه ، وكان يعاونه ثلاثة سكرتيرين وهم « السكرتير المالي والسكرتير الادارى » وكان الجميع من الانجليز .

وعلى أثر مقتل السردار وخروج عدد كبير من المصريين من السودان الذين كانوا يكونون الجهاز الادارى في المديرية ابتداء من المأمور ، لجأت الحكومة الانجليزية في السودان الى خلق أداة جديدة وهى ما سمته بالمجالس الوطنية لسد ذلك الفراغ .

فصدر في عام ١٩٢٨ قانون سلطات المشايخ وهو ينحصر في تاليف مجلس في كل مديرية يرأسه شيخ القبيلة ويتعاون معه كبار السن من زملائه المشايخ ، ووضعت في يدعا سلطات قضائية الى جانب تنفيذ الأوامر الادارية (٥) .

وقد ادعت الحكومة البريطانية عند تنفيذ هذا النظام انها تهدف الى تنفيذ (نظام الحكم غير المباشر) الذى جربته في نيجيريا وساحل الذهب وأوغنده ، ونجح في تدريب الافريقيين على حكم أنفسهم ، ولكن البريطانيين تناسوا الفروق التى كانت موجودة بين أهالى كل من نيجيريا وساحل الذهب وبين أهالى السودان .

والواقع أن الهدف من ذلك النظام ، هو سيطرة الانجليز على نظام القبائل ورؤسائها كوسيلة الى السيطرة على أفراد هذه القبائل اولا ثم الاستعانة بهم على كبت الشعور العام نحو المصريين تانيا ، ولكن الذى حدث كان عكس ما تمناه الانجليز ، اذ ان ما حاق بالمواطنين من ظلم على أيدي الكثيرين من هؤلاء الزعماء الذين تولوا القضاء المحلى ، نعر السودانيين من حكم المستعمرين ، فحققت طائفة المثقفين على هذا النظام الذى أخضعهم لقضاء هؤلاء الزعماء .

رأت الحكومة السودانية فى عام ١٩٣٧ أن تتخذ خطوة جديدة نحو نظام الحكومة المحلية (أى نظام التدريب على الحكم الذاتى فى إطار الكومنولث) فأصدرت تشريعات شاملة تتمثل فى قانون الحكومة المحلية لعام ١٩٣٧ واللوائح الأساسية الملحقه بها ، وتتضمن نظام الحكومة فى البلديات والمدن والأرياف ، وتحدد سلطاتها وواجباتها ومناطق اختصاصاتها .

ونظرا لاتساع مساحة السودان ، والفرق بين سكان المدن والريف - استصدرت الحكومة ثلاثة قوانين هى :

١ - قانون الحكومة المحلية للبلديات ، ويسرى فقط على المدن الكبيرة بسبب تعقيد ادارتها بمشكلة استيعاب الأوربيين لها بشكل واسع كالخرطوم ، والخرطوم بحرى وأم درمان وعطبرة وبورسودان .

٢ - قانون الحكومة المحلية للمدن ، ويسرى على المدن التى فى مستوى الأبيض وكوستى أو كسلا ذات المشاكل الحضرية ولكنها أقل تعقيدا من مدن البلديات .

٣ - قانون مناطق الأرياف ، ويسرى على باقى القطر (٦) .

ونحن نلاحظ أن هذا القانون ، لم يؤد الى خلق حكومة محلية بالمعنى المفهوم ، فقد خول المدير المديرية ، وهو انجليزى بالطبع ، حق النزول عن بعض سلطاته الى من يشاء من الأشخاص او الهيئات .

وظل الحكام الانجليز يتمتعون وحدهم بالقوة والسلطان ، وانطلقت الدعايات الاستعمارية بأن حكومة السودان خطت بالبلاد خطوة كبيرة ونقلتها من مجتمع الفوضى الى مجتمع الاستقرار والانتاج والرعاية ، فنجدهندرسون مثلاً يشيد بالميزات العظيمة التي ترتبت على الحكم البريطانى فى السودان ومن ضمنها - الأمن العام - فالسودانيون كما يدعى لم يكونوا يعرفون أى نظام للأمن العام فى الماضى ، ولكن فى ظل الحكم الانجليزى استتب الأمن فى البلاد كلها وأصبح لرجل الشرطة السودانى من المقدرة والكفاءة والبراعة بالأساليب الحديثة فى التعامل مع المجرمين مثل رجل الشرطة فى بريطانيا (٧) .

ولا شك فى أن هندرسون يبالغ فى دعايته كثيراً بهدف تعجيد الحكم الانجليزى فى السودان ، ولعله معذور فى ذلك بسبب ما يشتهه الجو الاستعمارى طوال فترة وجوده خارج مسقط رأسه .

فالأواقع أن السودان عرف من أساليب الحضارة - الكثير - منذ أقدم العصور ، وأن الأمن فى البلاد كان عاملاً مهماً فى خلق الحضارة .

ولو فرضنا - وهذا غير صحيح على الإطلاق - أن السودان لم يعرف الأمن فى العصور السابقة على الإدارة الانجليزية ، فكيف نفسر ما كتبه الأوربيون أنفسهم عن استتباب الأمن والنظام فى فترة الإدارة المصرية للسودان ، الأمر الذى جعل الكثير من الرحالة

الأجانب يزورون البلاد ويتجولون في أنحائها في سلام واطمئنان
مثل :

١ - الرحالة الفرنسي (كيو Cailliaud) الذي رافق حملة
اسماعيل بن محمد على للسودان وقام بأبحاث علمية وجغرافية
سجلها في أربعة مجلدات نشرت في باريس في عام ١٨٢٠
وتناولت أحوال البلاد المختلفة من الناحية الجغرافية وما تيسر
الالام به عن السكان وأحوال معيشتهم وعاداتهم .

٢ - الرحالة الانجليزي هوسكينس (Hoskins) الذي قام برحلته
في السودان في عام ١٨٣٣ ، وقد تحدث عن التقلم الذي
شاهده في بربر سواء في ميدان الزراعة ، حيث اهتمت
الادارة المصرية بتوسيع رقعة الاراضى الزراعية ، وتوفير مياه
الرى عن طريق السواقي ، فأصبحت تنتج المحصولات
المختلفة من ذرة وشعير وقمح وشوفان وقطن بل أدخلت زراعة
قصب السكر ، أو في ميدان الصناعة حيث أنشئ مصنع
للنيلة يقوم على نبات العظم الذي أدخلت زراعته في هذه
المناطق .

٣ - الرحالة روسيجر (Russegger) الألماني الذي زار بلاد
النوبة في عام ١٨٣٧ ووصل الى سنار وفازوغلي والروصيرص
كما زار كردفان ونشر في عام ١٨٤٣ مشاهداته في هذه
المناطق .

٤ - المهندس البلجيكي ادولف لينان دي بلفون Linant de Bellefonds
الذي قام برحلة في عام ١٨٢٧ في النيل
الابيض لحساب الجمعية الافريقية الانجليزية ووصل الى
جزيرة آبا .

٥ - كومب الفرنسى (E. Combes) الذى زار بلاد النوبة والخرطوم وسنار فى ١٨٣٣ - ١٨٣٤ وأشار بنوع خاص الى ما وصلت اليه الخرطوم من عمران وقد انتقلت من قرية صغيرة للصيادين الى مدينة عامرة ، قدر تعداد سكانها فى ذلك الوقت بحوالى ١٥ ألف نسمة وتحدث عن مجهودات الادارة المصرية ليستتب الأمن وليمكن مضاعفة الانتاج فى مختلف المجالات ، ويعقب على ذلك بقوله - انه لامر مذهش أن يصل الباشا الى هذه النتيجة فى بلاد بعيدة عنه بهذا القدر .

٦ - ويشير بالـ (Pailme) الانجليزى الذى زار كردفان فى عام ١٨٣٨ الى الجهود التى بذلت للضرب على أيدي العابثين بالأمن فى هذه المناطق البعيدة ، كما أشار الى رحلة محمد على للسودان وما تبعها من أوجه النشاط المختلفة والى عزله حاكم كردفان فى ذلك الحين وغيره من الموظفين الذين اشتكى الأهالى من ظلمهم وعدم رعايتهم لشئون الأهالى .

ومما يذكر أن بالـ استطاع أن يسافر الى كردفان مع خادم واحد ، مما يدل على استتباب الأمن فى ذلك الوقت (٨) .

وبناء على ما تقدم فلعل هندرسون يقصد بكلامه تحسين الأمن وتطوره فى سبيل مصلحة بريطانيا أولا ثم فى مصلحة السودانيين ثانيا .

على أية حال وان كان هذا النظام يعتبر خطوة تقدمية فى نظام الحكومة المحلية ، الا أنه للأسف الشديد كانت الحكومة المركزية تتدخل تدخلا غير محمود فى عمل الحكومة المحلية .

فكان من حق مدير المديرية أن يعين رئيس المجلس ونائبه وضابط المجلس وبعض الأعضاء ، وله حق إصدار بعض الأوامر الى غير ذلك من السلطات الواسعة ، فما جعل هذه المجالس مقيدة في أعمالها .

كما أن هذه المجالس لم تكن تملك سلطات واسعة ، فلم تحدد الطرق التي يحصل بها كل مجلس على ميزانيته ، كما لم تحدد العلاقات المالية بين هذه المجالس والحكومة المركزية بصفة قاطعة .

وفي عام ١٩٤٣ صدر قانون الحكم المحلي لينشئ نظاما موحدا تسير عليه المجالس كلها .

وتتألف هذه المجالس بمقتضى هذا القانون الجديد من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين يعينهم المدير وهم عادة ، أما موظفون متقاعدون وأما أشخاص ذوو تجارب وخبرات سابقة بحيث يكون في المجلس دائما افراد ملمون بشئون الادارة ، وقد بلغ عدد هذه المجالس سبعة عشر مجلسا بلديا وثلاثة عشر مجلسا قرويا ، وكان لكل منها ميزانية منفصلة ، قد تصل الى $\frac{1}{4}$ مليون جنيه كما هو الحال في مجلس بلدى مدينة الخرطوم يحصل عليها من فرض نسبة خاصة من الضرائب ويدفع حصة منها للحكومة ، ويصرف الباقي على مشروعات المدينة (٩) .

ومما يدل على اهداف السياسة البريطانية أنها كانت تسند رئاسة المجلس ونائبه وضابط المجلس لأشخاص من الانجليز حتى تحرم العنصر الوطنى من فرصة المرات على رئاسة هذه المجالس .

وكان الأجدر أن يكون نائب الرئيس من الاعضاء الوطنيين والا فلن يأتى اليوم الذى يرأس فيه هذا المجلس وطنى . الأمر الذى

تستند عليه بريطانيا لبقائها فى البلاد أكبر مدة ممكنة حيث أن الشعب لم يصل الى درجة مسئولية الحكم .

على أية حال ، بينما كانت الحكومة السودانية تنفذ ذلك القانون على الطبيعة ، كانت الحركة السودانية فى السودان فى تصاعد مستمر ، وأخذ المثقفون يزدون من نشر الوعي الوطنى بين أفراد الجماهير ، ولعب مؤتمر الخريجين الذى بدأ نشاطه تحت ستار (الأعمال الاجتماعية والمصلحة العامة) دورا خطيرا فى مستقبل البلاد ، فعندما ثبت أقدامه وألثف الشعب من حوله ، جهر بعدم جدية ذلك القانون وطالب بإنشاء مجلس تمثيلى يقر الميزانية .
القوانين .

وأمام الضغط الوطنى اضطرت الحكومة الى أن تصدر فى عام ١٩٤٣ قانونا بتأسيس المجلس الاستشارى لشمال السودان دون جنوبه .

وقد قوبل هذا الخبر بمعارضة شديدة من جانب المؤتمر ، واشتدت حملة الرأى العام فى مصر والسودان للاحتجاج على قصر المجلس على الشمال - وظهور واضحا - خاصة أمام المثقفين السودانيين - أن سياسة الحكومة ترمى الى اقامة حكم ذاتى محلى بالجنوب منفصل عن الشمال ، الأمر الذى يبرهن على نية بريطانيا لتمزيق وحدة السودان .

والمتتبع لدراسة تاريخ الحكم الانجليزى فى السودان ، يلاحظ أن الحكومة لم تفعل شيئا يساعد على تقمق السودانيين الا اذا وجلت أن هناك من الأسباب ما يجبرها على تنفيذ ذلك .

فهى لم تصدر قانون الحكومة المحلية فى عام ١٩٣٧ الا لضرب
الشعور المصرى والدعاية المصرية التى أخذت تنشط فى السودان
بعد تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ .

وهى لم تصدر قانون تأسيس المجلس الاستشارى لشمال
السودان - رغم عيوبه وأهدافه غير الوطنية - الا لتواجه به الضغط
الوطنى المتزايد من قبل مؤتمر الخريجين .

ولم تنشئ الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى الا لمواجهة
مطالب مصر بوحدة وادى النيل .

اذن فأهداف السياسة البريطانية واضحة للعيان ، ليس
لمصالح السودان والسودانيين وانما من أجل المصالح البريطانية
البحثة .

ثانيا : النظام الاقتصادى

يلعب الاقتصاد دورا مهما وخطيرا فى حياة الأمم، والاستعمار
بطبيعته لا يستطيع أن يعيش مع الرخاء المادى والاستقلال الاقتصادى
فى أى دولة .

لذلك نستطيع أن نقول : ان الاستعمار الاقتصادى لأى دولة
أخطر بكثير من الاستعمار السياسى أو العسكرى لها .

وقد ظل الاستعمار الانجليزى متميزا بطابع الاستغلال
الاقتصادى فى جميع مراحله وان شركة الهند الشرقية والشركات
التجارية البريطانية فى بلدان افريقيا خير شاهد على ذلك .

والسبب بسيط ، فانجلترا نفسها تعيش حواتها وغذائها على خامات مستعمراتها الواسعة فيما وراء البحار ، ثم تقوم بتصنيع تلك المواد الخام فى مصانعها واعادتها بالتالى مصنعة لتصريفها فى أسواق تلك المستعمرات ، وساعدها على ذلك انها تملك اسطولا كبيرا ليتمكنها من السيادة على البحار .

فى الواقع ان هدف الاستثمار البريطانى فى المقام الاول هو الاستغلال الاقتصادى ثم يليه الاهداف الأخرى ، سواء أكانت سياسية أم عسكرية .

وان النظرية البريطانية التى تدعى ان رسالة بريطانيا فى مستعمراتها هى رسالة انسانية هدفها مساعدة البشر والأخذ بيدهم الى مجتمع التقدم والحضارة ، باطلة .

والواقع أن الذين يعتقدون ويؤمنون بذلك يقعون فى خطأ كبير ، والأدلة التاريخية كثيرة جدا على بطلانها ، وليس ببعيد عن الأذهان استغلال الانجليز للهند أو لمصر أو للسودان وغيره اقتصاديا وعسكريا من أجل مصالحها الخاصة .

فنحن نعرف أن موارد بريطانيا الطبيعية لا يمكن أن تتناسب على الإطلاق مع شعب يتزايد عاما بعد عام ، الأمر الذى جعل الشعب البريطانى وحكومته تتطلع الى السيطرة والاستغلال بل الى الهجرة والاستيطان فى بعض المستعمرات .

وافريقيا الاستوائية بصفة خاصة لم تكن مناسبة لسكنى البريطانيين بسبب طبيعة المناخ واختلاف الجنس وأساليب الحياة نفسها .

ولكن الموارد الاقتصادية المتعددة للبيئة الاستوائية جذبت هؤلاء الى الإقامة في الأماكن المرتفعة والملائمة لحد ما لسكنى الأوربيين ، بفرض استغلال المواد الخام وبعض المواد الغذائية التي لا تنتج في المناطق الباردة (١٠) .

والواقع أن الاقتصاد السوداني الذي كان يتمثل بالدرجة الأولى في القطن ، انعكس بصورة واضحة على السياسة البريطانية تجاه السودان .

فالمعروف أن مصانع لانكشير كانت في حاجة ماسة الى القطن المصري لجودته ، ولكن انجلترا كانت تضع في الحسبان أن استقرارها في مصر لن يطول كثيرا ، فهدفت منذ البداية الى أن يكون السودان فدية مصر تقدمها لانجلترا ، وعزمت على عدم التفكير في الجلاء عن مصر الا اذا تم لها احتلال السودان .

فبدأت مباشرة بعد تنفيذ اتفاقيتي ١٨٩٩ بالقيام بتجارب لزراعة القطن في منطقة المزيداب والطيبة وبركات (١١) .

وبعد أن تأكدت من صلاحية الأرض والطقس منحت شركة نقابة الزراعات السودانية Sudan Plantations Syndicate Ltd. امتيازاً لزراعته في عام ١٩٠٥ وتلتها باقي الامتيازات الأخرى ، وكانت هي المحتكر الأول لهذه الغلة النقدية (١٢) .

وكما أشاع الانجليز أن مصر بلد زراعي ولا مستقبل للصناعة فيه ، فقد طبقوا هذه الدعاية نفسها على السودان .

ولعل الهدف واضح ، وهو الحرص على بقاء الوضع الراهن كما هو دون تطوير ، حتى تضمن لنفسها البقاء أكبر مدة ممكنة ،

ويكفيها أن تهتم بتطوير الغلات التي تحتاج إليها لمصانعها ، فظلت امكانات السودان الأخرى معطلة حتى بداية الحرب العالمية الثانية .

فقد كان الأهالي يزرعون المحاصيل لسد الحاجات الضرورية لهم وليس للاتجار فيها ، ولكن عندما قامت الحرب العالمية الثانية نشطت الحكومة السودانية ولأول مرة في تشجيع الفلاح السوداني لمضاعفة الانتاج الزراعي ، واتخذت من السودان منطقة وراء الخطوط لأجل تموين القوات البريطانية فخضعت البلاد اقتصاديا لتعليمات الهيئة المسماة (بالاتحاد الاقتصادي للمملكة المتحدة) . وكان الغرض من تأليف هذه الهيئة تنسيق تموين بريطانيا والقوات المتحالفة والبلاد التي تدور في فلكها بمنتجات البلاد الصديقة بأسعار زهيدة .

وقد أدى هذا التشجيع الى زيادة مساحة الأرض المزروعة في السودان الى أكثر من مليون فدان ، ولأول مرة زرعت الإقاليم التي تحف بالنيل في المديرية الشمالية ، بعد أن نفذ مشروع الري بالطلببات ، فوصلت الأرض التي زرعت هناك الى ٣٨٥ ألف فدان .

وقد أدى هذا بالتالى الى زيادة الثروة القومية حتى بلغت قيمة الصادرات في سنة ١٩٤٧ الى ٣٢ مليون جنيه ، بينما لم تزد الواردات عن ٢٥ مليون جنيه ، أى أن الميزان التجارى كان لصالح السودان بما قيمته سبعة ملايين جنيه - الأمر الذى لم يحدث قبل ذلك أبدا (١٣) .

كما نفذت الحكومة في عام ١٩٤٤ مشروع الميكنة الزراعية :
(Mechanized Agriculture Scheme)

فى شمال غرب القصارف ، وقء ظل هذا المشروع تحت الاشراف الحكومى حتى عام ١٩٥٣ ، وحسول المنطقة التى تحيط بالقصارف الى مخزن للحبوب وجعل من المءىنة اكبر أسواق الحبوب فى السودان (١٤) .

على أن نشوب الحرب وحاجة برىطانيا الى المواد التموينية ، أجبر حكومة السودان على تشجيع الفلاح على الزراعة ، ولولا ذلك ما حدث التوسع فى المحاصيل الزراعية ، والا فلماذا لم تهتم تلك الحكومة الا بزراعة القطن منذ نصف قرن وخاصة فى أرض الجزيرة، وقد اشترت الحكومة البرىطانية ٦١٪ من اجمالى المحصول فى السنوات الأربع السابقة على الحرب العالمية الثانية ، كما استولت وزارة التموين البرىطانية على معظم قطن السودان كله أثناء الحرب .

والواقع كان القطن السودانى يشكل عاملا خطيرا فى توجيه السياسة البرىطانية تجاه السودان .

فى ١٩ يناير ١٩٥١ عقدت اتفاقية بين الحكومة السودانية ولجنة القطن الخام البرىطانية لشراء أكبر قدر من محصول القطن السودانى لعام ١٩٥١ ، وحوالى ٦٠٪ منه لعام ١٩٥٢ .

ولأهمية هذا القطن لمصانع لانكشير اكلت جريدة الفايننشال تايمز The Financial Times أن أى نقص فى القطن السودانى طويل التيلة سيكون له رد فعل سىء فى تشغيل تلك المصانع ، لأن هذا القطن يستخدم لسد النقص فى جودة القطن الأمريكى قصير التيلة بالإضافة الى نقص الدولارات لدى برىطانيا .

والواقع ان مصالح بريطانيا في القطن السودانى وخوفها من التنافس المصرى كان عاملا مهما من عوامل تمسكها بالسودان .

فقد حذر مراسل جريدة سكتسمان Scotaman في الخرطوم في ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ بريطانيا من أنه - لو حكمت مصر السودان فستحتكر أجود أقطان العالم (١٥) .

وبهذه المناسبة ، لا بأس من أن نلقى نظرة عابرة على مشروع الجزيرة لأهميته من الناحية الاقتصادية والسياسية .

كان المشروع مؤسسة بريطانية لحما ودما ، وتمثل أهميتها في انها أقدم الشركات البريطانية وأكبرها في البلاد ، فقد كانت المنتج الأول للمحصول النقدى الأول وهو القطن .

ونستطيع أن نلخص أهداف المشروع في النقاط التالية :

١ - ان المشروع عمل استعمارى ، الغرض منه استقلال رأس المال الانجليزى في السودان وخطة تجار القطن في لاكتشير .

٢ - دفعت خزانة السودان أكثر من ١٣ مليون جنيه في اعداد المشروع واستغلاله لصالح الشركة بجانب الفوائد التي دفعتها البلاد للدائنين الانجليز ، وتعود الى لندن أو ترد الى السودان على شكل سندات في مشاريع استثمارية أخرى .

٣ - قصر بيع المحصول على بريطانيا واحتكارها لاسعاره ، كما تريد ، فقد خسر الفلاح السودانى خلال سنوات الحرب نحو نصف ايراده على وجه التقريب ، فقد بيع قطن الجزيرة بشن ثابت هو ٤٥ جنيه للقنطار ، في الوقت الذى كان يباع فيه القطن المصرى بسعر تسعة جنيهات للقنطار .

٤ - تصريف بعض ناتج المصانع من القطن السوداني في أسواق السودان ، وفرض رسوم جمركية باهظة على منسوجات البلاد الأخرى .

٥ - تركيز ثروة البلاد في محصول نقدي واحد يجعلها عرضة للخطر سواء من ناحية الأوبئة أو تقلبات السوق الدولية .

٦ - ادخال الحكومة السودانية عناصر الفلانا القادمين من غرب أفريقيا في الجزيرة للقيام بالزراعة له خطره السياسى الى حد بعيد .

هذه هي الأهداف العامة من المشروع ، ولكن من الانصاف أن نقول : ان المشروع أفاد بعض الشيء فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية للسودان ، خاصة الذين يعيشون على أرض الجزيرة ، حيث ارتفع مستوى المستأجرين الى مستوى فلاحى الشرق الأوسط (١٦) .

وبجانب علم اهتمام الحكومة السودانية بالزراعة الا فى أوقات الضرورة ، فانها كذلك لم تهتم باستثمار الثروة الحيوانية الهائلة التى يمتلكها السودان .

فنحن نعرف أن طبيعة السودان حيثه بأن يضم بين ربوعه الشاسعة جميع أصناف الحيوانات من متوحشة واليفة ، وأن هناك قبائل بأكملها مثل البقارة والابل والكبابيش وغيرها تمتلك الملايين من رؤوس الحيوانات الاليفة مثل الجمال والبقر والأغنام وتعتمد عليها اعتمادا كليا .

ولكن هذه الحيوانات تتعرض من آن لآخر للأمراض الفتاكه التي تودى بحياتها ، بجانب عدم اعداد المراعى الطبية وعدم ارشاد الرعاة ، الامر الذى نتج عنه ضياع الكثير من هذه اشروة وكان فى الامكان لو اهتمت الحكومة بالثروة الحيوانية أن يسد السودان كافة احتياجات المنطقة العربية من اللحوم .

ولكن مخطط السياسة الاستعمارية كان يهدف الى التريث فى الاصلاح ، وفى تقلم المجتمع السودانى ، حتى يتقرر مصيره بإبعاده عن مصر وربطه نهائيا بالكومنولث البريطانى ، وحال ذلك دون تقدم البلاد ، الامر الذى جعل الكثير من الأرباح تضيع عليها .

والعجيب أن الأستاذ فرانكل Frankel أستاذ الاقتصاديات والتاريخ الاقتصادى بجامعة ويتوتراند itwatersrand = يقول : « انه بدون شك ان التنمية الاقتصادية فى السودان فى القرن العشرين فى تقدم ملحوظ ، وأن المرء ينظر الى السودان على أنه بلد نموذجى للدول الافريقية الاخرى (١٧) .

ولعل الأستاذ فرانكل تأثر بالدعاية الانجليزية الى حد كبير ، فلو ألقى نظرة الى غرب السودان مثلا لوجد أن الأهالى هناك لا يجدون نقطة ماء يروون بها طمأ أطفالهم فى بلد يجرى فيه نهر النيل من الجنوب الى الشمال .

وعندما يطالب الأهالى بحفر الآبار فى تلك المناطق تحتج الحكومة بأن لجنة موارد المياه الريفية لديها البرنامج الكامل لتنفيذ ذلك ، ولكن عدم وجود الآلات والأيدى العاملة يقف حائلا دون التنفيذ (١٨) .

هذا بينما كانت الحكومة تجلب آلاف العمال الغلات لمشروع الجزيرة لانجاح سياستها القطنية .

ويدافع هندرسون عن النقد المثير الموجه للحكومة في نفقات التنمية الاقتصادية التي أدت الى مديونية السودان بأن مشروع الجزيرة كان عاملا من عوامل المديونية ، وأن الاستثمار الاقتصادي في بلد كالسودان يحتاج الى مشروعات أوسع من تلك المشروعات التي تعتمد على الأمطار ومياه النيل ، وقد قامت الحكومة بتكوين بعض اللجان لدراسة عدة مشروعات للنهوض بالبلاد (١٩) .

حقيقة ان الحكومة نفقت بعض المشروعات الاقتصادية ، ولكنها لا تتناسب على الإطلاق مع بلد كالسودان يتمتع بثروات طبيعية مختلفة لا حد لها .

فقد فكرت في تجربة اقتصادية خطيرة في أواخر عام ١٩٤٣ كان ميدانها أرض الزاندي في أقصى جنوب السودان ، حيث يلتقي بحدوده مع الكونغو وأفريقية الوسطى ، وكان هدف التجربة أن تصبح هذه المنطقة أقرب الى الاكتفاء الذاتي لاستقرار شعب الزاندي والنهوض به اجتماعيا (٢٠) .

فأسست في عام ١٩٤٦ هيئة المشروعات الاستوائية برأس مال قدره مليون جنيه وأخذت في زراعة القطن الأمريكي على أساس اقتصادي ، وأنشئ في تلك المنطقة مصنع ملح ومصنع للفزل والنسيج ومعمل للصايون ومصنع للسكر .

وقد تغلبت الهيئة على النقص الذي كان في الجنوب الذي ترتب على طرد التجار الشماليين ، ففتحت عدة محلات تجارية

لتصريف المنتجات المحلية ، وتزايد عدد انفلاحيين من الزائدي حتى وصلوا الى أربعين ألف مواطن في زراعة القطن .

وكان الاهتمام بالخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات جزءا مكمل لذلك المشروع (٢١) .

أما من ناحية الصناعة ، فلم يشهد السودان مصانع كبيرة تذكر ، فقد كانت الحكومة ترى أن السودان بلد زراعي ورعوى من الدرجة الأولى ، وأن السودانيين أنفسهم لا يحتاجون الى السلع المصنعة كثيرا ، ومن الأفضل لهم أن يبيعوا المواد الخام للبلاد الأجنبية التي تقوم بتصنيعها ، وهذا يدبر عليهم عائدا أفضل من عملية التصنيع محليا (٢٢) .

ومع هذا يقول جاكسون : ان الرخاء الذي تمتع به السودانيون كان نتيجة لسياسة الحكومة الاقتصادية الحكيمة (٢٣) .

واذا تجاوزنا وقتنا وقلنا ان السودان شهد فترات رخاء في سني الحرب حيث وصلت أرقام الميزانية في عام ١٩٤٨ الى ٦٧٨٣١ر٦٤٩ الى ٦٧٨٣١ر٦٤٩ جنيها ، وكان نصيب الإيرادات منها ٤٦٢٩٩ر٦٥٨ جنيها ، بينما لم تزد المصروفات على ٢١٥٣١ر٩٩١ جنيها ، أى بوفر قدره ٢٤٧٦٧ر٦٦٧ جنيها (٢٤) .

لكن سرعان ما تلاشى هذا الرخاء ، وتغير الاقتصاد تغيرا سيئا عام ١٩٥٢ ، فقد انخفضت قيمة الصادرات من ٨٠ مليون جنيها تقريبا في السنة السابقة (١٩٥١) الى ٤٧ مليون جنيها أى بنقص قدره ٤٠٪ ، وانخفضت قيمة صادرات القطن من ٦١ مليون جنيها الى ٢٣ مليون جنيها ، أى بنقص قدره ٥٠٪ تقريبا ، كما ارتفعت قيمة الوارد من ٤٢ مليون جنيها تقريبا الى ٦٠ مليون جنيها (٢٥) .

وهذا دليل آخر على أن بريطانيا تعمل حسب مخططاتها من أجل مصالحها قبل كل شيء ، فعندما كانت في حاجة الى محاصيل السودان الزراعية ، وجهت سياستها الى تنشيط هذا القطاع ، فأدى الى انعاش البلاد ، وعندما توقفت الحرب وأصبحت في حل من تموين قوات الحلفاء واحتلت المفاوضات بينها وبين مصر ، تراجعت بعض الشيء حول الاهتمام بالزراعة في انتظار ما سيسفر عنه الغد بالنسبة لمستقبل البلاد ، وكانت النتيجة هي تدهور الأحوال الاقتصادية في السودان .

ثالثا : الخدمات العامة :

ينعكس تقدم أى دولة من الناحية الاجتماعية على توافر الخدمات العامة التي يتمتع بها الشعب ، فالجهل والفقر والمرض من الأسباب الرئيسية لتأخر الشعوب .

والمعروف أن الحكومات الاستعمارية بصفة عامة لا تحاول القضاء على هذه الأسباب الا بقدر معلوم ، وتفضل ترك الشعوب المستعمرة على تخلفها ، حتى تضمن الاحتفاظ والسيطرة عليها أكبر مدة ممكنة .

وبصدد الحكم الانجليزي في السودان ، نستطيع أن نقر حقيقة تاريخية ، وهي أنه من بين أهداف هذه الحكومة محاربة التعليم في السودان بقدر الامكان ، فقد كانت النية مبيتة منذ البداية على ألا تزيد الطبقة المتعلمة عن مستوى الأميين الا قليلا ، وأن الهدف من انشاء المدارس هو تخريج موظفين كتابيين ليحلوا محل من يترك العمل من المصريين أو غيرهم، وعلى الرغم من اتساع مساحة السودان وكثرة مصادره الطبيعية ، وتعداد سكانه الذين

كانوا يربون على عشرة ملايين نسمة ، لم تزد عدد المدارس الحكومية حتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ على ثلاث مدارس ثانوية وثلاثين مدرسة وثلاثمائة مدرسة أولية وثلاثمائة كتاب ومدرستين لأعداد المدرسين للمدارس الابتدائية .

وتركت الحكومة تعليم جنوب السودان للجمعيات التبشيرية المسيحية دون إشراف عليها حتى عام ١٩٢٤ ، فأهملت هذه الجمعيات بالتبشير أكثر من التعليم والتنقيف ، فقد كان هدفها من ذلك هو أعداد الجنوب وسلخه عن شمال السودان وضمه الى الجامعة الزنجية المسيحية في وسط افريقيا (٢٦) .

كذلك لم تؤسس في الخرطوم سينما واحدة أو ناديا رياضيا أو ثقافيا واحدا ، كما لم تحاول الحكومة انشاء محطة اذاعة تخدم جماهير البلاد ، بل عندما أشرف الانجليز على محطة الاذاعة المصرية في عام ١٩٣٣ حرصوا على أن تكون ضعيفة كي لا يصل ارسالها الى أيمن من الحدود المصرية جنوبا (٢٧) .

وقد كانت حجة الانجليز في عدم نشر التعليم في السودان ، عجز الميزانية وعدم استقرار البلد في مكان واحد ، حيث أن طبيعة حياتهم تقتضى الترحال من آن لآخر .

والواقع أن ميزانية السودان كانت متحللة من وجوه كثيرة من أبواب الصرف ، فقد كانت مصر تتحمل نفقات الجيش حتى عام ١٩٢٤ ، كما ظلت الحكومة المصرية تقدم للحكومة السودانية معونة قدرها ١/٢ مليون جنيه للصرف على الدفاع حتى عام ١٩٣٦ .

وعلى الرغم من أن أوجه الصرف كانت مقصورة على التعليم والصحة العامة واستغلال مرافق البلاد الاقتصادية لزيادة الثروة

الأهلية فقط ، فلم تزد نسبة ما أنفق على التعليم أكثر من ٣٪ حتى عام ١٩٣٦ من الميزانية العامة (٢٨) .

على أية حال ، بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ بين السودان يشهد تحولاً كبيراً وخطيراً في نفس الوقت ، فقد ظهر مؤتمر الخريجين وانتشر الوعي القومي بين المتعلمين والمتقنين ، وبدأ الرأي انهم يحس بنقص شديد في التعليم ، وأخذ يضغط على الحكومة بضرورة الاسراع في نشر المعاهد والمدارس والعمل على محاربة الأمية المتفشية بين الشعب .

فكان لهذا الضغط الشعبي أثره على الحكومة ، وابتدأت سياسة التعليم تلبي ارضاء للشعور العام واسكاتاً لنفخة التذمر التي ارتفعت آنذاك .

ومع أن الحكومة خطت بالتعليم خطوات لا بأس بها ، منذ ذلك التاريخ - إلا أن حال التعليم لم يصل الى الحد الذي يقتضيه الانصاف وتقتضيه حاجات البلاد .

فقد وصل عدد التلاميذ من ١٧٩٠٥٩ تلميذاً في عام ١٩٣٩ الى ١٣٧٥٠٧ في عام ١٩٥٠ الى ١٥٠٠٠٠ في عام ١٩٥٣ .

ويعترف ذلك بالنقد المبرر الموجه للحكومة بشأن النقص في التعليم ، ويمزو هذا النقد الى مؤتمر الخريجين ، (٢٩) أما هسلوب ، فيشيد بسياسة الحكومة ويقول ان مدارس السودان ومعاهده تخرج فيها الكثير من السودانيين الذين احتلوا وظائف رئيسية ، بل وصلوا الى ديوان مجلس الوزراء مثل الدكتور علي البدرى وزير الصحة وعبد الرحمن علي طه وزير التعليم (٣٠) .

. وفى عام ١٩٤٢ تحولت مدرسة غوردون الثانوية الى كلية
جامعية انضمت اليها المدارس العليا واصبحت ذات ادارة مستقلة
عن الحكومة ، ولكن رغم هذا الاستقلال كانت تحصل على مونة
من الحكومة السودانية وأخرى من الحكومة البريطانية .

وقد ساهمت مصر بنصيب كبير فى المجال التعليمى فى
السودان فأنشأت الحكومة المصرية العديد من المدارس الابتدائية
والثانوية ، كما أنشأت فى الخرطوم منطقة تعليمية للإشراف على
تلك المدارس بجانب الاشراف على المدارس المصرية الأهلية المنتشرة
فى البلاد ، وقد بلغ عدد المدارس القبطية فى السودان ست مدارس
ابتدائية وأربعاً ثانوية ، وكان عدد تلاميذ المدرسة الثانوية فى
الخرطوم عام ١٩٥٢ ألف طالب من سودانيين ومصريين - مسلمين
ومسيحيين - وكان عدد فصولها ٢٩ فصلاً يعمل بها ٦٣ مدرساً
وإدارياً .

والواقع ان كثيراً من الطلبة السودانيين كانوا يفضلون
مواصلة تعليمهم فى الأزهر والمعاهد والجامعات المصرية رغم محاربة
الحكومة السودانية لهذا الاتجاه ورغم العراقيل التى كانت تضعها
أمام الخريجين منهم للحصول على وظائف حكومية فى بلادهم .

فقد كانت الحكومة تنظر اليهم بعين الحذر والريبة خوفاً من
أن ينقلوا معهم بنور أفكار سياسية جديدة أو نشاط معاد للسياسة
البريطانية فى السودان ، بينما كانت تشجع أن يدرس الطلبة
السودانيون خارج مصر ، وقد أرسلت عدداً من الطلبة فى فترة
ما بين الحربين الى الجامعة الأمريكية فى بيروت ليواصلوا دراساتهم،
وكانت ترسل المتفوقين الى بريطانيا لتكملة تعليمهم فى
جامعاتها (٣١) .

وأرسلت أبناء الجنوب الى جامعة ماكريرى بأوغندا ، وذلك لضمان عدم اتصالهم بأخوتهم الشماليين فى إنجلترا أو غيرها ، ولربطهم نهائيا بالجامعة الزنجية البريطانية فى شرق افريقيا .

ورغم ذلك فقد ظل الذين يتلقون تعليمهم فى الدول الأجنبية يشكلون قلة ضئيلة بالنسبة للذين يدرسون فى مصر .

وقد لعبت الخلاوى والمدارس الأهلية التى أشرف عليها مؤتمر الخريجين ، دورا لا بأس به فى تعليم السودانيين ، ومع هذا ظلت نسبة الأمية فى البلاد حتى بناء الخمسينات من هذا القرن أكثر من ٨٠٪ بسبب تلك السياسة الاستعمارية التى قصرت التعليم على أعداد معينة وعلى طبقات معينة وعلم التوسع فى المؤسسات التعليمية بحجة دخل السودان المحدود (٣٢) .

على أية حال ، من الانصاف أن نقول : ان الحكومة السودانية استجابت تحت الضغط الشعبى لمطالب الرأى العام فى الاهتمام أيضا بالصحة ومرافق البلاد الأخرى ، حتى يستطيع السودان أن يشق طريقه الى التقدم وليتمكن من حصوله على الحكم الفاتى فى اطار الكومنولث .

فاهتمت بالصحة العامة وبلغ عدد المستشفيات الأميرية ٤٥ مستشفى ، ٦٣٣ مستوصفا ومستشفى متنقلا فى الجنوب بسبب المستنقعات لنقل المعونات الطبية للأهالى ، وأنشأت مدرسة فى الخرطوم للتدريب على الخدمات الصحية العامة ومدرسة أخرى فى أم درمان للبحث عن الوسائل الناجمة للقضاء على مرض النوم والملاريا وغيرها (٣٣) .

كذلك اهتمت الحكومة بالماشية باعتبارها مصدرا قوميا هائلا
بإنشاء الوحدات البيطرية المتنقلة ، وكان المرض الذى يفتك بها
الناجم من ذبابة تسمى تسمى وغيرها من أكبر المشاكل أمام البيطريين
الذين بذلوا مجهودا كبيرا فى مكافحته (٣٤) بجانب الاهتمام بطرق
النقل البرية والنيلية والجوية والبحرية .

باختصار كان نتيجة هذه الخدمات الهامة وزيادة صادرات
البلاد الزراعية فترة الحرب العالمية الثانية ارتفاع المستوى الثقافى
للشعب ، فظهرت الصحف والمجلات الأسبوعية وظهرت للمرة
الأولى الأندية الثقافية ودور السينما فى المدن المختلفة .

ولعل الحرب العالمية الثانية وتطور الأحوال المولية وزيادة
الوعى القومى كانت السبب فى اجبار الحكومة السودانية على
النهوض بالبلاد اجتماعيا .

الفصل الثاني

انتطور السياسى فى السودان

ذكرنا فى الباب السابق أن إبرام معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا والتي شملت بنودها مسألة السودان ، كان سببا رئيسيا فى تحرير الشعور القومى للسودانيين ، حيث تبين لهم أن دولتى الحكم الثنائى تتنا فى أمر بلادهم دون استشارتهم .

ويذكر بعض الباحثين أن إبرام هذه المعاهدة كان العامل الأول فى تكوين وظهور الوعى القومى بين السودانيين ، وقد ساعد على نشر ذلك الوعى طبقة المتعلمين والمثقفين الذين تلقوا تعليمهم فى خارج البلاد .

والواقع أن الشعب السودانى كان يتمتع بالوعى الوطنى قبل إبرام تلك المعاهدة بكثير ، وكان على اتصال دائم بالعالم الخارجى . بجانب معاشته أفكار وآمال المصريين فى وحدة وادى النيل ، وتجاوبه معهم فى ثورة ١٩١٩ وأحداث عام ١٩٢٤ (٣٥) .

حقيقة أن الوعى لم يشمل كل الشعب بسبب طبيعة السودان ومحاربة السلطات الاستعمارية فى التوسع التعليمى والثقافى بحجة النخل المحدود ، لكن الواقع كان أبعد من ذلك بكثير فقد

طبقت بريطانيا سياستها الاستعمارية في البلاد ، والتي كانت ترمي الى ابقاء الشعوب المستعمرة بمعزل عن نور المدنية والتطور الاجتماعى بقدر الامكان، حتى لا تهب مطالبة بحقوقها في الاستقلال .

على أية حال فان ابرام المعاهدة كان بداية لاتساع وتعميق ' رعى الوطنى في السودان حيث طالب الشعب بضرورة ايجاد هيئة تعبر عن مشاعرهم ،، واتخذوا من نادى مدارس أم درمان ناديا لهم في بداية الامر .

وكان أمل الداعين لهذه الهيئة أن تكون بعيدة عن الصراع الدينى المتمثل فى طائفتى الأنصار والختمية .

أولا : مؤتمر الخريجين والأحزاب السياسية فى السودان :

انعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الخريجين فى عام ١٩٣٨ ، وقد كان اندفاع المباشريه اليه - كما ذكرنا - عزم رضا السودانين عن المعاهدة المصرية - البريطانية ، وما دار من مناقشات بشأنها فى مجلس العموم البريطانى ، خصوصا عندما سئل مستر ايدن Eden هل استشير السودانيون بصدده مصيرهم ؟ ، فأجاب بأنه ليس للسودانيين هيئة تستطيع التعبير عن هذه الآراء .

وكان رد الفعل على ذلك هو عقد المؤتمر الانتخاب هيئة دائمة تمثل أعضائه ، وقد حضره ١١٨٠ متخرجاً فى الخرطوم .

وفى ٣ مايو أرسلوا مذكرة الى السكرتير العام ، يخبرونه بتأسيس نادى الخريجين ، واختيار ستين منهم لمجلس الادارة وتنبثق من المجلس ، اللجنة التنفيذية وتتكون من خمسة عشر عضواً بالانتخاب .

وتضمنت المذكرة ان مجال عمل المؤتمر سيكون كالآتي :

١ - الشئون الاجتماعية مثل الاحسانات على اليتامى والفقراء .

٢ - الأمور التي تهم الصالح العام ، فيما لا يدخل في اختصاص الحكومة .

وستعمل الهيئة في الأمور الأولى مستقلة ، ولكن بروح الصداقة والتعاون مع الحكومة في حدود القانون .

أما في غير ذلك من الأمور فهم يأملون أن تعمل الحكومة حسابهم فيما يختص باقتراحاتهم التي سوف يتقدمون بها من آن لآخر ، وهم وفي نفس الوقت لا ينعون مركزا قانونيا كعنصر من عناصر الحكومة ولكنهم يشعرون بواجبهم في أن يشتركوا في الجهود التي تبذل من أجل تقدم البلاد .

وقد وقع هذه المذكرة اسماعيل الأزهرى بصفته سكرتيرا عاما لهيئة المؤتمر .

وكان رد السكرتير العام على هذه المذكرة ، أنه يقدر رغبتهم في التعاون مع الحكومة لخدمة الدولة كهيئة شعبية مهتمة بالشئون العامة وليست حزبا سياسيا (٣٦) .

على هذا الأساس بدأ المؤتمر نشاطه في اعداد برنامج لتعليم السودانيين، وبدأ في جمع الأموال اللازمة لهذا الغرض ، وقد استطاع أن ينشئ بالأموال التي جمعها العديد من المدارس في شتى أنحاء البلاد ، حتى أنه أنشأ في ظرف خمس سنوات أكثر مما أسسته حكومة السودان في نصف قرن .

والواقع أنه بينما كان المؤتمر يؤدي رسالته التعليمية والثقافية كان من ناحية أخرى يتابع باهتمام شديد أحداث الحرب العالمية الثانية والتطورات الدولية الناجمة عن هذه الحرب وآمال الشعوب الصغيرة المستمرة في الحرية والاستقلال .

وبسرعة طلق أعضاؤه ادعائهم السابق أنهم ليسوا حزبا سياسيا .

وحين زار السودان على ماهر باشا رئيس الوزارة المصرية عام ١٩٤٠ ، حرص السودانيون على تكريمه في حفل شاي حضره أكثر من ٨٠٠ مدعو ، وألقى رئيس الهيئة خطابا في الحفل ذكر فيه أنهم سودانيون ويرغبون في التقدم عن طريق الصداقة مع أشقائهم المصريين .

ويقول هولت ان المصريين توقعوا في البداية أن يكون المؤتمر منظمة سرية لمناهضة النفوذ المصري في السودان من قبل الحكومة السودانية ، ولكن على ماهر تأكد بنفسه بأن هدف المؤتمر هو مناهضة الادارة البريطانية (٣٧) .

وقد طلب المؤتمر من على ماهر المساعدة المالية لتنفيذ مشروعاته العديدة في البلاد .

والواقع ان مصر نظرت الى ذلك المؤتمر على أنه نواة للحركة الوطنية التي تستحق كل التشجيع ليس من أجل مصالحها الخاصة في السودان كما يقول دنكان Duncan ولكن من أجل حرية السودانيين أنفسهم (٣٨) .

وبدا الصدام بين المؤتمر والمكرتير العام ، وأخذ يشهد منذ عام ١٩٤٢ حين بدأ بعض الأعضاء يعبرون عن وجهة نظرهم في مستقبل بلادهم صراحة ، فقد رأى البعض وجوب استقلالها بعيدة عن النفوذيين المصريين والبريطاني ، بينما رأى آخرون ألا سبيل لهم الى الاستقلال والتقدم الا في ظل الاتحاد مع مصر ، وان لم يكونوا فكرة واضحة عن مدى هذا الاتحاد أو حتى صورته .

وعندما أعلن ميثاق الأطنطى وحق تقرير المصير في تلك السنة رفع مؤتمر الخريجين مذكرة تاريخية خطيرة الى الحاكم العام في ١٢ ابريل ١٩٤٢ باسم جميع السودانيين تتضمن المطالب الآتية :

١ - اصدار تصريح مشترك في أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية ، بمنح السودانيين حق تقرير مصيرهم بعد الحرب مباشرة واحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق ، كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني .

٢ - تأسيس هيئة سياسية من السودانيين لاقرار الميزانية والقوانين .

٣ - تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين .

٤ - فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .

٥ - إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان .

٦ - وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية .

٧ - وقف الهجرة الى السودان فيما عدا ما قرره المعاهدة الانجليزية المصرية .

٨ - عدم تجديد عقد الشركة الزراعية فى الجزيرة .

٩ - تطبيق الرفاهية والاولوية وذلك :

(أ) باعطاء السودانين فرصة الاشتراك فى الحكم بتعيين
سودانيين فى وظائف ذات مسئولية سياسية فى جميع
فروع الحكومة الرئيسية .

(ب) قصر الوظائف على السودانين ، اما المناصب التى
تدعو الضرورة بملئها بغير السودانين فتتلا بعقود
محدودة الأجل ويتدرج فى أثنائها السودانيون
لشغلها فى نهاية المدة .

١٠- تمكين السودانين من استثمار موارد البلاد التجارية
والزراعية والصناعية .

١١- وضع قانون بالزام الشركات والمؤسسات التجارية بتحديد
نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين .

١٢- وقف الاعانات لمدارس الارشاليات التبشيرية ، وتوجيه
برامج التعليم فى الشمال والجنوب (٣٩) .

وقد كانت هذه المذكرة بمثابة قنبلة فجرها المؤتمر أمام الحاكم العام ، فأعلن رفضها بشدة بحجة أن المؤتمر لا يمثل الشعب السودانى ، بل وجه مستر دوجلاس نيوبولد Douglas Newbold رسالة الى المؤتمر فى ١٦ يونيه ١٩٤٢، أكد فيها عزم حكومة السودان على رفض مطالب المؤتمر ، وحذر الأعضاء بعدم التدخل فى الشئون

السياسية وانه لو أصر الأعضاء على ذلك وكتابة المقالات ضد الحكومة السودانية ، فإن الحكومة سوف لا تسمح لموظفيها السودانيين في البقاء كأعضاء في المؤتمر (٤٠) .

ترتب على هذا الرفض ازدياد الشعور بالوطنية السودانية والتمسك بوحدة وادي النيل وكان يقود ذلك الشعار اسماعيل الأزهري حيث كان له نفوذ كبير بين الشباب المتعلم وبين كثير من أوساط الشعب .

على أية حال أخذ الصراع يحتد بين المؤتمر والحكومة السودانية علانية ، الأمر الذي شجع المؤتمر على العمل لتوصيل رسالته الى مختلف الطبقات المتعلمة والثقفة ، لينشروها بدورهم بين أفراد الشعب .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، رأى المؤتمر ضرورة الاكثار من ارسال البعثات التعليمية الى القاهرة ، وطلب من وزارة المعارف المصرية أن توافق على أن يكون مقر المؤتمر مركزا لتلقي طلبات تلك البعثات ، فوافقت الوزارة على ذلك في أكتوبر ١٩٤٢ (٤١) .

ويزعم هندرسون أن بعض المؤيدين لمصر ، حرضوا الطلبة السودانيين على ترك كلية غوردون واطعام دراساتهم في مصر ، وقد فضل معظم الذين درسوا في المعاهد المصرية ، وعادوا الى السودان محملين ببذور الشيوعية (٤٢) .

والواقع أن حكومة السودان بدأت تحس وتخاف الروح الوطنية والوعي المتزايد بين السودانيين خاصة الشباب المتعلم ، حتى أن هندرسون نفسه يقول في موضع آخر ، ينبثق على الحكومة

ان تعطى اعتبارات لهذه الآراء الجديدة التى بدأت تظهر بين
السودانيين (٤٣) .

فاذا كانت معاهدة ١٩٣٦ بداية لانعاش الروح الوطنية
وتحريك الوعى القومى فى السودان فان الحرب العالمية الثانية ،
كان لها الفضل فى تذكية هذه الروح وتعميق الوعى ليس لشعب
السودان فحسب بل لشعوب افريقيا وآسيا كلها .

على اية حال ظلت حكومة السودان ، تظهر عدم اكتراثها
بالمؤتمر فى شتى المناسبات ، ولكنها كانت فى الواقع ترقب كل
خطواته وقراراته بعين ساهرة ، وتحرص على أن تردّد فى المكائبات
الحاسمة المتبادلة بينها وبين رئيس المؤتمر بأنها « لا تعترف بحق
مؤتمر الخريجين العام فى أن يقم مطالب باسم الشعب السودانى »
وترى أن وجهات نظر أمالى السودان عن مستقبل بلادهم ستقدم
بواسطتها للحكومتين المصرية والبريطانية بالطريقة الاعتيادية وفى
الوقت المناسب بعد التأكد منها بالطرق الصحيحة .

وفى الحقيقة اذا كان المؤتمر يتصارع مع الحكومة السودانية
باعتباره الهيئة الوطنية الشعبية الوحيدة فى البلاد ، فانه كان
فى الواقع يضم بين جناحيه العديد من الآراء المختلفة والمتناقضة
حول مستقبل البلاد نفسها ، وقد لمست الحكومة السودانية نقطة
الضعف هذه - مما جعلها تتماذى ظاهريا فى تجاهل المؤتمر .

فنحن نعرف أن السودان عرف التنافس المرير بين الختمية
والأنصار بسبب العقائد الروحية ورغم حرص دعاة المؤتمر منذ
البداية ، على أن يكون بعيدا عن الصراع الدينى ، فان المؤتمر لم
يسلم من ذلك ، وكثيرا ما كانت تظهر - على السطح - الخلافات

الشخصية بين رجال الطائفتين حول مستقبل السودان ونوع علاقتهم مع كل من مصر وبريطانيا .

وعندما تفرعت الآراء حول ذلك الموضوع، استطاع ذوو الحكمة في المؤتمر أن يحسموا الموقف ، وتم الاتفاق في أوائل عام ١٩٤٤ على وضع المبدأ التالي « مصر والسودان قطر واحد تحت تاج واحد وإدارة داخلية سودانية للسودان » .

وعندما جرت الانتخابات في المؤتمر من أجل تكوين الهيئة الستينية « مجلس الإدارة » واللجنة التنفيذية ، فاز فيها بالأغلبية فريق الداعين إلى الوحدة مع مصر ، وانتهر اسماعيل الأزهري هذه الفرصة وألف حزب الأشقاء مناديا بالوحدة والاستقلال عن طريق هذه الوحدة ، وكان ظاهرا أن السيد علي الميرغني زعيم (الختمية) يعضد هذا الحزب .

والغريب أن الحكومة السودانية التي لم تكن تعترف بالمؤتمر - ككل - تعلن ، بعد أن فاز بأغلبية المقاعد المؤيدون لوحدة وادي النيل - أن هذه الانتخابات غير « نزيهة » ، وأنها لا تعترف بلجنة المؤتمر الحاليين المنتخبين كممثلين في الواقع للطبقة المتعلمة .

عندئذ لم يجد المعارضون مفرًا من تنظيم أمورهم ، فظهر إلى الوجود حزب الأمة عام ١٩٤٥ برئاسة عبد الله خليل ينادي بفكرة السودان للسودانيين ويرمى إلى الاستقلال بالسودان استقلالا تاما بحدوده المعروفة مع الصداقة مع مصر وانجلترا وانضم إلى هذا الحزب الكثير من موظفي الحكومة ورؤساء القبائل في الشمال . وكان ظاهرا أن الذي يقوم بتمويل الحزب ويعضده السيد عبد الرحمن المهدي (٤٤) .

ولم تعارض الحكومة البريطانية ولا السلطات الحاكمة في السودان مطالب حزب الأمة لأنها تقف في وجه المطالب المصرية ، وقد فسر خصوم الحزب بأن الاستقلال الذي ينادى به حزب الأمة سيكون استقلالا مزيفا ، ومن ثم سيستمر الانجليز في سيطرتهم على البلاد (٤٥) .

والواقع ان السودان لم يقتصر على هذين الحزبين فقط ، بل شهد عدة أحزاب أخرى وان كانت كلها أعضاء في المؤتمر وتعمل تحت لوائه وفي داخله ولا اختلاف بينها الا في تحديد نوع الاتحاد مع مصر ، والأحزاب بصفة عامة هي :

١ - الاتحاديون : يريدون الاتحاد الكامل مع مصر وليست للسودان حقوق منفصلة .

٢ - الأحرار الاتحاديون : يريدون الاستقلال للسودان على أن تكون صلتهم بمصر هي التاج فقط .

٣ - جماعة الوحدة (الأشقاء) : يريدون برلمانا واحدا مع مصر وحكومة داخلية للسودان تحت ظل التاج المصري .

٤ - الأحرار : يريدون مثل ما يريد الأشقاء .

٥ - القوميون : يريدون استقلالا تاما للسودان ومعاملة مع مصر واتحادا جبركيا مع حفظ السيادة للسودانيين .

٦ - الأمة : وينادى - كما رأينا - بالاستقلال التام للسودان مع علاقات ودية مع بريطانيا ومصر .

وقد أملت الظروف المؤلية والوطنية على أعضاء الأحرار جميعا أن يوقعوا في ٣ أكتوبر ١٩٤٥ وثيقة أطلقوا عليها اسم « الوثيقة

السياسة المصرية - ١٤٥٠

المصلحة لاتفاق الأحزاب المتحدة ، نص فيها على أن الأحزاب الموقع مثلولها على هذه الوثيقة ، أجمعت على مطالبة المؤتمر (مؤتمر الخريجين) بالسعي لتحقيق المطالب الآتية في أقرب فرصة ممكنة بالوسائل السلمية المشروعة التي يرتضيها والاستمانة بحكومة السودان بقدر الامكان لتحقيقها وهي :

١ - قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا .

٢ - طلب تعيين لجنة مشتركة نصفها من ممثل الحكومة الثنائية والنصف الآخر من ممثل الطبقة المستتيرة من السودانيين على أن يتولى المؤتمر تعيين الممثلين السودانيين لوضع مشروع بتولى السودانيين مقاليد الحكم في البلاد في أقصر وقت ممكن بشرط أن تعطى الحكومة لهذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها وأن تلتزم بتنفيذ توصياتها .

٣ - المطالبة باطلاق الحريات العامة .

وعندما رفع المؤتمر مذكرة بهذا المعنى الى الحاكم العام ، كان نصيبها الرفض والاهمال شأنها في ذلك شأن مذكرة ابريل ١٩٤٢ ، ورغم ذلك ، لم تستمر الأحزاب في تماسكها وتحافظ على تعهداتها في تلك الوثيقة ، بل دب الخلاف من جديد بينها ، وكان المحرك الأول والآخر لهذا الاختلاف في وجهات النظر هي السلطات البريطانية في السودان .

على أية حال ، كانت هناك بجانب هذه الأحزاب ، قوة نشطة بدأت تظهر في الوجود ، وتضيف قوتها الى المؤيدين للوحدة بين

شطرى الوادى ، هذه القوة تتمثل فى اتحاد نقابات العمال الذى اعترفت الحكومة السودانية بشرعيته منذ عام ١٩٤٨ (٤٦) .

ولكنهنا سرعان ما اتهمته بعد أن لمست فيه ولاءه لمؤيدى الوحدة ، بأن الشيوعيين يسيطرون عليه ، وأن مصر تقوم بتمويله نكابة فى السياسة البريطانية فى السودان .

وظفقت الحكومة تصنع المراقيل والمضايقات لزعماء الاتحاد من آن لآخر ، بل الزج بهم فى السجون وقت الاضراب عن العمل ، ولكن رغم كل هذه المحاولات ، فإن الاتحاد كان مصدر قلق للحكومة ، وكثيرا ما وجه اليها النقد والهجوم على سياستها ، وتجاهل مبدأ أفضليته الولاء للصناعة على الارتباطات السياسية ، وطالب فى عام ١٩٥١ بعدم التعاون بأى شكل من الاشكال مع الاستثمار البريطانى فى السودان (٤٧) .

(أ) فى ١٦ ابريل ١٩٤٢ ، بعد أن رفع المؤتمر مذكرته الى الحكومة السودانية ، سارع السير دوجلاس ينويون لمناقشة الأمر مع السير ستافورد كريس Sir Stafford Cripps واخبره عن المتاعب التى ستنتج عن برنامج المؤتمر ، فطلب منه الأخير بأنه لابد ومن الآن من ايجاد مجلس استشارى للسودانيين ، وقد قبل اقتراح ستافورد وتكون المجلس فى عام ١٩٤٣ (٤٨) .

ثانيا : السياسة الانجليزية والمؤسسات الدستورية فى السودان :

ذكرنا أن إبرام معاهدة ١٩٣٦ وتطور الأحوال الدولية بسبب الحرب العالمية الثانية ، كان له أثر مباشر فى ازدياد الروح الوطنية فى السودان .

وأمام الضغط الوطنى ومطالب مؤتمر الخريجين ، لم تجد الحكومة السودانية مقرا من ايجاد هيئة دستورية تلوح بها أمام عالم ما بعد الحرب ، ولتواجه بها فى نفس الوقت مؤتمر الخريجين العام الذى أخذ فى توسيع أهدافه من اصلاحات اجتماعية الى اغراض سياسية وطنية .

فأصدر الحاكم العام فى سبتمبر ١٩٤٣ قانونا بإنشاء مجلس سسمى (المجلس الاستشارى لشمال السودان) وكان الغرض من انشائه تمكين الحاكم العام فيما يتعلق بإدارة شمال السودان ، من استشارة أشخاص لهم صفة قيل عنها - انها صفة تمثيلية (٤٩) .

وأبلغ هنا القانون الى حكومة النحاس باشا فى القاهرة التى كانت تتولى الرئاسة فى ذلك الوقت ، وعقد أول اجتماع للمجلس فى مايو ١٩٤٤ دون أن يتلقى الحاكم العام أى اعتراض عليه من قبل الحكومة المصرية (٥٠) .

بينما تناولت الصحافة المصرية ، افتتاح المجلس بالنقد المريع واعتبرته خطوة فى تفتيت وحدة السودان تمهيدا لفصل السودان كله عن مصر (٥١) .

أما مؤتمر الخريجين العام ، فقد انبرى فى معارضته لانشاء ذلك المجلس معارضة شديدة وأخذ يتساءل عن هدف اقتصاره على المديرىات السبت الشمالية دون الجنوب .

وقد اعتبرته الصفوة المتعلمة من أبناء السودان بأنه تنظيم لا فائدة منه بسبب تكوينه من السادة ذوى اللهى الرعادية المعينين من قبل الحاكم العام ، وأنه لا يبدو أن يكون مكانا للمناظرات فقط رغم أنه ناقش الكثير من الأمور السياسية والاجتماعية مثل إبراز القومية السودانية وسودنة مشروع الجزيرة (٥٢) .

وقد تطلعت الحكومة السودانية بأن قصر المجلس على الشمال يرجع الى أن الأحوال العامة من اجتماعية وثقافية واقتصادية ولغوية في الشمال تختلف اختلافا شديدا عنها في الجنوب فضلا عن الاختلاف العنصري بينهما - الأمر الذي يدعو الى أنه لا يمكن أن يمثل جنوب السودان في ذلك الوقت تمثيلا ملائما في الشمال ولا يمكن أيضا أن يمثل الشمال الجنوب، وبالطبع هذه حجج واهية سيذكرها التاريخ على مر الأجيال ، وأهداف بريطانيا من وراء ذلك واضحة كل الوضوح وهي تعميق الكراهية بين الشماليين والجنوبيين واعداد الجنوب لسلطته عن الشمال .

المجلس الاستشاري

ويتكون من الرئيس والوكيل و٢٨ عضوا يعين الحاكم العام ثلاثة أعضاء من كل مديرية (المديريات الست الشمالية) ويعين عضوين من أعضاء غرفة السودان التجارية ثم يعين الثمانية الباقين من الأشخاص الذين لهم وجهات نظر في المصالح الاجتماعية والاقتصادية ثم عضوين شرفيين .

وكانت أعمال المجلس بإشراف الحكومة التي يرأس أحد رجالها البارزين الاجتماعات ، ويضع جدول أعمال الجلسات ويوجه المناقشات الوجهة التي يراها مناسبة للسياسة البريطانية في السودان .

مؤتمر السودان الإداري

وإمام الضغط الوطني في السودان ، وفشل مباحثات صدقي - بينغ بسبب مسألة السودان ، ألف السير هربرت هدليستون Hudlstone مؤتمر السودان الإداري في إبريل ١٩٤٦ يرأسه

السكرتير الإداري، وحضر المؤتمر بعض كبار الموظفين البريطانيين وبعض السودانيين المعروفين بالولاء للسياسة البريطانية ، وقد رفض الاشتقاء الاشتراك في ذلك المؤتمر ، وكان هدفه القيام بدراسة عن امكان اشتراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزية (٥٣) .

وقدم المؤتمر تقريره الأول للحاكم العام في ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ بمقتراحات النظام الجديد ، وقوامه انشاء جمعية تشريعية تحل محل المجلس الاستشاري لشمال السودان وتتألف من أعضاء سودانيين منتخبين يمثلون السودان بأكمله ، وتكون ذات وظائف تشريعية ومالية وإدارية ، تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يشكل من جديد ويحل محل مجلس الحاكم العام ، وهي أساس المشروعات التي أطلقت عليها حكومة السودان في وثائقها (مشروعات السودنة) (٥٤) .

وعندما فشل مجلس الأمن في نظر قضية وادي النيل، أبرقت حكومة السودان في ١٣ سبتمبر ١٩٤٧ الى الحكومة المصرية ، بما يفيد ان حكومة السودان مصممة على أن تجعل بأسرع ما يمكن بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذي ، متبعة بدقة توصيات مؤتمر السودان الإداري ، ولن تسمح بأي تدخل في سياستها العامة والخاصة بالسودنة والتقدم الاقتصادي وأنها ستتخذ اجراءات شديدة ضد من يريد أن يخل بالأمن والطمانينة أو من يروجون لانحراضهم بوسائل غير مشروعة .

بل زادت تلك الحكومة اطماعنا في تحديد مصر ، بأن منعت في نفس الشهر (سبتمبر ١٩٤٧) بعثة من الأساتذة والطلاب المصريين اعتمدت وزارة المعارف المصرية ايقادها الى السودان للقيام برحلة

علمية ثقافية ، بحجة ان حالة التوتر السياسى فى السودان تحول
دون ذلك (٥٥) .

على أية حال ، وافقت الحكومة البريطانية على مقترحات مؤتمر
ادارة السودان بينما عارضته مصر مستنفة الى :

- ١ - توصيات المؤتمر لا تصبح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا
صحيحا .
- ٢ - طريقة الانتخاب أقرب الى التعيين منها الى الانتخاب .
- ٣ - رأى الجمعية استشارى محض فى التشريعات خاصة فى
الميزانية .
- ٤ - النظام المقترح لا يشرك السودانيين فى المسئولية .
- ٥ - الحاكم العام له سلطات واسعة .
- ٦ - معاونو الحاكم العام الأربعة لهم السيطرة العامة على
المجلس .
- ٧ - النظام المقترح ليس فيه نم واحد يجعل مصر تساهم فى هذه
المسئولية بأدنى نصيب .
- ٨ - النظام المقترح خال من مجرد الاشارة الى الحريات الدستورية
وهو أمر جوهرى بالنسبة للسودان .
- ٩ - ان المؤتمر الذى قام بدراسة هذا الموضوع ليس فيه عضو
مصرى واحد ، بل ان أحزابا كثيرة فى السودان لم تمثل
فيه .

وطلبت مصر ادخال تعديلات على تلك التوصيات تكفل لها أن
تضطلع بأشرفها على تدريب السودانين على الحكم .

وبعثت في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ مذكرة الى الحاكم العام في
السودان تؤكد فيها أن مصر ترغب في أن يتمتع السودانين بالحكم
الذاتي وأنها مع تمسكها بموقفها الذي حددته أمام مجلس الأمن
تقبل الاشتراك في وضع يمهّد للسودانيين الحكم الذاتي (٥٦) .

وقد ردت الحكومة السودانية في ١٥ يناير ١٩٤٨ بأن
التعديلات المصرية ستكون موضع اعتبار في مشروع القانون المحلي ،
وتم تشكيل لجنة ثنائية في ٦ مايو من أحمد خضبة وزير الخارجية
المصرية والسير رونالد كامبل Sir Ronald Campbille السفير
البريطاني في مصر لهذا الغرض ، واتفق الطرفان على أن تقتصر
المباحثات على الاصلاحات الادارية والتشريعية في السودان .

وكان من بين المقترحات التي تداولها البحث انشاء لجنة
خماسية (مصرية انجليزية سودانية) دائمة للإشراف على تقدم
السودانيين نحو الحكم الذاتي ، ويكون للسودانيين فيها ممثل واحد
في أول الأمر ، وعملها تقديم توصيات عن برنامج عملي للوصول الى
الحكم الكامل، وتكون هذه التوصيات بناء على ما تتلقاه اللجنة سنويا
من الحاكم العام من بيانات واحصائيات تتعلق بأحوال البلاد وتتجه
هذه التوصيات الى :

- ١ - احلال السودانين تدريجاً في الوظائف .
- ٢ - ايفاد بعثات سودانية الى الخارج .
- ٣ - نشر التعليم وتنمية الموارد الاقتصادية .

٤ - تنمية نظام المجالس البلدية .

٥ - النظر بعد ثلاث سنوات فيما اذا كان السودانيون يمنحون الحكم الذاتي .

٦ - دراسة الحقوق الأساسية (الحريات العامة) والقوانين المتعلقة بها ، ثم تكوين مجلس تنفيذى وجمعية تشريعية وتخويلهما سلطات تنفيذية وتشريعية .

وهكذا توصل الطرفان الى اتفاق فى جميع تلك المسائل ، ولكن المفاوضات تعثرت عند تمثيل المصريين فى المجلس التنفيذى ، فقد رأى الجانب البريطانى أن الحاكم العام ، يعين فى المجلس التنفيذى اثنين من الموظفين المصريين الذين يخطون فى السودان ، ويدعى قائد القوات المصرية فى السودان لحضور جلسات المجلس عندما تبحث مسائل الدفاع .

أما الجانب المصرى ، فطلب مساواة عدد الأعضاء البريطانيين والمصريين فى المجلس التنفيذى ، وكنتيجة لاحلال السودانين محل الموظفين البريطانيين ، فإن عدد الأعضاء المصريين فى المجلس التنفيذى يجب أن ينقص تبعاً لنقص الأعضاء البريطانيين ، فإذا ما خرج العضو البريطانى الأخير من المجلس - خرج العضو المصرى .

وهكذا انتهت المباحثات فى ٢٨ مايو ١٩٤٨ بغير نتيجة لتمسك مصر بأن يكون اشتراكها فى اعداد السودانين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع الانجليز ، وبأن يكون المصريون فى المجلس التنفيذى مساوين للانجليز من حيث المركز والعدد .

وفى ١٥ يونيو ١٩٤٨ ، أبلغ الحاكم العام الحكومة المصرية بأن قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية سيمصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١٩ يونيو ١٩٤٨ وقد اعترضت الحكومة المصرية على ذلك ، ولكن حكومة السودان لم تعبا ومضت فى تنفيذ مخططها (٥٧) .

المجلس التنفيذى

ويتألف مما لا يقل عن ١٢ عضوا ولا يزيد على ١٨ عضوا وهم :

- ١ - زعيم الجمعية التشريعية والوزراء .
- ٢ - لا أكثر من أربعة أعضاء بحكم مناصبهم من بين السكرتير الإدارى والمالى والقضائى وقائد الدفاع .
- ٣ - لا أكثر من ثلاثة أعضاء يعينهم الحاكم العام بمحض تصرفه سواء أكانوا سودانيين أم غير سودانيين وسواء أكانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية أم لا .

ويرأس الحاكم العام هذا المجلس ، وقراراته رهن بتصديقه ، وله أن يلقى منها ما يشاء ويستبدل بها قرارات أخرى .

الجمعية التشريعية

وهى هيئة استشارية ، تتألف من أعضاء بحكم وظائفهم ، وحوالى ستين عضوا منتخبا وعشرة أعضاء معينين من قبل الحاكم

العام ، ويشترط في العضو أن يكون سودانيا ، ومدة الجمعية ثلاث سنوات وللحاكم العام حق القيتو ، وله الحق في حلها واسترداد سلطاتها لنفسه ، والسلطة كلها مركزة في يده ومعاونيه الأربعة (السكرتير الإداري والمالي والقضائي وقائد الدفاع) - وكلهم من الانجليز ولها ثلاث وظائف تشريعية ومالية وإدارية .

على أية حال ، فطن المجاهدون والوطنيون في السودان ، الى أن هذا النظام هدفه أولا وأخيرا تثبيت دعائم الحكم الانجليزي في البلاد وقصم عرى الوحدة بين شطرى الوادى .

فعندما أجريت الانتخابات في نوفمبر للجمعية التشريعية امتنع حزب الأشقاء عن الاشتراك فيها ، وانصرف الى تنظيم نفسه كحزب سياسى خرج الى عالم الوجود في أغسطس ١٩٤٩ وأطلق على نفسه « الحزب الوطنى الاتحادى » بهدف الاتحاد مع مصر اتحادا فدراليا ، يحتفظ فيه السودان بحكومته الذاتية التى تدير جميع أموره الداخلية فيما عدا الدفاع الوطنى والتمثيل الخارجى، وبقيت قلة قليلة من الأشقاء لا توافق على هذه السياسة وظلت كما هي تحمل اسمها القديم .

والواقع أنه قد قامت في السودان حركة شعبية ترمى الى احباط النظام ونادت بالامتناع عن المساهمة في الانتخابات المزيفة للجمعية ، وقامت المظاهرات وقابلتها حكومة السودان بأقسى وسائل القمع والارهاب ، مما أدى الى قتل عشرات من الأبرياء واعتقلت الكثيرين من زعماء الحركة وقدمتهم للمحاكمة في نوفمبر ١٩٤٨ .

وقد أرسل محمد نور الدين « وكيل الوفد السودانى » على أثر ذلك برقية الى نقابة المحامين في مصر ، يطلب فيها انتداب بعض

المحامين المصريين للسفر الى السودان للدفاع عن الأحرار الذين أجليوا الى المحاكمة ، وأعلنت النقابة البعثة للسفر ، ولكن حكومة السودان لم توافق على سفرهم بل رفضت الترخيص للبعثة بالسفر كزائرين ، ولكن البعثة بدافع الشعور الأخرى الإصلي استقلت الطائرة للخرطوم فى ٢٦ نوفمبر ، وللأسف الشديد أجبرت السلطات الحاكمة فى السودان الطائرة على الهبوط فى وادى حلفا وأمرت البعثة بالعودة الى مصر فى الصباح التالى بالقوة .

وقد سخط الرأى العام فى مصر والسودان على هذه التصرفات الجائرة واحتج المحامون المصريون على تلك السياسة الاستعمارية وأعلنوا الاضراب العام فى ٢٨ نوفمبر (٥٨) .

ورغم المظاهرات الرسمية التى أحيط بها احتفال افتتاح الجمعية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ ، فقد قامت عدة مظاهرات فى الخرطوم وأم درمان والمدن الرئيسية الأخرى للاحتجاج على ذلك النظام ، وطالبوا بتحرير السودان من الاستعمار ، وقد زجت الحكومة ببعض زعماء الأحزاب المعارضة الى السجن، وتم القبض على السيد اسماعيل الأزهرى (٥٩) .

وعندما استؤنفت المفاوضات بين مصر وبريطانيا من جديد عام ١٩٥٠ وكان للسودان نصيب فى تلك المحادثات بطريق غير مباشر بواسطة الوفد السودانى الذى أقام فى القاهرة برئاسة اسماعيل الأزهرى .

أرادت بريطانيا أن تحول دون أى لقاء بين المصريين والسودانيين، وعززت دعواها بضرورة عدم تجاهل إرادة الشعب السودانى فى تقرير مصيره ، وأوحت الى السودانين بذلك واجتمعت

الجمعية التشريعية في ٥ ديسمبر ١٩٥٠ وقررت أنه (يجب ألا يت
فى أمر السودان إلا بإرادة أهله ، حيث أنه وصل المرحلة التى يمكن
فيها أن يمنح الحكم الذاتى) وطلبت الجمعية من الحاكم العام
الاتصال ببولتى الحكم الثنائى لاصدار تصريح مشترك بذلك قبل
انتهاء دورة الجمعية وان تجرى الانتخابات المقبلة على هذا
الأساس (٦٠) .

ثم طلبت الجمعية من الحاكم العام تأليف لجنة نصفها من
السودانيين لفحص قوانين الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى
من أجل تقديم توصيات باصلاحها مما يزيد من قيمتها وكفاءتها
كأداة للحكم الديمقراطى فى اطار الدستور الحالى .

وقد رفض الحزب الوطنى الاتحادى الاشتراك فى هذه اللجنة
لاعتراضه على عبارة « فى اطار الدستور الحالى » واتهم كل من يقبل
الاشتراك فيها بالخيانة ، بينما أعلن حزب الأمة أنه لن يشترك فى
الانتخابات القادمة ما لم تجر هذه الانتخابات على أساس الحكومة
الذاتية .

وعلى الرغم من معارضة الحكومة المصرية لطرح مثل هذه
الاقتراحات فى الجمعية فى الوقت الذى تجرى فيه المفاوضات بين
مصر وبريطانيا بغية الوصول الى نهاية طيبة ، فلم يعبأ الحاكم العام
بذلك وأمر بتكوين لجنة لاصلاح الدستور .

وعندما فشلت المفاوضات المصرية - البريطانية وألغت حكومة
النحاس العمل بمعاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها من جانب واحد واصدار
دستور ونظام للحكم فى السودان ، لم يقابل هذا الاجراء بالارتياح
من جانب الأحزاب السياسية فى السودان ، لأنها صدرت دون أخذ

رأيها فاستغلتها الأحزاب المعارضة لصر وشهرت بها السلطات
الاستعمارية في السودان (٦١) .

ومما هو جدير بالذكر أن المتتبع لتاريخ الأحزاب السودانية
ومؤتمر الخريجين ، لا يستطيع أن يطلق عليها أحزابا سياسية بالمعنى
المفهوم ، فقد كانت حتى نهاية الأربعينات تنقسم على نفسها ،
وينسج أحدها في الآخر ، وقد يطلق أحدها اسما جديدا على نفسه
له أهداف وآراء في مستقبل السودان تختلف عن الآخر أو تتفق
معه .

وعلى أية حال وحتى عام ١٩٥٢ تبلورت أهداف الأحزاب
السودانية كالآتي :

١ - حزب الأمة : كان يسانده السيد عبد الرحمن المهدي ، ويهدف
إلى استقلال السودان استقلالا تاما ، وينتشر نفوذه في الغرب
وجنوب الخرطوم ويلقى التأييد التام من السلطات
البريطانية (٦٢) .

٢ - الحزب الوطني الاتحادي : وكان يسانده السيد المرغني
ويهدف إلى اتحاد مصر والسودان اتحادا فيدراليا ، وينتشر
نفوذه في شرق السودان ومديريات السودان الشمالية .

٣ - الحزب الجمهوري الاشتراكي : ويهدف إلى إقامة جمهورية
سودانية اشتراكية ، وكان يعارض - كما يعتقد أعضاؤه -
رغبة السيد عبد الرحمن المهدي في أن يصبح ملكا على
السودان وسمى نفسه « اشتراكي » ليعارض اتجاهات
الاقطاعيين في السودان حتى لا يصبحوا في درجة مساوية

للاقطاعين في مصر في يوم ما ويجرون على البلاد ما جره
الاقطاعيون في مصر ، وقد ضم هذا الحزب بعض الطبقات
المتقفة .

٤ - **جبهة تحرير السودان** : وتتكون من بعض الأشقاء وبعض
الأحزاب المؤيدة لمصر واتحاد نقابات العمال ، وتهدف الى
الاتحاد مع مصر .

٥ - **جنوب السودان** : وكان أعضاؤه يرغبون في حماية دستورية
قوية والاستمرار في بقاء نظام الحكم الحاضر لبضح سنوات
أخرى ، وخرج هذا الحزب الى الوجود بعد مؤتمر جوبا عام
١٩٤٧ برئاسة السيد بنيامين لوكي (٦٣) .

نعود الى لجنة الاصلاح الدستوري ، فقد انتهت من عملها في
١٩٥٢ ، ورفعت تقريرها الى الجمعية التشريعية التي ناقشتها
وأدخلت عليه بعض التعديلات البسيطة ، ثم رفع الى الحاكم العام
لأجل صياغته دستوريا .

وقد نص على قيام حكومة سودانية تتكون من مجلس وزراء
سوداني مسئول أمام السلطة التشريعية التي تتكون من مجلسين
أحدهما للنواب والآخر للشيوخ ، وأن تكون رئاسة الدولة في يد
الحاكم العام ومجلسه ، كما نص على الاحتفاظ بسلطات استثنائية
للحاكم العام في تصريف سياسة السودان الخارجية وفي تصريف
شئون الجنوب ، ووفق على هذا المشروع في ٢٣ أبريل ١٩٥٢
وأرسل الى دولتي الحكم الثنائي لاقراءه .

والواقع أن حزب الاتحاد الوطني المؤيد لمصر وجد نفسه في
موقف حرج ، لأن هذا الدستور الجديد ، كان مقبولا لدى معظم

الجباير أكثر مما كان متوقعا ، بجانب أنه يتمشى مع معظم أهداف الحزب نفسه (٦٤) .

وقد انعكس هذا الاحراج على الحكومة المصرية ، فعندما تولت حكومة نجيب الهلالي البلاد اتصلت عن طريق الخبير المصري في الخرطوم بالسيد عبد الرحمن المهدي لتصفية الجو ، وسافر وفد سوداني الى القاهرة في ٢٧ مايو ١٩٥٢ برئاسة عبد الله الفاضل المهدي ، ودارت مفاوضات بين الحكومة المصرية والوفد السوداني بغرض توضيح وجهات النظر والتهديد لزيارة السيد عبد الرحمن المهدي المزعة الى مصر ، والسعي لابرام اتفاق سوداني مصري .

وبينما كانت المفاوضات جارية ولم تسفر عن شيء ، كانت الأمور في مصر تسير من سيء الى أسوأ ، فخرجت حكومة الهلالي من الوزارة وخلفتها حكومة حسين مري التي وجهت الدعوة شخصيا الى المهدي ، ووافق على الحضور في نهاية يوليو (٦٥) .

ولكن قيام ثورة ٢٣ يوليو وطرد فاروق وابعاد سياسة الوزارات المصرية تجاه السودان أنهى الجدل حول مسألة السيادة ، وأتاح الفرصة للسودان للحصول على استقلاله كاملا (٦٦) .

الفصل الثالث

سياسة الانجليز فى جنوب السودان

لا نستطيع أن نعطي صورة كاملة لتاريخ جنوب السودان فى فترة موضوع البحث ، ولكننا سنحاول بقدر الامكان أن نستعرض بايجاز بعض جوانب تاريخ هذه المنطقة لما لها من أهمية وحيوية بالنسبة لوحد السودان .

فالحقيقة أن الاستعمار الانجليزى ، استطاع أن يخلق من جنوب السودان مشكلة ، مازالت آثارها باقية حتى اليوم .

استطاع ذلك الاستعمار ، أن يجعل من تلك المنطقة بلدا يكاد يكون مختلفا فى كل شئ عن الشمال بدافع من شعور الانجليز بأن شمال السودان لا يمكن أن يظل فى ريقة الاستعمار الى الأبد وأنه لابد أن يهتب يوما لربط مصيره بمصر وبالشرق العربى .

على هذا الأساس ، رسموا الخطة لكى يساووا الشمالين والمصريين على التخلي عن الشمال فى مقابل ضم الجنوب لامبراطوريتهم فى افريقيا السوداء .

والواقع ان الكثيرين لا يعرفون الا القليل عن العلاقات بين الشمال والجنوب ، الأمر الذى نتج عنه موقف غير موضوعى بل

ومفروض لبعض الكتاب تجاه السودان - ككل - فقد صوروا في كتاباتهم أن مشكلة الجنوب عميقة جدا بسبب اختلاف الجنس والدين واللغة بين العرب في الشمال والزنوج الأفريقيين في الجنوب .

والمعروف أن جنوب السودان ، هو الجزء الذي يشمل مديريات بحر الغزال والامتوائية وأعلى النيل ، في مساحة تقارب ربع المساحة الكلية للسودان ، ويعيش عليها ثلاثة ملايين نسمة أي ما يقارب $\frac{1}{4}$ سكان البلاد .

والمعروف كذلك أن حدود الجنوب ليست حدودا عرقية ، ذلك أن بعض القبائل مثل الزاندي والأشولي واللانوكا والتاكانا والأفوك ، ينتشر أفرادها على الحدود ، بل يتسربون أحيانا إلى خارج البلاد .

كما أن بعض القبائل التي تعيش بالجزء الشمالي من أعلى النيل وبحر الغزال ، تنتشر وتسرب إلى ما وراء خط عرض ١٠° ، لذلك لا نستطيع القول بأن حدود جنوب السودان حدود طبيعية ، بل خطوط رسمتها السياسة الاستعمارية الإنجليزية لتتلاءم مع مخططاتها المعروفة ، مثلها في ذلك مثل الحدود المصرية السودانية في الشمال .

والواقع أن الحكومة البريطانية ، وضعت خطة لفصل الجنوب عن الشمال ، وبدأت في تنفيذها عمليا منذ ١٩٢٠ ، فوضعت ضمن المناطق المقفولة في عام ١٩٢٢ ، وحرمت على أبناء الشمال اللجوء إليه إلا بتصاريح ، مثلهم في ذلك مثل أي أجنبي آخر ،

وفي عام ١٩٣٠ وضعت الحكومة الانجليزية في السودان مبادئ أساسية لتوجيه سياسة الجنوب ، تتلخص في الآتي :

- ١ - انشاء وحدات قبلية في الجنوب ، تعتمد على تنظيم يستند على العرف والتقاليد والتراث الفكري القبلي .
- ٢ - التخلص من الإداريين والموظفين والمهنيين الشماليين تدريجاً على أن يحل أبناء الجنوب محلهم .
- ٣ - استخدام اللغة الانجليزية للتفاهم حينما يتعذر استخدام اللهجات المحلية .

وبدأت السنوات التالية تنفيذاً دقيقاً لتلك المبادئ ، وسيراً حثيثاً على طريق الانفصال ، وقد حظيت هذه المبادئ من جانب الإداريين البريطانيين في الجنوب بالارتياح الشديد ، وأخذوا ينفذونها بحماس منقطع النظير .

منذ ذلك الوقت ، بدأت السلطات الانجليزية في الجنوب تشجع التجار الشماليين بالرحيل عن البلاد ، وكانت تستمر وراء أسباب غير حقيقية بالمرّة ، منها أن التجار العرب يفادرون الجنوب بأرادتهم الحرة بسبب ضعف الأرباح .

والواقع كان عكس ذلك ، وهو التخلص من كل أبناء الشمال ، وخلق طبقة جديدة من التجار السودانيين الجنوبيين .

وللاسف لم يكن من اليسير أن يسد الفراغ التجاري الذي تركه رحيل التجار الشماليين ، حيث لم يستطع أن يحل محلهم تجار من الجنوب إلا بعد سنوات طويلة ، مما أدى إلى تعثر تطوير الاقتصاد النقدي بالجنوب بسبب تلك السياسة .

كما وقفت الحكومة حجر عثرة في الاتصال بين قبائل الجنوب وجيرانهم من القبائل العربية .

فقد منع الاداريون البريطانيون جميع سكان دارفور وكردفان من دخول مديرية بحر الغزال ، كما حظر على أهالي بحر الغزال دخول تلك المديريتين ، وقللوا الى أقصى حد من الاجتماعات التقليدية التي كانت تتم بين الدنكا والقبائل العربية في المراعي المجاورة لبحر العرب ، وطلبوا من الدنكا الذين كانوا يقطنون في الشمال العودة لوطنهم الأصلي حتى يمكن أن يتم انفصال واقعي وحقيقي ، وطبق نظام لجوازات المرور مماثل لما كان متبعاً بجنوب أفريقيا للحد من الصلات بين الشمال والجنوب (٦٧) .

وتنفيذا لتلك السياسة نصح الاداريون الانجليز ، الرؤساء ونواب الرؤساء بالتخلي عن أسمائهم العربية والزي العربي كذلك ، بل صدرت الأوامر للتجار ألا يعرضوا للبيع أى ملابس اعتاد أبناء الشمال ارتداؤها .

وكان من غير المسموح به أيضاً تقليد العادات العربية مثل الختان ، كما منع الزواج بين الشماليين والجنوبيين ، بل استبعدوا المسلمين من قوات الشرطة في الجنوب ، وأحلوا محلهم قوات اجنبية ، وكانوا يفضلون ارسال غير المسلمين للعمل في الجنوب كمدرسين أو كتبة أو فنيين وذلك لمحاربة الثقافة العربية وللحد من نشر الاسلام ، مما ترتب على ذلك اعاقا التطور في الجنوب .

والواقع أن محاربة الاسلام في الجنوب سارت خطوة بعد أخرى مع محاربة اللغة العربية إذ لم يكن يسمح للجنوبيين المسلمين بممارسة شعائهم الدينية علناً ، وسمحت الحكومة للمبشرين

المسيحيين ببناء مركز للارسلاليات بالقرب من (راجا) منعا لانتشار الاسلام واللغة العربية .

وعقدت في الفترة ما بين ١٩٣٣ - ١٩٣٨ عدة اجتماعات بين الارسلاليات ومندوبين عن مصلحة المعارف ، بغرض مضاعفة التسهيلات والمساعدات للارسلالية ، ومن أجل اصلاح نظام التعليم بما يتفق وسياسة الحكومة الخاصة بالجنوب .

ونتيجة لذلك، زادت اعانات الحكومة المالية من ٧٦٠٥ جنيهات عام ١٩٣٣ الى ٩١٥٥ جنيهات عام ١٩٣٧ الى ٢٩٠٣٦ جنيهات عام ١٩٤٦ ، وهو رقم ضخم بالنسبة لميزانية التعليم في كل القطر ، وزاد تبعا لذلك عدد المدارس الاولى والمهنية في الجنوب .

وجاء في المخططة السرية لاجتماع المديرين السنوى عام ١٩٤٥ ، ما يؤكد النية المبيتة لفصل الجنوب وصيفه بصيغة تبعد بينه وبين الشمال ، والاتجاه به الى أن يكون قطرا غريبا اجنبيا في كل شيء ، فقد قال مدير المعارف آنذاك ما نصه « من العبث الفصل بين التعليم والدين ، ولما كانت المسيحية اصلح لاهالي الجنوب من الاسلام ، فانه ينبغي والحالة هذه أن تكون اللغة الانجليزية هي لغة التعليم في الجنوب ، كما أنه يتحتم على الحكومة ارسال النجباء من الطلبة في الجنوب الى مدارس وكليات أوغندا حيث ترسخ عقيدتهم المسيحية (٦٨) .

والواقع ان سياسة الحكومة كانت في حاجة شديدة الى التوسع في مجال التعليم الأوسط والمهني على وجه الخصوص ، لسد الفراغ الناجم عن ابعاد الشماليين ، ولكن الارسلاليات عجزت عن تحقيق ذلك بسبب نقص المدرسين والاعانات المالية اللازمة .

عندئذ لجأت الحكومة في عام ١٩٤١ - الى انتهاج سياسة جديدة لفصل الشمال عن الجنوب تتمثل في اقامة وحدات قبلية مستقلة .

فقلبي الرغم من أنها كانت تطلق يد الارساليات التبشيرية في التعليم ، فانها كانت تنظر اليها بعين الريبة والخذر ، لأنه بينما كانت الحكومة تشجع الجنوبيين على الاحتفاظ بأسمائهم وعاداتهم القبلية ومحاربة عادات الشماليين ، كانت الارساليات من جانب آخر تشجعهم على اتخاذ أسماء ومثل مسيحية .

والواقع ان التعليم التبشيري ، كان في نظر الحكومة يغير من جذور الحياة القبلية وهو ما تحاول الابقاء عليه ، ولا يقل في خطورته عن خطورة النفوذ الاسلامي عليها ، ولذلك ظل تزايد سلطات وسلطة الارسالية الكاثوليكية بالذات سببا مؤرقا لمضاجع السلطة السياسية (٦٩) .

والواقع أن الحكومة لم تستطع تنفيذ مخططاتها في الجنوب بسهولة ، فقد كانت تجد من العقبات ما يحلها على التريث .

فعندما طالب مؤتمر الخريجين بالغاء الاعانات المالية للارساليات وتوحيد مناهج التعليم في الجنوب والشمال ، والنهوض بالبلاد بصفة عامة ، لم تجد الحكومة مفرًا من اتباع المرونة في سياستها ، مثل ما فعلت باخراج مشروع منطقة الزاندي الى حيز الوجود والى التعديل في الرواتب والمعاشات ، ولكنها كانت مصممة على سلب الجنوب عن الشمال حتى جاء عام ١٩٤٥ وكان الهدف أولا وأخيرا هو تنفيذ فصل الجنوب عن الشمال بأي طريقة .

فقد جاء في خطاب للحاكم العام ، حرره للمندوب السامي في ١٩٤٥/٨/٤ ان السياسة المتفق عليها هي العمل على أساس ان سكان جنوب السودان آقارقة زنوج يختلفون عن سكان الشمال وان واجبنا الظاهر هو الاسراع بقدر الامكان في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والثقافية صوب اتجاه افريقي زنجي ، وليس وفق الاتجاه العربي السائد بمنطقة الشرق الأوسط والذي يتفق مع صالح شمال السودان .

وعن طريق ذلك يمكن اعداد الجنوبيين لمستقبل أفضل ، سواء اكان مصيرهم الانضمام الى الشمال أو شرق افريقيا .

وفي حالة الانضمام الى الشمال ، سيكون لزاما على الجنوبيين باعتبارهم أقلية تقديمية التصدى لآى تفول من جانب عرب الشمال ، وفي حالة الانضمام الى بلدان افريقيا ، فانه يتعين عليهم بذل جهود كبيرة للحاق بالأقطار المتقدمة في شرق افريقيا (٧٠) .

وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك ، ولم تخطر مصر بتلك السياسة على الاطلاق ، كما لم تعلنها على الراى العام ، خوفا من احراج حكومة السودان في مواجهة الحكومة المصرية .

ولكن هذه السياسة ، سرعان ما كشفها مؤتمر الخريجين واخذ ينلد بها ويشهرها على الملأ ، فاضطرت الحكومة الى اعادة النظر فى سياستها ، لتهدئة مخاوف الشماليين من فصل الجنوب عنهم .

فوضع الحاكم العام مذكرة ، تضمنت ثلاثة حلول لتلخص فيما يلى :

- ١ - ضم الجنوب الى الشمال .
- ٢ - ضم الجنوب الى شرق أفريقيا .
- ٣ - ضم أجزاء من الجنوب الى الشمال ، وضم الجزء الآخر الى شرق أفريقيا .

ولكن هذه الحلول لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب :

- ١ - اصرار أبناء الشمال على ضرورة وحدة السودان .
- ٢ - انتقاد الحكومة المصرية للسياسة الانجليزية التي تهدف الى فصل جنوب السودان عن شماله .
- ٣ - عدم رغبة شرق أفريقيا بانضمام جنوب السودان اليه تحاشيا من مشاكله (٧١) .
- ٤ - رغبة أبناء السودان في المؤتمر الادارى في أن تضم الجمعية التشريعية المزمع تكوينها أبناء الجنوب والشمال معا (٧٢) .

ومما هو جدير بالذكر ، ، أنه عندما نشرت وثائق المؤتمر الادارى الأول عام ١٩٤٧ ، أرسل أربعة عشر ادرائيا بريطانيسا عريضة للسكرتير الادارى ، عبروا فيها عن عدم اقتناعهم بتوصيات المؤتمر ، وطالبوا بعقد مؤتمر ادرارى للجنوب ، واقترحوا تكوين مجلس استشارى لحماية مصالحه وتوفير الضمانات لعدم تنفيذ أى قانون يصدر فى الجمعية التشريعية الا بعد موافقة الحاكم العام الذى يستشير من آن لآخر المجلس الاستشارى الخاص بالجنوب .

وكانوا يرون أن الحكم الذاتى أو الفدرالى ، هو انسب السياسات التي تضمن تحقيق مصالح الجنوب .

وفى سبيل استبعاد هذه المخاوف وحصر آراء السودانيين الجنوبيين ، وافق السكرتير الادارى على عقد مؤتمر جوباً فى ١٢ ، ١٣ من يونيو ١٩٤٧ ، وحضره مديرو الادارات الجنوبية الثلاث ومدير شئون الخدمة وسبعة عشر زعيماً ومثلياً من الجنوب وستة من أبناء الشمال (٧٣) .

وقام الاداريون البريطانيون بحملة واسعة وسط الأعضاء الجنوبيين لاغرائهم بتأييد فكرة انشاء مجلس استشارى للجنوب .

وعلى أية حال ، فقد تمخض المؤتمر عن الأفكار التالية :

١ - اعترف جميع الأعضاء ماعدا عضواً أو عضوين من زعماء الاستوائية بأن الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب ضرورة لا بد منها .

٢ - الموافقة على أن الجنوب لا يستطيع أن يستقل بشئونه، كما أنه لا يرغب فى الاتحاد مع أوغندا .

٣ - اذا تحقق فصل الجنوب عن الشمال ، فسيلحق ضرراً جسيماً بكل منهما سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية .

٤ - ذكر الجنوبيين لواقع تخلفهم اقتصادياً وحضارياً .

وهكذا اطاحت نتائج المؤتمر بأحلام الاداريين الانجليز فى ايجاد فكرة الاقليمية أو الفدرالية أو قيام مجلس استشارى مستقل بالجنوب ، بل فضلوا الاندماج مع اخوانهم الشماليين فى وحدة السودان (٧٤) .

والواقع ان نتائج مؤتمر جوبا ، كان ضربة ليست فقط
للإداريين البريطانيين في الجنوب وبالتالي السياسة الانجليزية تجاه
السودان بصفة عامة ، ولكن أيضا ضربة للإرساليات التبشيرية ،
فقد أصر أول وزير سوداني للمعارف بعد انشاء الجمعية التشريعية
على توحيد السياسة التعليمية في جميع أنحاء القطر ، وأن تكون
اللغة العربية هي اللغة الوحيدة للتعليم .

وهكذا استطاع أبناء السودان - شماله وجنوبه - أن يفوتوا
على الاستعماريين فرصة التسلل لتمزيق وحدة التراب السوداني
وأن يقفوا صفا واحدا بهدف المحافظة على وحدة الأمة السودانية
ووحدة أراضيها .

الهوامش

- (١) محمد عوض محمد : الاستعمار والمذاهب الاستعمارية ، ص ٤٩ .
- (٢) زاهر رياض : الاستعمار الأوروبي لأفريقيا : ص ٣١ .
- (٣) شوقي الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، ص ٦٣٣ .
- (٤) شوقي الجمل : تاريخ السودان وادي النيل ، ج ٢ ، ص ٢٤ .
- (٥) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ .
- (٦) محمد أحمد محبوب : الحكومة للحلية في السودان ، ص ٦٢ - ٦٣ .
- (٧) Henderson, K.D.D. : Survey of the Anglo-Egyptian Sudan, pp. 13-14.
- (٨) شوقي الجمل : مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٦ .
- (٩) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٩٥ .
- (١٠) Fabunmi, L.A. : Op Cit., p. 175-177.
- (١١) يحيى محمود مصطفى : السياسة الزراعية في السودان سياسيا واقتصاديا وكذلك سعد الدين فوزي : جوانب من الاقتصاد السوداني .
- (١٢) كانت هذه الشركة هي إحدى الشركات البريطانية التي ألفت لاستغلال موارد السودان بعد أن فرض الإنجليز أنفسهم عليه ، ويرجع تأليف هذه الشركة إلى عام ١٩٠٤ حينما زار السودان مفكر أمريكي هو لي هنت Leigh Hunt وعاد مقتنعا بصلاحية السودان لزراعة القطن ، واستطاع هذا الأمريكي الطموح أن يحصل بواسطة اللورد كرومر على مساحة عشرة آلاف فدان من أراضي الحكومة لتجربة هذه الفكرة ، كما استطاع أن يجتنب رؤوس الأموال البريطانية للاشتراك في المشروع وتأليف شركة نقابة الزراعات السودانية .
- (١٣) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .
- (١٤) يسرى عبد الرازق الجوهري : جمهورية السودان ، ص ٦٦ - ٦٧ .
- (١٥) Fabunmi, L.A., Op. Cit., p. 179.

- (١٦) يسرى عبد الرازق الجوهري : مرجع سابق ، ص ٧٨ .
 وكذلك محمد محمود الصياد وسموى : مرجع سابق ، ص ٢٩٠ - ٢٩٢ .
- (١٧) Jackson, H. C. Sudan Days and Ways, p. 252.
- (١٨) مآسى الانجليز فى السودان ، ص ٧٦ - ٧٧ .
- (١٩) Henderson, K.D.D. : Op. Cit., p. ٤١.
- (٢٠) محمود الصياد ومحمد سموى : مرجع سابق ، ص ٤٠٤ .
- (٢١) Duncan, J.S.R. : The Sudan, A record of Achievement
 p. 219-220.
- (٢٢) Huslop, John : Sudan Story, p. 55.
- (٢٣) Jackson, H. C. : Sudan Days and Ways, p. 253.
- (٢٤) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٦١ .
- (٢٥) الصياد وسموى : مرجع سابق : ص ٤٥٠ .
- (٢٦) محمد أحمد محبوب : مرجع سابق ، ص ٧٤ .
- (٢٧) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .
- (٢٨) مآسى الانجليز فى السودان ، ص ٣٠ .
- (٢٩) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 224-225.
- (٣٠) Hyslop, John : Sudan Today, p. 11.
- (٣١) Holt, P.M.A. A Modern History of Sudan, p. 197-198.
- (٣٢) محيى الدين صاير : حديث فى جريدة الجمهورية المصرية عدد ٨ يناير ١٩٧٠ .
- (٣٣) Henderson, K.D. Op. Cit., p. 18-19.
- (٣٤) Hyslop, John : Op. Cit., p. 23.
- (٣٥) مكى شبيكة : السودان عبر القرون ، ص ٥٢١ - ٥٢٣ .
- (٣٦) زاهر رياض : مرجع سابق : ص ٢٦٤ .
- (٣٧) Holt, P.M. : Op. Cit., p. 141.
- (٣٨) Duncan, J.S.R. : The Sudan's Path to Independence,
 p. 145.
- (٣٩) Henderson, K.D.D. : Op. Cit., p. 546-547.
- (٤٠) Muddathir Abd Al-Rahim : Imperialism and Nationalism. In the Sudan, p. 117-128.
- (٤١) Hilt, P.M. : Op. Cit., p. 143.

- Henderson, ū.D.D. : Op. Cit., p. 552. (٤٢)
- Ibid, p. ٤40. (٤٣)
- Macmichael, Sir Harold. : The Sudan. p. 192. (٤٤)
- Shibieka, Mekki : The Independent Sudan, p. 483. (٤٥)
- Hyslop. John : Sudan Story, p. 62. (٤٦)
- Macmichael, Sir, Harold. Op. Cit., p. 211-212. (٤٧)
- M. Abd-Al-Rahim : Imperialism and Nationalism in the Sudan, p. 128. (٤٨)
- (٤٩)
- عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ١٢١ . (٥٠)
- Holt. p.m. : Op. Cit., p. 147. (٥١)
- Duncan. J&S.R. The Sudan A Record of Achievement, p. 208. (٥٢)
- M. Abd-El-Rahim : Op. Cit., p. 157-158. (٥٣)
- الكتاب الأخضر ، ص ١٢٨ - ١٣٦ . (٥٤)
- عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٢٤٣ . (٥٥)
- الكتاب الأخضر : ص ١٨٦ - ١٨٧ . (٥٦)
- الكتاب الأخضر ، ص ١٨٦ - ١٨٧ . (٥٧)
- عبد الرحمن الرافعي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ - ٢٤٨ . (٥٨)
- Mekki, Shibieka : Op. Cit., p. 485. (٥٩)
- Holt. p.m. Op. Cit., p. 152. وكذلك (٦٠)
- زاهر رياضي : مرجع سابق ، ص ٢٧٥ . (٦١)
- Abd El-Fattah. J.S. Baddour, Sudanese Egyptians (٦٢)
- Fabunmi, L.A. Op. Cit., p. 232. (٦٣)
- Duncan. J.S.R. : Op. Cit p. 226-267, (٦٤)
- وكذلك زاهر رياضي : مرجع سابق . (٦٥)
- Duncan, J.S.R. : The Sudan's Path to Independence p. 151. (٦٦)
- Mekki, Shibieka. : Op. Cit., p. 478. (٦٧)
- سماعك ذلك بالتفصيل من الباب الأخير . (٦٨)
- Abd El-Fattah, I.S. Baddour, Op. Cit., p. 147-148. (٦٩)
- محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان ، ص ٨٥ . (٧٠)
- ماضي الانجليز في السودان ، ص ٢٢ . (٧١)

(٦٩) عندما غزت إيطاليا الحبشة في عام ١٩٣٦ وعدت الفاشية خطرا على أمن السودان ، شرعت الحكومة في النظر لوجود آباء فيرونا الايطاليين بغية الرقابة والمنزلة ، فأجريت اتصالات بالفاشيكان ووافق على استبدال آباء ميل ميل الناطقين باللغة الانجليزية بهم .

(٧٠) محمد عمر بشير : مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٧١) Hyslop. John. Sudan Today, p. 31.

(٧٢) الكتاب الأخضر ، ص ١٢٨ - ١٤٠ .

(٧٣) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

(٧٤) فريد عمر بشير : مرجع سابق ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

--- الباب الرابع

موقف حكومة الثورة في مصر من قضية السودان

والر ذلك على العلاقة بين البلدين الشقيقين
وعلى مستقبل السودان نفسه

الفصل الأول :

نظرة عامة على أسباب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

الفصل الثاني :

المباحثات المصرية البريطانية عام ١٩٥٢/٥٣ حول مسألة السودان

الفصل الثالث :

اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

الفصل الأول

نظرة عامة على أسباب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

يستحسن أن نلقى نظرة عامة على الأسباب التي أدت الى قيام ثورة ٢٣ يوليو قبل أن نتناول المباحثات ، المصرية - البريطانية التي أنهت مسألة السودان ، ومن ثم جلاء القوات البريطانية عن منطقة القنال ، لنرى حالة مصر في ذلك الوقت ومدى انعكاس هذه الحالة على مسرح العلاقات المصرية - البريطانية . وتأثير ذلك على قضية السودان وادى النيل .

رأينا في نهاية الباب الثانى ، كيف أن مصر عاشت أياما حالحة في فترة من أدق فترات تاريخها ، حيث كان شعب وادى النيل يتطلع فيها الى تحقيق الجلاء والوحدة ، وكيف كان الملك فاروق يمعن فى امتهان السلطات الدستورية ، ويتدخل تدخلا غير دستوري فى كل أمور الحكم .

ولكن بينما كانت الأمور فى مصر تسير من سىء الى أسوأ وبات الشعب فى قلق خوفا على مستقبل البلاد ، قامت قوات الجيش المصرى فى صبيحة يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واحتلت مرافق القاهرة وشوارعها ، واستمع الشعب الى بيان الثورة الأول ينطلق عبر الأثير محددا الأهداف ، موجزة فى العبارات التالية :

السياسة المصرية - ١٧٧

« اجتازت مصر فترة عصبية في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون في هزيمتنا في حرب فلسطين وأما فترة ما بعد الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتأمر الحونة على الجيش وتولى أمره اما جاهل أو خائن أو فاسد حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال ننق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولابد أن مصر كلها ستلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب » (١) .

والواقع ان الشعب شارك القوات المسلحة من أول لحظة في التطورات الجديدة ، وظل كل شاغله متابعة الأحداث يتجاذبه عاملان هما :

١ - عامل الرجاء في نجاح تلك الثورة كي تحقق أهدافها من حيث إقامة حياة حرة كريمة .

٢ - وعامل الاشفاق عليها من عوامل الفساد والخيانة ودسائس القصر ومؤامرات الاستعمار .

وفي ٢٤ يوليو أذاع اللواء محمد نجيب بنفسه بيانا آخر موجها إلى كل أبناء وادي النيل ليقضى على ما ينشره خصوم الوطن من شائعات مفرضة حقيرة ، وليطمئن الشعب على نجاح الحركة المباركة .

وفي ٢٦ يوليو وجهت قيادة الجيش انذارا للملك فاروق بالتنازل عن العرش جاء فيه :

« انه نظرا لما لاقتته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعيبكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك ، حتى أصبح الخونة والمرتشون ، يجلدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير . ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعمها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر ، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة .. وطلب الانذار من الملك التنازل عن العرش لولى عهده « أحمد فؤاد » وحمله كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج » .

وفى الحقيقة قد امتزج هذا الخبر بالفرح والاعتباط من جانب الشعب الى أبعد الحدود حيث وجد فى التخلص من الملك الطاغية متنفسا لألامه التى يعيش فيها .

والواقع ان الجيش أعلن ولاءه للنضال الشعبى منذ الليلة الأولى لقيام الثورة ، ومن ثم فتح المجال للتغيير ، وصنع فى نفس الوقت أثرين هائلين هما :

١ - لقد سلبت قوى الاستغلال الداخلى اداتها التى كانت تهدد بها ثورة الشعب .

٢ - سلخ النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر أن يصد عنه ضربات الخيانة والفساد (٢) .

نستشف من تلك البيانات ، أنها لا تطالعنا الا بالأسباب الظاهرية أو الجزئية للثورة، وخلصتها أن قادة الثورة قد ثاروا على فساد نظام الجيش ، ذلك الفساد الذى كان من أسباب الهزيمة فى حرب فلسطين ، وأنهم اعتزموا تطهير جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور ، ورات قيادة الثورة أن ذلك الفساد يتجسد فى شخص الملك فاروق وحاشيته بصفة خاصة ، ومن ثم جعلت هدفها منذ البداية التخلص منه .

فالثورة اذن بحسب ما يظهر من تلك البيانات ، كانت ثورة على الفساد وثورة على الملك الذى أشاع هذا الفساد فى محيط الجيش وفى أداة الحكم عامة .

ولكن يبدو أن هذه العوامل هى بعض أسباب الثورة لا كلها ، وأن أسبابها أعم وأعمق من ذلك بكثير .

فقد جاء فى كتاب فلسفة الثورة ، أن ثورة ٢٣ يوليو لم تقم بسبب النتائج التى أسفرت عنها حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ولا بسبب الأسلحة الفاسدة التى راح ضحيتها الكثير من الضباط والجنود ، ولا بسبب أزمة انتخابات نادى ضباط الجيش ، إنما الأمر كان أبعد من هذا وأعمق أغوارا ، وكانت هذه عوامل مساعدة استحدثت الجيش على الاسراع فى طريق الثورة ولكن لم تكن هى الأصل والأساس (٣) .

وقال الرئيس أنور السادات كذلك حول قيام تلك الثورة « لقد أثبت الزمن والتجربة أن الاستبداد يشبه الفوضى فى أن كليهما ينتهى بتدمير القيم الحضارية – العدل والأخلاق والمنطق – فالدولة التى لا تهتم بمصالح رعاياها ، لا تصبح دولة ومن حق

الجماهير أن تتصرف طبقا للقانون الطبيعي ، ومن حقهم أن يقبلوا الاستبداد والخيانة أو أى شيء يهدد كيان مجتمعهم ، فالشعوب هي التي تقيم الحكومات وترسم حدود سلطاتها ، وقد فشل الزعماء المصريون السابقون في أداء واجباتهم ، فانتقلت سلطتهم الى الشعب ، واستعاد الشعب سيادته ، لقد ثار المصريون على ما قام به الانجليز تحت قيادة كرمويل ، وبما قام به الأمريكيون عام ١٧٧٦ والفرنسيون عام ١٧٨٩ (٤) .

اذن فالأسباب التي وردت في البيانات الأولى من قيام الثورة لا تكشف الا عن السطح فقط، وأما ما تحت السطح فما زال في حاجة الى التنقيب والبحث ، وان الزمن لكفيل بالكشف عنها .

على أية حال ، نستطيع القول بأن ثورة ٢٣ يوليو ثورة عامة وأسبابها عامة ، ولئن كان قادتها من ضباط الجيش فانهم في أسباب الثورة كانوا يعبرون عن أحاسيس الشعب واتجاهاته ويترسمون خطواته في تحديد أهدافه منها .

وفي الحقيقة أن هذه الثورة لا تختلف عن الحركات الشعبية التي سبقتها ، فقد ثار الشعب المصري أكثر من مرة لأسباب داخلية أو قومية ، ولكن كان نجاحه ضئيلا لبدائية الطرق التي كان يعتمد عليها ، أما ثورة ٢٣ يوليو فقد أخذت بالفن الحديث للثورات التحررية ، وجعلت من قوة الجيش أداة للعمل والتنفيذ ، تساندها في ذلك القوى الشعبية خاصة وقد تلاقت الأهداف المشتركة .

ولا بأس من أن نلقى نظرة سريعة على الأسباب المهمة التي أدت الى قيام تلك الثورة .

اولا : اسباب سياسية :

- ١ - سخط الشعب من مشاهنة الاحتلال البريطاني جائئا على أرض الوادي ، ومراوغة بريطانيا في كل ادوار المفاوضات في تحقيق الجلاء ووحدة وادي النيل وعزمها على فصل السودان عن مصر ، وضحه الى ممتلكاتها في الجنوب .
- ٢ - استغلال البلاد سياسيا وعسكريا واقتصاديا .
- ٣ - التسلط على ادارة الحكم وضرب الحركات التحررية والثورية بمختلف وسائل التنكيل ، مثلما فعلت بحركة عمر مكرم الذي نادى بحق الشعب في الحرية والسيادة وحركة أحمد عرابي وثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول .
- ٤ - السيطرة على الجيش وازعاف مصر وتجريدها من القوة الحربية بصفة عامة .
- ٥ - ربط البلاد بالدولة المستعمرة بالتحالف الابدي عن طريق معاهدة ١٩٣٦ .
- ٦ - التصدي للاحرار بالسلاح وسفك دماء الذين كانوا ينادون بالجلاء والوحدة ، وليس بعيد عن الأذهان الشهداء الذين سقطوا صرعى برصاص الاحتلال في منطقة القنال رجلا ونساء شبايا وشبية ، هذا بجانب ضحايا شباب الجامعة في حادثة كوبرى عباس وخلافه (٥) .
- ٧ - انشاء دولة اسرائيل على أرض فلسطين وما نتج عن ذلك من حرب عام ١٩٤٨ .

٨ - عبث فاروق وتماديه هو وحاشيته في افساد اداة الحكم والانحذار به الى الخضيض والاساءة الى سمعة مصر في الخارج والداخل .

٩ - تفكك الأحزاب السياسية ، وتكالبها على كرسى الحكم .

هذه الأسباب مجتمعة جعلت قادة الثورة يستشعرون الواجب الوطنى فى أن يعملوا على انقاذ البلاد مما آلت اليه ، وتعاهدوا على تحريرها من الاستعمار الأجنبى ومن فاروق وحاشيته فى نفس الوقت .

ثانيا : أسباب الاقتصادية

كانت الأحوال الاقتصادية فى البلاد فى أوائل عام ١٩٥٢ مما يحفز النفوس الى الانقضاض والثورة والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر الذى شمل السواد الأعظم من الشعب .

حقيقة أن البلاد خطت خطوات لا بأس بها منذ الحرب العالمية الأولى فى مجال التقدم الاقتصادى ، واضطرد هذا التقدم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وحقيقة تعددت المنشآت الصناعية وتقدمت تقدما ملموسا ، ولكن رغم ذلك لم يتناسب هذا الصل مع الزيادة المستمرة فى عدد السكان عاما بعد عام ، وظلت البلاد ومازالت - رغم امكاناتها العديدة - تعد من البلاد النامية .

فاذا ألقينا نظرة على الميزان التجارى فى السنوات السابقة على الثورة ، نجد أن الواردات كانت أكثر من الصادرات ، معنى ذلك أن الزيادة تعتبر ديناً على مصر للدول الأجنبية، فقد بلغ ذلك

العجز ١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٤٦ ، ٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٤٨ ، ٣٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٠ ، ٣٩ مليون جنيه فى عام ١٩٥١ ، كما أن ميزانية الحكومة نفسها قد أصابها العجز ، فقد بلغ ذلك العجز ٢٥ مليون جنيه فى أوائل يناير ١٩٥٢ (٦) .

هذا بالإضافة الى سيطرة الاستعمار الانجليزى والنفوذ الأجنبى عامة على حالة البلاد الاقتصادية والمالية .

وقد كانت أبرز مظاهر الفقر فى البلاد ، انخفاض مستوى المعيشة بين المواطنين اذا قيس بمستوى البلاد الأخرى ، وقد أدى ذلك بدوره الى زيادة السخط والتذمر ، والرغبة فى التغيير الشامل فى نظام الحكم والتخاض من السيطرة الأجنبية .

ثالثا : اسباب اجتماعية :

على أن الحالة الاجتماعية كانت هى الأخرى تحت على قيام الثورة وكان من أبرز مظاهرها فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب .

فقد كانت هناك فروق شاسعة فى مصادر الدخل بين بعض الأفراد والبعض الآخر ولم تعمل الحكومات على تقليل تلك الفروق والتقريب بين طبقات المجتمع ، لأن أغلب الحكام كانوا منحدرين من أسر اقطاعية ، وكان يهتم فى المقام الأول المحافظة على أملاكهم وثرواتهم .

والواقع ان الذين كانوا يستحوذون على ثروة البلاد كانوا ممثلين بصفة خاصة فى القصر وبعض العائلات الحاكمة وصاحبة النفوذ ، وكانت البلاد تشكو من الشكوى من سوء توزيع ملكية الاراضى الزراعية بصفة خاصة .

ويظهر ذلك جليا من القساء نظرة على عدد الملاك ومقدار ما يملكون ، فقد كانت مساحة الأرض المزروعة قبل الثورة ٩٦٢٠٦٦٢ هـ فداناً ، وكان مجموع ملاكها ٢٦٦١ ر ٢٧٦٠ مالكا، وكان منهم ٢٨٠ مالكا فقط يملكون ٥٣٨٤٠٠ فدان أى ٧٪ من مساحة الأراضي المزروعة كلها ، بل إن ٦١ مالكا من ٢٨٠ يملك كل منهم أكثر من ألفي فدان ومجموع ملكياتهم ٢٧٧٢٥٨ فداناً (٧) .

وبمقتضى هذا التوزيع كانت تعيش قلة قليلة من الشعب فى ببحوحة من الرخاء ، بينما يعيش السواد الأعظم على الكفاف .

لذلك كان من أول الأهداف الاجتماعية التى نفذتها الثورة بعد قيامها هو تحديد الملكية الزراعية ، وصدر بذلك قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ الذى قضى بتحديد نصيب الملكية الزراعية للفرد الواحد بمائتى فدان وجعله ساريا على جميع الملاك الموجودين وقت صدوره .

هذه هي حالة مصر قبل قيام الثورة ، الأمر الذى جعل بريطانيا لا تغير من سياستها الاستعمارية تجاه وادى النيل ، وتشتط فى تمسكها بالسودان والانفراد به ، لأنها لم تكن تتوقع اليوم قريبا لانفجار ثورة بالبلاد تطيح بكل الأنظمة السابقة وتنهج سياسة جديدة تجاه شعب الوادى تخالف السياسات السابقة ، وتفتح صفحة بيضاء ناصعة يسجل عليها التاريخ العلاقات الطاهرة والنظيفة من دنس الاستعمار بين الشعبين الشقيقين فى مصر والسودان .

الفصل الثانى

المباحثات المصرية البريطانية عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣

حول مسألة السودان

بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نجحاً أذهل كل الدوائر الأجنبية خاصة الدوائر البريطانية ، قطع السفير البريطانى أجازته وعاد مسرعاً الى مصر يحمل رسالة تحية من انطونى ايدن Eden وزير الخارجية البريطانية الى المهد الجديد ، وفى نفس الوقت زادت انجلترا من عدد جنودها فى منطقة القناة .

ويبدو أن زيادة عدد القوات البريطانية فى القناة ، كان بمثابة جس نبض الثورة لمعرفة اتجاهاتها ونوع المعاملة معها .

ولكن الثورة المصرية احتجت بشدة على هذا العمل ، وانتهى الأمر بأن تمت مقابلات بين على ماهر رئيس الوزارة حينذاك والسفير البريطانى السير رالف ستيفنسون Ralph Stevenson اعلن هذا الأخير على أثرها ان حكومة بريطانيا لا تنوى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، وأنها ترغب فى توطيد علاقات الصداقة معها .

على أية حال ، بعد أن قبضت الثورة على زمام الأمور فى البلاد بدأت تدير البصر حولها لتقف على ما يدور خارج حدودها

الضيقة ولتبحث فى وضعها وظروفها الجديدة ، ولتعلم من أين تجيء التيارات التى تؤثر فيها ، وكيف يمكن أن تعيش مع غيرها وما هو مجالها الحيوى وميدان نشاطها ودورها الايجابى فى هذا العالم المضطرب ؟

فكان السودان الشقيق هو أقرب مكان سقط عليه بصرها ، فالسودان له مكانة خاصة وفريدة بالنسبة لمصر ، فبالإضافة الى عروبتة وافريقيته وهما صفتان تشترك مصر فيهما معه ، فان الطبيعة نفسها زادت على ذلك بربطهما الى الأبد برباط النيل الذى يعتبر عصب الحياة لكل منهما ، وانبعثت على ضفافه الحضارات المشتركة منذ أقدم العصور .

وقد وجدت الثورة ان الخلاف مازال على أشده بين مصر وبريطانيا بسبب عدم حل مسألة السودان التى اتخذتها (بريطانيا) ذريعة فى تأخر الجلاء عن مصر .

فأرت أن تعالج هذه المشكلة قبل مشكلة الجلاء ، حتى تنفرغ نهائيا لمواجهة بريطانيا لا فى مصر وحدها بل فى منطقة الشرق العربى كله .

ويبدو أن الثورة قد أيقنت ان المسألة الآن لم تعد (حق مصر فى السودان) ولم تعد مسألة علاقات تاريخية بين البلدين فحسب ، اذ أن ما من بريطانى مستول الا ويتمنى أن تردد حكومة مصر هذه الكلمات ، وأن يطلقها قوة حاسمة ليتخذ منها دعامة لدايمته المسمومة فى السودان ومعولا لهمم العلاقات الأخوية بين الشعبين .

والواقع ان السودانيين أنفسهم أخذوا ينفرون من تلك الدعاية ، وأصبحت لديهم الرغبة فى تقرير مصيرهم، وأن يشتركوا مع أشقائهم المصريين - على نفس المستوى - لتخلص من الاستعمار

البريطاني من على أرض الوادى شماله وجنوبه ، ومن ثم يفتح باب العلاقات الطيبة بينهما على مصراعيه للفائدة المشتركة .

وبعد أن درست الثورة الوضع من جميع جوانبه ظهر أمامها طريقان لا ثالث لهما :

الأول : أن تستمر حكومة الثورة فى السياسة القديمة التى جرت عليها الحكومات السابقة من معارضة الدستور الذى أراد الحاكم العام تطبيقه فى شهر نوفمبر ١٩٥٢ والذى بمقتضاه يمنح السودان الحكم الذاتى ، ثم يعلن بعد فترة وجيزة استقلال زائف للسودان، وتستطيع إنجلترا حينئذ بمعاونة حلفائها من تسجيل هذا الاستقلال ، ولكنها تبقى فى السودان كحليفة له كما بقيت فى مصر بعد اعلان الاستقلال مدة طويلة ، وهذا الطريق كان سيترتب عليه دون شك أن تواجه مصر بعد شهور قليلة ، السودان منفصلا عن مصر ومستقلا استقلالا زائفا وخاضعا لحكم إنجلترا واحتلالها ، وهذا ما تحاربه الثورة بكل قواها .

الثانى : أن تركز حكومة الثورة الجهود لتعديل مشروع الدستور بحيث يكفل أكبر قسط من السلطات للشعب السودانى وحكومته بدلا من الحاكم العام ومعاونيه ، والاصرار على خروج الانجليز من السودان فى أقرب فرصة ممكنة ليقرر شعب السودان بعد ذلك مصيره بمحض اختياره بعد زوال كل أثر للانجليز .

ولم يتردد مجلس قيادة الثورة فى قبول الطريق الثانى، وحدد الأهداف التى يتعين الوصول إليها وهى :

١ - الاعتراف بحق السودان فى تقرير مصيره ووقف سياسة استبداء بريطانيا فى أمور علاقة مصر بالسودان ، فهذه الأمور لا تملك بريطانيا قانونا وشرعا أمر البت فيها .

٢ - زوال الحكم الانجليزى المدنى والعسكرى من السودان شرط أساسى لممارسة السودانيين لحق تقرير مصيرهم .

٣ - العمل على تعديل مشروع الدستور المقدم من الحاكم العام ليضمن أكبر قدر ممكن من السلطات للسودانيين خلال فترة الانتقال التى تمهد لتقرير المصير (٨) .

وقد كان الوفد السودانى الذى وصل الى القاهرة قبل قيام الثورة مازال بها ، ومن ثم ظل يجتمع مع قادة الثورة مبدئيا وجهة نظر السودانيين حول دستور الحكم الذاتى المقترح للسودان ، وقد توصل الوفد مع مندوب القيادة فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ الى تفاهم على النقاط الآتية كأسس للبحث بين المصريين والسودانيين :

١ - تعديل دستور الحكم الذاتى المقترح بما يحقق سيطرة السودانيين أنفسهم على الحكم الذاتى فورا .
٢ - اعتبار فترة الحكم الذاتى تصفية للادارة الثنائية وليس امتدادا لها .

٣ - زوال النفوذ الأجنبى عن البلاد وذلك عن طريق سودنة الادارة الحكومية فى السودان .

٤ - يقرر السودان مصيره فى حرية تامة ، اما باعلان استقلاله بحدوده الجغرافية الحالية عن كل من مصر وبريطانيا أو أى دولة أخرى ، واما بالارتباط مع مصر .

وفى ذلك الوقت وصل السيد عبد الرحمن المهدي الى القاهرة قادما من لندن بناء على الدعوة الموجهة اليه من قيادة الثورة ، وعقد الاجتماع الرسمى الاول بين السودانيين والجانب المصرى للتفاوض ، وتوصل الطرفان الى الاتفاق التالى :

١ - رغبة في تمكين السودان من التمتع بالحكم الذاتي تمهيدا لممارسته الحق في تقرير مصيره في حرية تامة ، اما باعلان استقلال السودان عن كل مصر وبريطانيا ، واما بالارتباط مع مصر . على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتي الكامل في السودان فورا - تكون فترة انتقال يتمكن فيها السودانيون من ممارسة حكم ذاتي كامل في جوهر محايد .

٢ - تعديل الدستور المقترح للحكم الذاتي في السودان طوال فترة الانتقال على الأسس التالية :

أولا : تتمثل السلطة الدستورية في السودان أثناء فترة الانتقال في :

(أ) الحاكم العام الحالي ، وإذا شغل منصبه ترشح بريطانيا خلفه وتعيينه مصر .

(ب) لجنة مكونة من مصري وبريطاني يعين كلا منهما حكومته ، وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان السوداني المنتخب ومحايد باكستاني أو هندي تعينه حكومته ، ويرجع الحاكم العام الى هذه اللجنة في مباشرة سلطاته التقديرية حسب التعديلات المقترحة .

ثانيا : تعديل قانون الانتخاب ، بحيث تكون الانتخابات لمجلس النواب مباشرة في كل السودان ماعدا مديريات الجنوب الثلاث : ويستثنى منها دائرة (ياي) والدوائر التي تقع فيها (واو وجوبا والملكال) التي يمكن أن يكون فيها الانتخاب مباشرا .

٣ - انشاء لجنة لمراقبة الانتخابات وتتكون من مصرى وبريطانى وأمريكى وهندى وباكستانى تعينهم حكوماتهم ، وثلاثة من السودانيين يعينهم الحاكم العام ، وينبغى أن يشرع فى الانتخابات فى تاريخ يمكن من قيام الحكم الذاتى قبل نهاية ١٩٥٢ .

٤ - انشاء لجنة خاصة لسودنة الادارة والشرطة والوظائف الحكومية ، وتتكون من عضو مصرى وآخر بريطانى تعينهما حكوماتهما ، وثلاثة أعضاء سودانيين يعينهم الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء .

ثم أعقب ذلك ابرام اتفاقية ودية (جنتلمان) بين الطرفين لحسم ما قد يعكر صفو الجو ما بين السودان ومصر حول مياه النيل والمشروعات التى ستقام عليه ومساعدة مصر للسودان فى الحصول على نصيب من المعاونة التى تدخل فى نطاق برنامج النقطة الرابعة للحكومة الأمريكية متحثة فى المؤتمرات الدولية ، وتقديم المعاونة المالية المصرية للسودان عن طريق حكومته والتمهيد بضرب أى شائعة مفرضة يقصد بها البعض افساد جو العلاقات الودية بين المصريين والسودانيين (٩) .

وقد قوبل هذا الاتفاق بكل الترحاب فى كل من مصر والسودان وكانت الخطوة التالية اجراء المباحثات بين مصر وبريطانيا (١٠) .

فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ قدمت حكومة الثورة مذكرة الى الحكومة البريطانية فى شأن الحكم الذاتى للسودان وتقرير مصيره تتضمن الآتى (١١) :

- ١ - ايمان مصر بحق السودانين فى تقرير مصيرهم .
- ٢ - تبدأ على الفور فترة انتقال تستهدف تمكن السودانين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل فى جو من الحرية والحيدة ولا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات .
- ٣ - تصفية الادارة الثنائية فى هذه الفترة واحتفاظ السودانين بالسيادة على بلادهم ابانها حتى يتم لهم تقرير المصير .
- ٤ - يمثل الحاكم العام السلطة الدستورية العليا أثناء فترة الانتقال بمعاونة لجنة من خمسة أعضاء تتكون من سودانيين وعضو مصرى وآخر بريطانى وعضو هندى أو باكستانى ترشحه حكومة كل منهم ، وتعين الحكومة المصرية هذه اللجنة الخماسية بمرسوم .
- ٥ - تشكيل لجنة مختلطة من سبعة أعضاء ، ثلاثة من السودانين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته وعضو مصرى وعضو أمريكى وعضو هندى أو باكستانى تعين كلا منهم حكومته ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى أو الباكستانى للإشراف على الانتخابات ، وتأمل الحكومة المصرية أن تبدأ تلك الانتخابات قبل نهاية ١٩٥٢ .
- ٦ - تشكيل لجنة للسودنة من عضو مصرى وعضو بريطانى وثلاثة سودانيين وذلك للاسراع فى سودنة الادارة والوظائف الحكومية ابان فترة الانتقال .
- ٧ - انشاء وظيفة وكيل وزارة سودانى ليكمل كحلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس الوزراء وتكون مهمته الاعداد لتمثيل السودان فى المؤتمرات الدولية الفنية فحسب .

٨ - تعد الحكومة السودانية على أثر انتهاء فترة الانتقال مشروعاً بقانون انتخاب جمعية تأسيسية تقدمه للبرلمان للحصول على موافقته ، ويصدق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته .

٩ - يتم انسحاب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسسه واحدة على الأقل .

١٠- تكون مهمة الجمعية التأسيسية تقرير مصير السودان واعداد دستور يتلاءم مع المصير الذى يتخذ ، فيما يتعلق بهذا المصير ، وكذلك اعداد قانون الانتخاب لبرلمان سودانى دائم .

١١- يكون تقرير مصير السودان ، أما بالارتباط مع مصر على صورة ما واما الاستقلال التام عن بريطانيا ومصر واى بلد آخر (١) .

وجلت بريطانيا نفسها بعد دراسة تلك المذكرة فى موقف حرج للغاية ، فقد كانت تظهر فى كل أدوار المفاوضات السابقة بمظهر الفارس الحريص على استقلال السودانين وحمايتهم من توغل المصريين ، وكانت تدعى امام السودانين والرأى العام اللولى أن الحكومة المصرية تعارض هذا الاستقلال خشية تدخل أجنبى من الخارج يؤثر على مصالحها فى السودان .

فالواقع أن المذكرة اربكت السياسة الانجليز مما جعلهم لا يجدون مفرأ من الخضوع لوعودهم السابقة (٢) .

على أية حال ، بدأت المباحثات الرسمية فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ بين الجانب المصرى برئاسة اللواء محمد نجيب والجانب البريطانى

السياسة المصرية - ١٩٣

برئاسة السفير الانجليزى فى مصر السير رالف ستيفنسون
Ralph Stevenson واستغرقت هذه المباحثات عشر جلسات
انتهت الى عقد اتفاق بين الطرفين فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ فى شأن
الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان . ولا بأس منلقاء نظرة
سريعة على كل جلسة مثلما اتبع فى المفاوضات السابقة قبل قيام
الثورة .

جلسة ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ :

قدم السفير البريطانى فى هذه الجلسة تصريحاً مشتركاً نيابة
عن حكومته ورجا أن تعيره الحكومة المصرية اهتماماً كافياً ، مكونا
من ست مواد ، تتعلق المادتان الأوليان منه مع مذكرة الحكومة
المصرية المؤرخة فى ٢ نوفمبر ، أما المادة الثالثة فكانت تنص على
اعتبار فترة الانتقال بمثابة فترة اعداد لانتهاء الادارة الثنائية
وليست فترة تصفية ، وكانت المادة الرابعة خاصة بتعيين لجنة
مختلطة تتولى شئون الانتخابات وتشكل من ثلاثة سودانيين يعينهم
الحاكم العام ومن عضو مصرى وعضو بريطانى وعضو أمريكى وآخر
هندى أو باكستانى، تعين كلا منهم حكومته وتكون رئاسة اللجنة
للعضو الهنذى أو الباكستانى ، وكانت المادة الخامسة خاصة بتعيين
لجنة استشارية تتولى ابداء المشورة للحاكم العام فيما يتعلق
بممارسة سلطاته وفقاً للدستور المؤقت الجديد، وتشكل من عضوين
سودانيين وعضو مصرى وعضو بريطانى وعضو هندى أو باكستانى
وكانت المادة السادسة خاصة بالعمل على اعداد الانتخابات فى
السودان منذ الآن بفض النظر عن هذه المناقشات .

كما قدم بياناً بالوظائف والاختصاصات المقترحة للجنة
الانتخابات التى يعينها الحاكم العام بناء على أمر الحكومتين ، وكذلك

كشفت ببيان الدوائر الانتخابية التي ترغب الحكومة البريطانية في المناقشة فيها على أساس أنها دوائر يصح فيها إجراء الانتخاب المباشر .

وقد رد الجانب المصرى بأنه يود أن يتلقى كشفا نهائيا حول موضوع الانتخابات، واتفق على أن يناقش في الجلسة التالية سلطات الحاكم العام في حالة الطوارئ ومسئوليته الاستثنائية تجاه الجنوب .

جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ :

أثار السفير البريطاني في هذا الاجتماع مسألة سلطات الحاكم العام ومسئوليته في الجنوب، وبدأ يراوغ في الحديث بإظهار ضرورة حماية الجنوبيين من الشماليين ، وأصر على أن يكون للحاكم العام حق حمايتهم بدعوى (أن ذكريات الماضي كثيرة والحكومة البريطانية ترى أن الجنوبيين يخامرهم الشعور بتحسين أحوالهم لو أسندت إلى الحاكم العام مسئوليته الخاصة) .

وقد اعترض الجانب المصرى على هذه التفرقة لأنها تؤدي إلى تجزئة السودان إلى شمال وجنوب، وطلب النص على تأكيد مبدأ وحدة السودان .

ثم تناولت المباحثات اللجنة الاستشارية للحاكم العام وكيفية تشكيلها ، وقد اعترض الجانب البريطانى على صدور مرسوم بتعيينها، بينما رأى الجانب المصرى أن هذه اللجنة تقيد الحاكم العام في سلطاته وهو ضمان لمصر والسودان معا ، كما أشار الجانب المصرى إلى أن التصريح المشترك لا يمكن إخضاعه لموافقة البرلمان ،

لأن التصريح يقترح انشاء البرلمان ، وكذلك الحال بالنسبة لقانون نظام الحكم ، وقد انتهت الجلسة بعد أن ذكر الجانب البريطاني انه سيناقش في الاجتماع القادم وظائف لجنة الحاكم العام وسلطاته الاستثنائية والقضائية .

جلسة ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢ :

رأى الجانب البريطاني أن النص على اخضاع سلطات الحاكم العام لتصديق اللجنة بحيث اذا لم تتفق معه في الرأي تحتم منه الرجوع الى الحكومتين ، لا يسعف في مواجهة الطوارئ العاجلة التي قد تتعرض اليها البلاد كاضراب رجال الشرطة مثلا ، وأنه يتعين أن يكون هذا الحق مطلقا ، ولكن الجانب المصري أصر على أن يكون ذلك بموافقة لجنته (لجنة الحاكم العام) .

كما أشار الجانب المصري في هذا الاجتماع الى أن المستور نفسه يهدف الى الحد من سلطات الحاكم العام وتقييدها وأن الفرض من ذلك اكتساب أعضاء اللجنة السودانيين الخبرة اللازمة في معالجة أمورهم ، ثم ذكر الجانب البريطاني أن عدد دوائر الانتخاب التي وافقت الادارة السودانية على أن يجري الانتخاب المباشر فيها هي خمس عشرة دائرة ، وانتهى الاجتماع بعد أن صرح الجانب البريطاني بأنه سيرفع آراء الجانب المصري الى لندن . واتفق على اذاعة تصريح مشترك ، بأن المباحثات أصابت بعض التقدم وأن الاجتماع التالي سيحدد في أقرب وقت ممكن .

جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٢ :

صرح السفير البريطاني بموافقة حكومته على اخضاع الحاكم العام عند ممارسته لتبعض سلطاته لاشراف لجنته ، وعلى التعديلات

التي رأى الجانب المصرى ادخالها على بعض مواد الدستور وعلى أن يتم تعيين لجنة الحاكم العام بمرسوم . ثم تطرق الى مسألة السودان وذكر أن الغرض من لجنة السودان أن تكون هيئة مستقلة فى الظاهر دون أن يتحمل الحاكم العام مسئولياتها وأن من رأيه عدم ربط تقرير المصير بالسودنة .

وقد رد الجانب المصرى بأنه من المفروض الربط بينهما اذ يجب بذل كل مساعدة ممكنة لاتمام مهمة اللجنة حيث أن الغرض الأساسى منها هو توفير الجو الحر المحايد لتقرير المصير .

ثم عاد السفير البريطانى الى اثارة مسألة الجنوب ، وألقى بياناً ذكر فيه أنه يقصد التأكد من انضمام الجنوب الى باقى السودان وضمان منح الجنوب ثقته للشمال أثناء فترة الانتقال فأجاب الجانب المصرى بأن الحكومة المصرية لا تقبل ذكر لفظ الجنوب لأنها تعتبر وحدة السودان وديعة مقدسة ، ووضع مشروعاً مؤقتاً ينص على أن تتخذ لجنة السودان قراراتها بأغلبية الأصوات ثم ترفعها الى الحاكم العام للتصديق عليها ، فإذا لم يوافق عليها جاز له بموافقة لجنته أن يمتنع عن التصديق ، أما اذا اختلف مع لجنته فانه يجب رفع الأمر الى الحكومتين ، ويبقى قرار لجنة السودان نافذاً ما لم تتفق الحكومتان على خلاف ذلك .

جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ :

تلا رئيس الوزراء المصرى على السفير البريطانى مذكرة شفوية ثم سلمها له وأبدى أسف الحكومة المصرية لتأخير الاجتماعات، وحث الجانب البريطانى على الانتهاء منها حتى يتمكن السودانيون من بلوغ الحكم الذاتى دون تأخير ، وتعلل السفير البريطانى بأن التأخير

لم يكن متعمدا من جانبهم ، ولم يكن هناك موعد محدد للاجتماع نظرا لسفر الصاغ صلاح سالم الى السودان ، فأجاب رئيس الوزراء بأن مئات من البرقيات قد وصلت اليه من الجنوب والشمال تؤيد المذكرة المصرية وتطالب بضرورة تحديد موقف الحكومتين بأسرع ما يمكن في شأنها وأن تلكؤ الجانب البريطانى قد حفز الصاغ صلاح سالم على السفر الى السودان واتفق على اصدار بيان بأن المسائل المعلقة الباقية موضع اهتمام عاجل حتى يصل الى اتفاق بشأنها وسيعقد اجتماع آخر قريبا جدا (١٤) .

والواقع أن الحكومة البريطانية كعادتها حاولت بكل الطرق المراوغة والمحاولة في المباحثات فقد كانت تتمسك تارة بموضوع جنوب السودان ، وتارة بأنه لم يؤخذ رأى كل الأحزاب السودانية بخصوص هذه المباحثات ، ولم تستطع الكشف في هذه المباحثات عن مخططاتها الاستعمارية لأن ما كانت تطالب به سابقا هو منح السودان تقرير مصيره ، وكانت تعارضه مصر قبل الثورة ، تصر عليه مصر الآن وبأسرع ما يكون .

في مواجهة هذه المراوغة البريطانية ، طار الصاغ صلاح سالم الى السودان واجتمع مع ممثلى الأحزاب السودانية ، وعرض عليهم نقط الخلاف التى ظهرت خلال المباحثات مع الحكومة الانجليزية وقد نجحت مهمته الى حد بعيد ، وفى ١٠ يناير ١٩٥٣ وقعت كل الأحزاب السودانية على وثيقة بالموافقة على وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بكل نقط الخلاف فى دستور الحكومة الذاتية (١٥) .

والأهم من ذلك أن الجميع وافقوا على مقاطعة الانتخابات اذا لم يقبل الدستور المعدل ، كما أجمعت الأحزاب كذلك على أن تجتمع لتنظيم وسائل المقاطعة وتنفيذها اذا ما حدث ذلك . وقد تسلم صلاح

سالم هذه الوثيقة وطار عائدا بها الى القاهرة لبدء المفاوضات مع البريطانيين للمرحلة النهائية (١٦) .

وما كادت بريطانيا تعلم بتلك الوثيقة حتى أرسل مستر ايدن رسالة شفوية الى السيد عبد الرحمن المهدي يناشده فيها استعمال نفوذه للإبقاء على سلطات الحاكم العام في الجنوب أثناء فترة الانتقال . ولكن المهدي لم يستطع أن يفعل شيئا لأن العهد المتفق عليه بين مصر والأحزاب السودانية خلق نوعا من التحالف الذي لا يمكن مقاومته بسهولة أو الانحراف به الى غرض آخر ، فوجدت بريطانيا والادارة الانجليزية في السودان أن السلاح الذي كانت تعتمد عليه لمواجهة أعدائها موجه ضدها (١٧) .

والواقع أن السودانين بصفة عامة تأكلوا عن يقين عدم رغبة بريطانيا في منح السودان استقلاله بجانب وقوفهم على المخطط البريطاني الاستعماري الذي يهدف الى فصل جنوب السودان عن شماله، وكانوا في نفس الوقت قلقين بالنسبة لنهاية المباحثات الانجلو مصرية ، وتولدت عندهم الرغبة الشديدة في الحصول على أكبر فائدة من النظام الجديد في مصر خشية أن يتغير هذا النظام بقيام ثورة مضادة وتغير الشخصيات الحالية حينئذ .

على أية حال نعود مرة أخرى الى المباحثات لتقف على ما دار فيها من مناقشات ولنرى النتائج التي ترتبت عليها (١٨) .

جلسة ١٢ يناير ١٩٥٣ :

سلم السفير البريطاني الجانب المصري مشروع اتفاق وصفه بأنه رد على مذكرة الحكومة المصرية ، وذكر بان هذا المشروع وان اختلف عن المذكورة في مواضع كثيرة، الا أن ذلك كان بقصد اكساب

المشروع صورة اتفاق دولي ، ثم ناقش الجانب البريطاني في المسائل التي يختلف فيها مع الحكومة المصرية ، فقال ان حكومته لا تقبل التخلي عن الضمانات اللازمة للجنوب وأنه ليس من سياستها فصل الجنوب عن بقية السودان ، وأن سلطات الحاكم العام تجاه الجنوب لم تستخدم على أية صورة تتعارض مع سياسة الوحدة ، وأن الاتفاق سيسجل في الأمم المتحدة وسيكون للمصريين الحق في إثارة هذه المسألة أمام تلك الهيئة اذا ما رأوا مساسا بهذا المبدأ وأن حكومته ترى أن الحكومة السودانية عند تكوينها هي التي تقرر مدة السودة ومداها والا سيترتب على ذلك اما تأجيل موعد تقرير المصير واما التمهيد بانتهاء الادارة بطرد باقي الموظفين البريطانيين بين يوم وليلة ، وأنه يرى أن يترك للجنة السودة أمر اقتراح تشكيل لجنة دولية تتولى الاشراف على عملية تقرير المصير ، كما أبدى عدم موافقة حكومته على تعيين عضو سوداني نائبا للحاكم العام في لجنته لعدم وجود سوداني حاصل على ما يؤهله لشغل هذه الوظيفة ، كذلك يرى ألا يتم سحب جميع القوات البريطانية من السودان قبل تقرير المصير الا على اثر موافقة الحكومتين على طلب البرلمان السوداني منحه حق تقرير المصير ، اذ قد يمضي بعض الوقت بين طلب البرلمان السوداني منحه حق تقرير المصير والممارسة الفعلية لحق تقرير المصير .

وقد اوضح الجانب المصري أنه لا يرى ارجاء عملية السودة ولا عملية تقرير المصير ، بل يرغب في اجراء تقرير المصير في جو محايد كل الحيدة ، ثم قال السفير البريطاني انه يتعذر استبدال بعض الموظفين الدوليين بالموظفين البريطانيين لقلة عدد من له الالام بلغات السودان واحواله ، وقد اجاب الجانب المصري بأن لجنة السودة ستفرغ من مهمتها خلال ثلاثة أعوام وأن الحكومتين

مستبدلان المعاونة الممكنة لاتمام عمل هذه اللجنة ، ثم اتفق علي تأجيل الاجتماع للدراسة المشروع واصدار بيان بذلك .

جلسة ٢٨ يناير ١٩٥٣ :

قدم الجانب المصرى الى الجانب البريطانى مشروع اتفاسق بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير ومعه مشروع مضر متفق عليه ، وأربعة ملاحق خاصة بوظائف واختصاصات لجنة الحاكم العام واللجنة الانتخابية ولجنة السودنة والتعديلات المقترح ادراجها بدستور الحكم الذاتى ، وأشار الجانب المصرى بأن أحكام المشروع هي الأحكام التى تضمنها اتفاق الأحزاب السودانية فى ١٠ يناير ١٩٥٣ وفيما عدا بعض المسائل الفرعية فان المشروع المصرى يجمع الأحكام التى تم الاتفاق عليها سواء فى الاجتماعات العامة أو فى اجتماعات اللجان الفرعية .

كما تحدث الجانب المصرى على الموقف المعادى الذى يقفه رجال الادارة البريطانىون فى السودان بغية عرقلة المباحثات الخاصة بالسودان والقضاء عليها ، وضرب مثلاً على ذلك بالنشرات المفروضة التى أصدرها مكتب الاستعلامات بالخرطوم ضد رحلة صلاح سالم الى السودان ، كما رفض الجانب المصرى قبول الاقتراح الخاص باستبقاء الحاكم العام وسلطاته التقديرية بالنسبة للجنوب ، لأن النتيجة الحتمية ستكون فصل المديريات الجنوبية الثلاث عن بقية السودان ، أما بالنسبة للجنة السودنة فان عملها يجب ألا يقتصر على الاسراع بالسودنة بل على اتمامها .

ثم انسحب الجانب البريطانى لدراسة المشروع المصرى وعاد الى الاجتماع وكان من رأيه حذف بعض الفقرات من قانون الحكم

الذاتي بشأن مسئوليات الحاكم العام الخاصة بمعاملة جميع سكان مختلف المديریات بالسودان معاملة منصفة (المادة - ١٠٠ - من قانون الحكم الذاتي) والتي تقتضى عند ممارسته لسلطاته بمقتضى هذه المادة أن يحصل على موافقة سابقة من لجنته ، وقد رفض الجانب المصرى ذلك ، ثم أصر الجانب المصرى على أن تكون لجنة السودان هيئة مستقلة تعمل على اتمام سودنة جميع المناصب فى خلال فترة الانتقال ، وإذا لم تتمكن من اتمام عملها فى هذه الفترة فيمكن شغل الوظائف الباقية بموظفين محايدین وذلك حتى يمكن مباشرة تقرير المصر فى جو محايد .

اما الجانب البريطانى فكان يرى أن تكون مهمة لجنة السودان الاسراع فى السودان وأن تكون هيئة غير مستقلة لا تفرض نتائجها على السودانين وأن تكون لقرارات مجلس الوزراء والبرلمان الغلبة على قراراتها .

وبالنسبة لسلطات لجنة السودان فقد ذكر الجانب المصرى أنه يجب تزويد اللجنة بسلطات معينة اذ لو منح الحاكم العام سلطات غير محدودة فانه يستطيع تعطيل عمل اللجنة، ولذلك يتعين الاتفاق على سلطات لجنة السودان أولا ثم تحديد سلطات الحاكم العام بعد ذلك .

جلسة ٦ فبراير ١٩٥٣ :

عاد السفير البريطانى فى هذه الجلسة الى المرافعة والمماطلة من جديد ، فألقى بيانا استعرض فيه المراحل التى مرت بها المباحثات منذ ١٩٥١ وعرض لراى الحكومة البريطانية فى مشروع الاتفاق المصرى المقدم فى جلسة ٢٨ يناير السابقة وذكر بأنه بقيت مسألتان

لم يتم الاتفاق عليهما وهما الضمانات اللازمة للجنوب واليهودية ،
واقترح أن يتوكأ أمر الفصل بالنسبة للضمانات الجنوب الى
السودانيين أنفسهم وأن تتم السودان تحت اشراف دولي ، وتقدم
ياقترحين مؤداهما ترك أمر الضمانات الى البرلمان السوداني ، كما
أشار في بيانه الى أن حكومته ترى أن يتضمن الاتفاق بروتوكولا
ينص على أن للبرلمان السوداني حق مناقشة أحكامه وأنه في حالة
عدم موافقة مصر على هذا الرأي فإن انجلترا ستصرح من جانبها
بأنها توافق على أن يكون البرلمان السوداني حرا في بحث الاتفاق
وأن تكون آراؤه موضع الاعتبار .

وقد رد الجانب المصرى بأن للجنوبيين ضمانات تم الاتفاق
عليها وهي أن يكون لهم وزيران في مجلس الوزراء وثلاثة وعشرون
عضوا في البرلمان ، وأن يكون للحاكم العام سلطة وقف أى تشريع
يضر بمصالحهم ، وهذه الضمانات كافية لصون مصالحهم ، واقترح
الجانب المصرى تأجيل الاجتماع حتى يتسنى له بحث البيان
والمقترحات المقدمة من الجانب البريطانى .

جلسة ١١ فبراير ١٩٥٣ :

أثار السفير البريطانى في هذه الجلسة موضوع انشاء قاعدة
بريطانية لخدمة الطائرات وتموينها وبروتوكول يقضى بأن يناقش
البرلمان السودانى الاتفاق ، وقد رفض الجانب المصرى هذين
الاقتراحين ، ذلك لأن قبول الاقتراح الأول معناه ابقاء القوات
الأجنبية في السودان تحت ستار قاعدة لخدمة الطائرات ، أما
بالنسبة للبروتوكول فهو يضر بمصلحة السودان لأنه يمس أساس
الاتفاق ، كما أن عرضه للبحث فيه مثار خلاف بين السودانين .

وقد طلب الجانب البريطاني عقد اتفاق سرى بشأن قاعدة خدمة الطائرات ، ولكن الجانب المصرى رفض ذلك لأنه مخالف لميثاق الأمم المتحدة .

وهكذا حاولت بريطانيا بكل الوسائل الاحتفاظ بالسودان ولكنها لم تفلح أمام اصرار وصلابة حكومة الثورة التى آلت على نفسها محاربة الاستعمار وخلصه عن أرض الوادى .

وأمام هذا الاصرار من جانب الحكومة المصرية لم يجد السفير البريطانى بدا من أن يرسل برقية الى حكومته بأراء الجانب المصرى .

جلسة ١٢ فبراير ١٩٥٣ :

ذكر السفير البريطانى بأنه تلقى برقية من حكومته تخول له التوقيع على اتفاق السودان ، وأنه بالنسبة لانشاء قاعدة خدمة الطائرات وتموينها فان ايدن Eden لا يرى فى صيغة الاتفاق مانعا من الاتصال بهذا الشأن مع حكومة السودان عندما يحين الوقت لذلك .

وهكذا تم فى هذه الجلسة توقيع الاتفاق بشأن اقامة الحكم الذاتى فى السودان وممارسة السودانين حق تقرير المصير ، وقد وقع عن الحكومة المصرية اللواء محمد نجيب وعن حكومة المملكة المتحدة السير رالف ستيفنسون .

والواقع ان هذا الاتفاق يعتبر أول نصر لحكومة الثورة فى مصر على بريطانيا ، وكانت المسألة الثانية هى جلاء القوات

البريطانية عن منطقة القتال ، حتى تتطهر كل أرض الوادى من قوات الاحتلال .

وقد باركت الدول العربية هذا الاتفاق وخرجت الصحف تعبير عن تأييدها لهذه الخطوة الجبارة فى طريق استقلال شعب وادى النيل .

فقد قال مستر ايدن Eden فى مجلس العموم فى ذلك اليوم (١٢ فبراير) ان التحرك المصرى غير الموقف تماما وأن بريطانيا غير قادرة على ايجاد أى بديل للمفاوضات غير ذلك ، ولذلك فانه من الأفضل من الآن أن نصل الى اتفاق مع المصريين ، ووصف الاتفاقية بانها تسوية ملائمة للمسألة السودانية التى أفسدت علاقات بريطانيا مع مصر، وأنها ستسهم كثيرا فى مستقبل السودان نفسه ، وقد رد على سؤال موجه من Captain Waterhouse بأن الاتفاقية تركت السودانيين أحرارا لينضموا الى الكومنولث البريطانى لو أرادوا ذلك . وقد أذاع اللواء مجيد نجيب عن طريق الاذاعة فى ١٦ فبراير رفضا شديدا للهجة حول تفسير مستر ايدن لهذه الاتفاقية مؤكدا ان أى محاولة لجر السودان الى الكومنولث البريطانى ستبطل الاتفاقية التى تجيز فقط اما اتحاد السودان مع مصر واما الاستقلال التام (١٩) .

الفصل الثالث

اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣

والرها على العلاقة بين شطرى الوادى
وعلى مستقبل السودان نفسه

يستحسن قبل أن نتناول أثر تلك الاتفاقية على العلاقة بين شطرى الوادى ، أن نلقى نظرة عامة على بنودها ، لنرى كيف تضمنت حلا نهائيا لمشكلة السودان وأزالت العقبة التى كانت تقف دائما فى طريق الوصول الى أى اتفاق كامل بين مصر وبريطانيا .

فقد نصت هذه الاتفاقية على الأحكام التالية :

- ١ - خلق فترة انتقال قدرها ثلاث سنوات .
- ٢ - اعتبار هذه الفترة تمهيدا لانتهاء الادارة الثنائية وتصفيتهما .
- ٣ - يحتفظ السودانيون أثناء هذه الفترة بسيادة بلادهم حتى يتم لهم تقرير المصير .
- ٤ - يكون للحاكم العام أثناء تلك الفترة السلطة الدستورية العليا داخل السودان ، ويمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتى الذى اتفق عليه الطرفان (مصر وبريطانيا) وتعاونه لجنة

خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ، مكونة من اثنين من
السودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني وثالث باكستاني .

٥ - الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه أقلية واحدا .

٦ - تقوم في هذه الفترة جمعية تأسيسية منتخبة وظيفتها :

(أ) تقرير مصير السودان اما بالارتباط مع مصر على أية
صورة واما الاستقلال التام (٢٠) .

(ب) اعداد دستور للبلاد يتلام مع القرار الذي يتخذ في
هذا الشأن ووضع قانون لانتخاب برلمان سوداني دائم .

٧ - انسحاب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من أجل تهيئة
جو محايد لتقرير المصير ، وذلك فور اصدار قرار البرلمان
السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لذلك .

٨ - تأليف لجنة مختلفة أخرى مكونة من خمسة أعضاء ، ثلاثة من
السودانيين وعضو مصري وآخر بريطاني لسدنة الوظائف
في الادارة والجيش .

٩ - تأليف لجنة مختلطة ثالثة مكونة من سبعة أعضاء ، ثلاثة من
السودانيين وعضو من كل من بريطانيا ومصر والولايات المتحدة
والهند للاشراف على عملية الانتخابات (٢١) .

١٠ - تعهلت مصر وبريطانيا باحترام قرار الجمعية التأسيسية ،
فيما يتعلق بمستقبل السودان ، وأن تقوم كل منهما باتخاذ
جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار (٢٢) .

وقد حرصت مصر كل الحرص على تنفيذ هذه الاتفاقية نضاً
وروحاً ، تاركة كل الحرية لشعب السودان في تقرير مصيره .

وعندما بدأت الانتخابات أظهر كل من الحزبين السودانيين وجهة نظره كاملة وصريحة، فبينما كان ينادى حزب الاتحاد الوطنى برئاسة اسماعيل الأزهرى بوجهة النظر الاتحادية مع مصر فى اتحاد فيدرالى ، كان حزب الأمة ينادى بمبدأ الاستقلال التام عن كل من مصر وبريطانيا .

وكانت النتيجة بأغلبية ساحقة للحزب الأول ، وقد حسب الشعب بأن وحدة مصر والسودان قد قامت بالفعل وليست المسألة أكثر من مسألة زمن تقتضيها طبيعة الاجراءات التى تؤدى الى هذا الاتحاد ، وتولى الوزارة حزب الاتحاد برئاسة الأزهرى .

وقد عزت الدعاية البريطانية وحزب الأمة نجاح الاتحاديين الى تدخل مصر فى الانتخابات ونقضها للاتفاقية ، فيقول هسلوب (Hyslop) ان الدعاية المصرية كانت على أشدها فى السودان بعد توقيع الاتفاقية ، وفى أقل من عام أنفقت حكومة الثورة فى مصر أكثر من ٣٠٠ - ألف جنيه فى الرشاوى وفى المنح الدراسية ، وقد روجت تلك الدعاية للأحزاب التى تطالب بالوحدة ، ووجهت مصر الدعوة الى بعض السياسيين والصحفيين من الشباب لزيارة القاهرة على نفقتها الخاصة ، وبصفة عامة فقد كان هناك نوع من القذف ضد الاستعماريين البريطانيين وضد حزب الأمة الموالى لبريطانيا (٢٣) .

على أية حال ألف حزب الاتحاد الوطنى قبل نهاية ١٩٥٤ لجنة من عشرة من أعضائه لفحص مسألة شكل الحكم القادم لوضع قرار فيه وعرضه على الهيئة العامة للحزب ، وأشارت اللجنة بوجوب التخلي عن مسألة الاتحاد مع مصر والموافقة على اقتراح باستقلال السودان (٢٤) .

وفي ١١ يناير ١٩٥٥ ، أتمت لجنة السودان بحث المناصب الحكومية في جميع الوزارات ، وأبلغت حكومة السودان دولتي الحكم الثنائي بقرار الجمعية التأسيسية بالرغبة في مزاولة حق تقرير المصير ، وبادرت مصر وبريطانيا بقبول قرار الجمعية .

وفي ٩ نوفمبر غادرت قوات الدولتين السودان نهائيا ، وزادت الحكومة المصرية بأن تركت للسودان جميع الأسلحة الثقيلة التي كانت تخص جيشها .

وفي ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ أصدر مجلس النواب قرارا مستندا الى قرار لجنة العشرة بأن الأمر لا يدعو الى اجراء استفتاء آخر بشأن شكل الحكم القادم في السودان وأنه يعتبر جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض السودان استقلالا له .

وأعلنت الحكومة السودانية قيام الجمهورية السودانية ابتداء من ذلك اليوم وأبلغت ذلك الى دولتي الحكم الثنائي ، وفي نفس الجلسة قررت الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية لتضع الدستور النهائي للسودان .

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ أقر البرلمان الدستور المؤقت الذي أصبح نافذ المفعول من أول يناير ١٩٥٦ .

وبادرت دولتا الحكم الثنائي الى الاعتراف بالوضع الجديد في السودان ، وقد طلبت الحكومة المصرية من حكومة السودان أن تتعاون معها في كل الخطوات الضرورية لتصفية الادارة الثنائية في السودان (٢٥) .

وفى ١٩ يناير ١٩٥٦ أصبح السودان عضوا فى جامعة الدول العربية وفى ١٢ نوفمبر قبل عضوا فى هيئة الأمم المتحدة (٢٦) .

ما تقدم رأينا كيف كانت بريطانيا تحاول بكل الوسائل قطع العلاقات الأخوية بين شعبى وادى النيل ، والعمل على الاحتفاظ بالسودان وابعاده عن مصر وربطه بالكومنولث البريطانى .

ورأينا كيف كان البريطانيون يطالبون بفصل قضية السودان عن قضية الجلاء عن مصر وأن يعطى السودانيون حقهم فى تقرير المصير ظنا منهم أن أعوانهم فى السودان سيقفون مؤيدين لهم ولسياسهم وسينتصرون لهم اذا ما أعلن حق تقرير المصير الذى أدى لتعدد المفاوضات الفاشلة بين مصر وبريطانيا حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو التى عالجت القضية بطريقة مغايرة تماما عن الطريقة السابقة للثورة .

فقد عكفت الثورة على حل مشكلة السودان قبل مشاكل مصر نفسها اذ أكلت لبريطانيا فى أغسطس ١٩٥٢ بعد أقل من شهر من قيام الثورة بأنها توافق على فصل قضية السودان عن قضية مصر ، وبذلك حطمت الصخرة التى كانت تتحطم عليها المفاوضات ، الأمر الذى جعل مشكلة السودان تسارع الى نهايتها بفضل ذلك الموقف الجرى، الذى وقفته الثورة المصرية مستندة على حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره .

وكانت مصر أول دولة فى العالم تعترف باستقلال السودان الشقيق وتباركه ايمانا منها بأن استقلال السودان هو استقلال مصر .

ويبدو أن حكومة الثورة نظرت الى مشكلة السودان نظرة واقعية وأولتها اهتماما كبيرا وعالجت المشكلة بمنطق ومفهوم ما أتت به الحرب العالمية الثانية من مبادئ فى حرية تقرير مصير الشعوب ، فحرصت كل الحرص على أن يحقق شعب السودان الشقيق رغبته فى مستقبل بلاده بالارادة الحرة ، وأن الذى يهجمها فى المقام الأول هو القضاء على الوجود البريطانى فى الجنوب .

فالسودان يمثل ظهير مصر وهو العمق الحقيقى لها ، ورأت الثورة أنه لا بد من الاطمئنان على ذلك الظهير من الدسائس والمؤامرات الاستعمارية حتى تستطيع ان تنطلق فى تحقيق أهدافها القومية ، تلك الأهداف التى تصدم الاطماع الاستعمارية البريطانية فى الشرق العربى (٢٧) .

فقد كان كثير من المسئولين البريطانيين يأملون على الأقل ان يصبح السودان مرتبطا مع بريطانيا بمعاهدات على غرار المعاهدات التى كانت مبرمة بينها وبين الأردن أو بينها وبين ليبيا ، حتى تحافظ بقدر الامكان على مصالحها فى افريقيا ، ولئحس الشعب المصرى بقبضة يدها على مصادر مياه النيل .

ولكن حكومة الثورة حالت دون ذلك وسجلت فى الاتفاقية حق تقرير المصير للشعب السودانى وأحاطته بالضمانات الكافية وقررت مبدأ وحدته كاملة حتى تقضى على كل آثار الاستعمار فى البلاد .
فقد أتاححت هذه الاتفاقية للسودان فرصة الاستقلال السياسى والاقتصادى بالمعنى الكامل .

فمن الناحية السياسية انفتح السودان العربى الافريقى على العالم العربى خاصة وعلى العالم الخارجى عامة ، واستطاع أن يمثل

فى المؤتمرات البولية حتى قبل اعلان استقلاله ، فقد سافر رئيس الوزراء السودانى الى المؤتمر الآسيوى الافريقى فى ١٠ ابريل ١٩٥٥ للاشتراك فى المؤتمر ، وانضم الى جامعة الدول العربية ليشترك فى مواجهة الصهيونية والامبريالية مع شقيقاته العربيات . كما أصبح عضوا فى الأسرة الدولية ليسهم فى تحقيق السلام العالمى . كما أنه يحكم موقعه فى قلب القارة وأشرافه على البحر الأحمر أصبح السودان المستقل دعما للحركات التحررية فى كل أفريقيا ضد جميع أنواع الاستعمار .

ومن الناحية الاقتصادية تمكن السودان المستقل أن ينطلق فى تطوير اقتصادياته الى أبعد الحدود - بقدر إمكاناته المتاحة - فلم يعرف السودان فى عهد الإدارة الانجليزية من الفلات النقدية الا القليل مثل القطن والصمغ العربى ، وكان القطن هو الغلة الأولى التى يعتمد عليها السودان فى صادراته ، وكثيرا ما كانت تتحكم بريطانيا فى تلك الغلة النقدية ، وأهملت الموارد الطبيعية المتعددة دون استغلالها بهدف تخلف البلاد وإضعافها .

ولكن السودان المستقل سيعمل على استغلال الأرض التى تربو على ٢٠٠ مليون فدان ولم يكن يزرع منها الا ستة ملايين من الأفدنة ، وسينوع غلاته الزراعية بدلا من قصرها على القطن والغلات الغذائية فقط، وسيهتم بالانتاج الحيوانى ، فهناك الملايين من رؤوس الماشية بإمكانها أن تلعب دورا كبيرا فى اقتصاديات السودان لو توافرت وسائل العناية بها من علاج ومرعى ، ورغم أن السودان يحتوى على ٨٠ مليون فدان صالحة للمرعى ، فلم يكن يصدر الا القليل من الماشية ، وباستغلال الثروة الحيوانية استغلالا طيبا يستطيع السودان أن يسد النقص فى كل الدول العربية من لحوم (٢٨) .

كما يستطيع السودان المستقل أن يهذب من أشجار الغابات ويحولها الى غلات نقدية مثل الصمغ وخلافه ، وأن ينطلق في التصنيع والتنقيب عن المعادن في أرضه الواسعة .

فالواقع ان هذه الاتفاقية أتاحت العديد من الفوائد للسودان، فبجانب النواحي السياسية والاقتصادية فإنه سيقضى على المشاكل الداخلية التي زكأها الاستعمار قبل رحيله مثل القبلية والتخلف الاجتماعى بصفة عامة وأن يزيد من التعاون بين الجنوبيين والشماليين فى إطار السودان الموحد ليعوض التخلف الذى سببته الادارة الانجليزية وتلتحق البلاد بركب الحضارة والتقدم .

والواقع ان هذه الاتفاقية لم تخدم السودان فقط كما رأينا ، بل خدمت مصر أيضا وذلك بالتخلص من الاستعمار الانجليزى فى السودان وتنشيط العلاقات الطيبة بين الشعبين المصرى والسودانى على قدم المساواة .

ونحن نلاحظ أن كل الحكومات التى حكمت السودان فى فترة الادارة الثنائية لم تستطع أن تقضى على العلاقات الأخوية بين شعبى الوادى ، تلك العلاقات التى تفرضها الظروف الطبيعية التى لم تهيم لآى اقليمين من عوامل الاتصال والاندماج مثلما هيأت لمصر والسودان .

واذا كانت طبيعة الاقليمين مهيأة من قبل نفسها لتحقيق التكامل بين البلدين ، فلماذا لا يستجيب الانسان الذى يعيش على أرضهما لتحقيق ذلك التعاون المثمر لفائدة الشعبين المشتركة .

والحقيقة ان الاستعمار هو السبب الاول والرئيسى فى افساد جو العلاقات بين القطرين الشقيقين ، وان اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣

تعتبر بداية لنهاية مرة واليعة عاشها شعبا الوادى فى ظل الاحتلال
البريطانى .

وقد ادعى هارولد ماكمايكل Harold Macmichael فى كتابه
(السودان) فى تحليله لتلك الاتفاقية ، أنها تحمل كثيرا من نقاط
الخطر المتمثل فى الضعف الشامل والخطر لسلطات الحاكم العام
خاصة تجاه الجنوبيين الذين لم يكونوا طرفا فى الاتفاقية، ويعبر عن
شعورهم بالحاجة الماسة لوجود ضمانات كافية لهم خضوع مصالحهم
للمشائين المسلمين المثقفين .

ويعزو اصرار مصر على ضرورة تنفيذ سودنة الادارة والجيش -
الى الرغبة فى اجلاء كل البريطانيين من السودان - وأن ذلك كان
التمن لقبولها مبدءا حكومة ذاتية للسودان .

والغريب ان ماكمايكل يناقض نفسه مثله كمثل غيره من
الكتاب القريين المتحيزين بقوله بأنه ليس فى السودان العدد اللازم
من السودانيين لتغطية المصالح والادارات الحكومية ، وفى نفس
الوقت يشبىد بالأعمال الجليلة التى قام بها البريطانيون فى
السودان .

فاذا كانت بريطانيا حقا تنوى منح السودان حكومة ذاتية فلماذا
لم تعمل حسابها لذلك اليوم الذى يحصل فيه السودانيون على
الحكومة الذاتية باعداد السودانيين لتولى مهام شئون بلادهم .

ولكن طبيعة الاستعمار فى أى مكان هى ترك الشعوب فى
تخلفها حتى تضطر الى الاستعانة به .

وينصح هارولد ماكنايكل نفسه السودانين بضرورة الاختفاظ
بالموظفين البريطانيين للقيام بالأعمال المهمة في البلاد (٢٩) .

وباختصار يمكن أن نعتبر هذه الاتفاقية أول نصر للسودان
ومصر معا على بريطانيا ، وكفاها أنها كانت أول ضربة للقضاء على
الوجود البريطاني في البلاد ، ومن ثم فتح الباب لاجتداد تكامل
مصرى سوداني في الامكان أن يخرج الى حيز الوجود بالارادة
الشعبية الحرة .

فقد أصبح هذا التكامل - بعد أن تخلص الوادي من المعوقات
التي كانت تتمثل في الاستعمار - ضرورة حتمية يفرضها الواقع
الذي نعيش فيه ، وذلك لمواجهة التحدي الاستعماري للأمة العربية
وللمساهمة في التقدم الاجتماعي والوحدة العربية الشاملة .

ولكن كيف يتحقق هذا التكامل بين البلدين ؟ فالمتبع لتاريخ
وادي النيل ، يخرج منه بأن مصر والسودان أثر كل منهما في الآخر
وتأثر به منذ أقدم العصور ، فكانت مصر هي النافذة التي يطل
منها السودان على حضارة البحر المتوسط ، كما كان السودان هو
الجسر الذي ربط بين تلك الحضارة والحضارة الافريقية ، وان
ما يحدث في احدهما من خير أو شر يصيب الأخرى ، وظل اقتصاد
كل منهما مرتبطا بالآخر الى حد بعيد من أقدم العصور حتى وقتنا
هذا .

وكان الاستعمار يضع كافة العراقيل أمام تقارب الشعبين لأنه
كان يدرك عن يقين أن ترك العلاقات بين الشعبين على طبيعتها
سيؤدي الى خلق وحدة قوية تناهض أطماعه الاستعمارية ليس في
العالم العربي فقط بل في كل قارة أفريقيا .

ولكن بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو واستقلال السودان وعودته الى عرويته برزت ثلاث حقائق نابعة من واقع الشعبين .

اولا : ان مصر أصبحت منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ طليعة النضال العربي الحديث وركيزته .

ثانيا : ان السودان - بعد استقلاله - أصبح يحكم موقعه وامكاناته المعروفة والكامنة هو أكثر البلاد العربية قدرة على مساندة موقف مصر في نضالها العربي بل الافريقي .

ثالثا : قرر الشعب المصرى بعد قيام ثورته ان يقود النضال العربى الافريقى ، ويحتم النضال المشترك ترجمة الروابط الأزلية بين الشعبين الى مزيد من الوحدة الثورية للوصول بالثورة العربية الافريقية الى غاياتها المظفرة .

بجانب ذلك وفضلا عن عوامل الجنس واللغة والدين والعادات، عوامل أخرى تدعو الى تقوية ذلك التكامل بين الشعبين لما يعود عليهما من فوائد مشتركة .

فموقع مصر والسودان فى وحدة جغرافية واحدة لاحتوائهما على الجزء الأكبر من حوض نهر النيل ، وهى وحدة تضم خمسة اقاليم مناخية رئيسية لكل اقليم امكاناته الاقتصادية فى مجالات الثروة النباتية والحيوانية والزراعية ، ويربط النيل هذه الأقاليم جميعها مما يستوجب تضافر الشعبين - المصرى والسودانى - خاصة بعد ان انتفتت الأسباب التى كانت تعكر صفو العلاقات بينهما (٣٠) .

كما أن التوزيع السكانى فى البلدين يعكس تباينا شديدا ، فيقدر ما تعاني مصر من تزاخم السكان فى شريط الحياة الضيق من

المعمور المصرى على ضفاف النيل ، بقدر ما يعاني السودان من قلة السكان .

وإذا كانت اتفاقية ١٩٣٦ عالجت هذه النقطة ونصت على السماح بهجرة المصريين للسودان ، إلا أنها لم تنفذ بالمعنى المفهوم فقد وضعت حكومة السودان الانجليزية كافة الصعوبات أمام المصريين للحد من نشاط الهجرة والاقامة بالسودان ، بينما كانت تجلب عناصر الفلانا من غرب أفريقيا وتوطنهم فى المناطق الزراعية خاصة فى الجزيرة .

ولكن من الممكن الآن دراسة هذا الموضوع على أسس علمية سليمة لتخفيف الضغط على المعمور المصرى ، ولتزويد مراكز المعمور السودانى ومساحاته الواسعة الحالية لتوفير الأيدى العاملة اللازمة لاستغلال ثروات السودان المعروفة والكامنة خاصة ان فى منطقة السود فى جنوب السودان دلتا ثانية تعادل دلتا مصر ان لم تكبرها مساحة .

والمتتبع لتاريخ السودان يرى انه من أقطار الجنب للهجرة قديما وحديثا لامكاناته الواسعة ، فقد هجرت اليه العناصر الحامية الممثلة فى البجة عن طريق باب المنقب ، والعناصر السامية عن طريق مصر كما كان لمواجهة لشبه الجزيرة العربية أن هجرت بعض القبائل العربية اليه عن طريق البحر الأحمر ، واستقر الجميع فيه وأصبحوا يشكلون بجانب السودانين الأصليين الشعب السودانى الحال .

والذى يهمنا فى هذا المجال الهجرات الحديثة التى توافقت الى السودان خاصة من غرب أفريقيا ، وادعى الكثير منهم الجنسية السودانية دون اثباتها ، واستقروا بالسودان بمساعدة الادارة

الانجليزية السابقة رغم أنهم هاجروا من بلاد لا تعاني ضغطا سكانيا كما تعانيه مصر ، ولكن كان الهدف من ذلك هو خلق دولة داخل دولة السودان ينتمى مواطنوها الى شعوب متعددة من غرب أفريقيا أى نفس الهدف من خلق دولة اسرائيل فى العالم العربى .

كما أن هذه الهجرات بطبيعتها لم تقلص للسودان فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لمستوى المهاجرين الحضارى ولصعوبة انصهارهم فى المجتمع السودانى ، فقد عبر بعض الأعضاء من المجلس الاستشارى لشمالي السودان عام ١٩٤٧ عن الضرر الكبير الذى يلحق بالسودان نتيجة هجرة العمال الأجانب اليه ، وذكروا ان هذا الاجراء غير مقبول لدى السودانيين (٣١) .

ولكن هجرة المصريين للسودان بالإضافة الى أنها تخفف الضغط على العمور المصرى فإن السودان بلا شك سيستفيد فى مجالات الزراعة والصناعة والتقدم الاجتماعى ، وهذا ما يعطيه دفعة قوية للحاق بركب الحضارة العالمية .

فالتبيعة اذن هى التى خلقت من الاقليمين وحدة اقليمية متكاملة منذ أقدم العصور ، والتاريخ ملئ بالأدلة والبراهين على ذلك ، وقد تسبب الاستعمار فى فصم عرى الوحدة بينهما .

ولعل الظروف الراهنة وقيام دولة الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا تسرع بانضمام السودان الى تلك الدولة الاتحادية ، حتى يعيد التاريخ نفسه فى تسجيل العلاقات الأخوية الطاهرة بين البلدين الشقيقين - مصر والسودان - لخير الشعبين .

الهوامش

- (١) من بيانات الثورة : مطبوعات حكومية .
- (٢) ميشاق العمل الوطني ، ص ٤٤ .
- (٣) فلسفة الثورة ، ص ١٢ .
- (٤) الدابنجي سينهول : التومية الأفريقية ، ص ١٢٣ .
- (٥) دفع الشهور القومي شابا من بورسعيد لا يتمتعى عمره ١١ عاما يدعى نبيل منصور وكان طالبا بالسنة الثالثة الابتدائية أن يثار لمواطنيه حين رأى الانجليز يصرعون الأموال في بورسعيد برصاصهم فتسلل في جنح الظلام بين الأسلاك الشائكة إلى خيام أحد المعسكرات البريطانية وأشعل النار في الخيام بالقاذورات المشتعلة مبللة بالبنزين ، واشتعلت النيران في عشرين منها وتعالى منها اللهب حتى أحرق الانجليز فأطلقوا عليه الرصاص ومات شهيدا في ١٦ أكتوبر ١٩٥١ ، وهذا مثل واحد من أمثلة البطولة للثورة للشباب المصري .
- (٦) البنك الأمل : مجلة النشرة الاقتصادية ، مجلد ٥ ، ص ٥٢ .
- (٧) نقلا من المذكرة التفسيرية لقانون الإصلاح الزراعي الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٨) من مذكرات صلاح سالم : جريدة الشعب بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٦ .
- (٩) الصادق المهدي : جهاد في سبيل الاستقلال ، ص ٩٦ - ١١٧ .
- (١٠) Mekki, Shibeika : Op. Cit., p. 488.
- (١١) يلاحظ أن هذا الاتهام من حكومة الثورة يخالف سياسة الحكومات المصرية السابقة التي كانت تتمسك بحق السيادة على السودان وعلى عدم فصل المسألة السودانية عن مسألة الجلاء عن مصر .
- (١٢) الكتاب الأخضر ، ص ٢١٣ - ٢١٦ .
- (١٣) Fabunmi, L.A. Op. Cit., p. 295.
- (١٤) الكتاب الأخضر ، ص ٣٠٠ - ٢٣٥ .

(١٥) وهي حزب الأمة والحزب الجمهورى الاشتراكي والحزب الوطنى الاتحادى
والحزب الوطنى .

Mekki, Shibeika, Op. Cit., p. 489. (١٦)

Holt ; P.M. Op. Cit., p. 180-162. (١٧)

Macmichael, Sir Harold, Op. Cit., p. 216-217. (١٨)

Fabunmi, L.A. Op. Cit., p. 235-236. (١٩)

(٢٠) ذكر صلاح سالم فى مذكراته بجريدة الشعب بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٥٦
انه من النطا النص فى الاتفاقية على تغيير السودانين عند تقرير المصير بين الاستقلال
التمام والاتحاد ، وأضاف بأنه لم يكن من السهل أن يتبين للمفاوضين المصريين
ذلك عند وضع الاتفاقية ذلك لأن انجلترا كانت خلال حكمها للسودان قد لوت
كلمة (الاستقلال) فى نظر الرأى العام السودانى بوجه عام ، حتى آمن زعماء
الاتحاد فى السودان ومصر بأن الاستقلال الذى تمنحه انجلترا هو استقلال مزيف ،
ولكن حينما وصلت انجلترا كلمة عن السودان بدأت كلمة الاستقلال تأخذ شكلا
جديدا فى أعين الكثير من السودانين فلم تعد تلك الكلمة الملونة التى انطبعت
فى عقولهم فى الماضى عندما كانوا يرون أن انجلترا تهرى لها السبيل مع بقاء
حكمها واستعمارها للسودان ، بل بدأت تتطهر هذه الكلمة بعد خروج الانجليز من
السودان قبل تقرير المصير ، وأخيرا وقفت كلمة الاستقلال الواضحة للطهرة وجه
لوجه أمام كلمة غامضة هي كلمة (الاتحاد) ثم بدأت الجهود تبذل فى تلوين
هذه الكلمة وكانت الدعاية أن الاتحاد هو نوع جديد من أنواع السيطرة على السودان
واستعمار مصر له .

(٢١) تنفيذا لهذه الاتفاقية أصدر الحاكم العام قانون الحكم الذاتى فى
مارس ١٩٥٣ .

(٢٢) ستنشر نصوص هذه الاتفاقية وملاحظتها مع ملاحق البحث الأخرى فى
نهاية الرسالة .

Hyslop, John. Eudan Today, p. 10. (٢٣)

Duncan : J.S.R. The Sudan's Path to independence, وكذلك
p. 160.

(٢٤) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٨٢ .

(٢٥) بحث الرئيس جمال عبد الناصر فى أول يناير ١٩٥٦ خطابه الى السيد
اسماعيل الأزهري يتضمن أن الحكمة المصرية عملا بنواياها التى جاهر بها

ويعسها الذي جاهدت من أجله لتحقيق الحرية لشعب السودان تعلن فوراً الاعتراف
به دولة مستقلة ذات سيادة وقد أصدرت تحقيقاً لهذا الاعلان للرفق كما اعتمدت
نيابة عنها السيد الاميرالى أركان الحرب عبد الفتاح حسن لتقديم هذا الاعلان .

(٢٦) محمود كامل الحامى : الدولة العربية الكبرى ، ص ٤٣٦ .

(٢٧) جاء فى خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى باندونج ١٩٥٥ أن من
بين أهداف ثورة ٢٣ يوليو محاربة الاستعمار ومحاربة السيطرة على الشعوب
واستقلالها وتحقيقها فى تقرير مصيرها .

(٢٨) الصياد وسعودى : مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

(٢٩) Macmichael, Sir Harold. Op. Cit., p. 214-226.

(٣٠) Macmichael, Sir Harold. The Anglo-Egyptian Sudan
from within.

وكذلك محمد عوض محمد : السودان الشمال ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٣١) Fabunmi, L.A. Op. Cit., p. 129.

خاتمة

رأينا في العرض السابق الظروف التي أدت إلى إبرام معاهدة ١٩٣٦ وأثر هذه المعاهدة على علاقة السودان بمصر من الناحيتين العملية والقانونية ، وكيف أنها كانت علما رئيسيا في تنشيط الروح الوطنية في السودان ، فقد نتج عنها ظهور مؤتمر الخريجين العالم .

ثم عرضنا كل ادوار المفاوضات المتعلقة التي أجرتها الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية حول مسألة السودان ، وما انتهت إليه من فشل بسبب تمسك مصر بسيادتها على السودان .

ثم تناولنا الخطوط العريضة للسياسة الانجليزية في السودان التي هدفت الى فصله عن مصر وتفتيت وحدة السودان نفسه وعدم الاهتمام بتطوير البلاد رغم مواردها العديدة ، واعداد السودان بصفة علما لضمه الى الكومنولث البريطانى .

ثم عرضنا لقيام حكومة الثورة في مصر ومعالجتها مسألة السودان بمفهوم جديد ، فقد كانت سياستها تهدف الى التظلم من الاستعمار البريطانى وارساء قواعد الحكم الوطنى الصميم واحترام رغبة السودانين في تقرير مصيرهم ، وعلى هذا الاساس

دخلت حكومة الثورة في مفاوضات مع انجلترا انتهت بإبرام اتفاقية (١٢ فبراير ١٩٥٣) التي نصت على الاعتراف بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره اما بالانضمام الى مصر واما بالاستقلال التام بعد فترة انتقال لتهيئة الجو الحار المحايد لتقرير المصير .

ويلاحظ أننا اشرنا في أكثر من موضع الى الروابط العديدة التي تربط بين شعبي الوادي وأهمها رباط نهر النيل الذي يعتبر عصب الحياة لكل من الاقليمين ، الأمر الذي جعل المصريين يهتمون به اهتماما كبيرا ، ويقومون على ضفافه العديد من المشروعات مثل خزان أسوان وخزان سنار وخزان جبل الأولياء وغيرها من المشروعات الأخرى التي شغلت المهندسين ووزارة الأشغال المصرية والاقتصاديين للفائدة من مياهه لصالح كل من مصر والسودان ، هذا الاهتمام الذي جعل بريطانيا تتخذ من مشكلة مياه النهر عاملا قويا للضغط على مصر والتطويع به داتها لأغراضها للسير في فلكها الاستعماري .

والواقع انه لم تحدث مباحثات بشأن مياه النيل في الفترة موضوع البحث تستحق الاهتمام ، حقيقة قد أبرمت اتفاقية بين مصر والحكومة السودانية في عام ١٩٢٩ واقتصرت فقط على بيان أسس تقسيم المياه وتعيين الحصص لكل من الطرفين وكانت هذه الاتفاقية أساس تنظيم المياه ومسائل الري بين البلدين فيما بعد .

وقد رأينا أن معاهدة ١٩٣٦ ومعاهدة ١٢ فبراير ١٩٥٣ لم تتعرضا لهذه المسائل ، واستمر العمل بها حتى إبرام اتفاقية جديدة في عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان اتفق فيها على إنشاء خزان السد العالي كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل ، وكذلك على إنشاء خزان الروصيرص وذلك

للإفادة من المياه الضائعة في البحر المتوسط لما يعود على البلدين نتيجة ذلك من فوائد مشتركة .

ولكن في عام ١٩٥٠ جرت مباحثات فنية بين ممثلي الحكومة المصرية والحكومة السودانية بشأن رفع منسوب الاحتياطي في سنار وبناء سد عند الشلال الرابع بالقرب من مروى واحتياجات السودان المقبلة من مياه النيل ، وتوصل الطرفان الى اتفاق يقضى بما يلي :

١ - للسودان ان يرفع احتياطي المياه في سنار بمقدار متر في السنين التي تكون فيها المياه منخفضة جدا وذلك بشروط خاصة .

٢ - لمصر ان تبني سدا عند الشلال الرابع والتزم السودان بأن يقدم المساعدات اللازمة لذلك ، كما في حالة جبل الاولياء .

٣ - وعندما يحين الوقت ستجرى مناقشة فنية ، تقرر نصيب السودان ومصر وبالنسبة للمياه الزائدة الناتجة من اتهاام المشروعات الجديدة ومنها السد عند الشلال الرابع .

ولعل الايام المقبلة تشهد اهتماما اكبر باستغلال مياه النيل لتحضير ملايين الاقنية في مصر والسودان وتوليد طاقات كهربائية للاستفادة منها في بعض المشروعات الحيوية ، في البلدين ، الأمر الذي يبرر أهمية التكامل والارتباط والتعاون بين الشعبين لتسهيل تنفيذ تلك المشروعات المهمة .

ولا شك في ان الشعبين في شطرى الوادى يدركان ذلك تمام الادراك ، فالأمل وطيد في أن يحمل المستقبل المزيد من التعاون في سبيل خير البلدين .

تقييم بعض مراجع البحث

اشرنا في المقدمة الى خطورة تاريخ فترة هذا البحث لحدائتها وعدم وجود المراجع العربية الكافية في علاجها ، والحرص والحذر في الاعتمادات على ما جاء في بطون الكتب الاجنبية .

ولذا اضطر الباحث ان يعتمد اكثر ما يمكن على الوثائق الاصلية ويقصد بها نصوص المفاوضات والملاحظات والمذكرات التفسيرية والكتب المتبادلة بين مصر وبريطانيا من ناحية ، وبين مصر وحكومة السودان من ناحية اخرى ، وعلى التقارير الرسمية المرفوعة من الاخيرة الى دولتي الحكم الثنائي في فترة موضوع البحث ، بالاضافة الى تقارير اللجان الرسمية ومضابط البرلمان المصري والبريطاني والمطبوعات الحكومية « المصرية والبريطانية والسودانية » وبعض القوانين المصرية في هذا الخصوص .

وكذلك اعتمدت على الوثائق غير الرسمية — وان كانت لا تقل اهمية عن الوثائق الرسمية واقصد بها خطاب رجال السياسة واحاديثهم وتصريحاتهم والبيانات والمذكرات التي قدمت منهم بجانب الكثير من الحقائق التي امتلأت بها الصحف المعاصرة .

اي ان مادة البحث الاساسية مستمدة من تلك الوثائق ، الامر الذي جعل مهمة الباحث اكثر مشقة وصعوبة في تجميع الاحداث

وترتيبها وتحقيقتها وتمحيصها وتتبعها بالتفسير والتحليل ثم صياغتها في قالب تاريخي علمي بعيدة عن العواطف .

ولكن بجانب هذا وذاك ، فقد استفاد الباحث من بعض المراجع العربية والأجنبية الى حد كبير نذكر بعضها هنا :

اولا — المراجع العربية :

١ — زاهر رياض : السودان المعاصر (القاهرة ١٩٦٦) :

يشمل الكتاب تاريخ السودان منذ بداية العصر الحديث حتى استقلاله في عام ١٩٥٦ ، وقد اعتمد الباحث عليه خاصة عند معالجته للباب الأخير ، حيث تطرق فيه المؤلف الى تاريخ الحركة الوطنية والمؤسسات الدستورية في السودان والمفاوضات الأنجلو مصرية حتى اتفاقية ١٢ فبراير سنة ١٩٥٧ .

وقد اعطانا المؤلف في هذا الباب صورة عن تاريخ هذه الفترة ، وقد ساعد ذلك الباحث على الاثام بالخطوط العريضة لتاريخ هذه الفترة .

ويمتاز المؤلف بعرضه للوقائع بأسلوب جذاب مؤيد بالمادة التاريخية العلمية .

٢ — محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (القاهرة ١٩٥٢) :

يشمل الكتاب دراسة تلك المفاوضات دراسة علمية عميقة مفيدة ، ولكنه للأسف الشديد توقف حتى معاهدة ١٩٣٦ .

ولكن تمنى الباحث لو أن الاستاذ غربال أخرج الجزء الثانى من كتابه ليتم دراسة تلك المفاوضات حتى جلاء الاحتلال عن البلاد .

على أية حال ، فقد أفاد الباحث من تعليقات المؤلف التى تميزت بشمول النظرة وبعد المرمى ، خصوصا فى موقف الجائزب المصرى فى معاهدة ١٩٣٦ ، كما أن طريقته فى معالجة المفاوضات رسمت أمام الباحث منهجا فريدا فى المعالجة ، وقد حاول الباحث أن ينهج نفس الطريقة فيما يتعلق بالفترة التالية .

٣ - عبد الرحمن الراغى : سلسلة تاويخ الحركة القومية (القاهرة ١٩٥١) :

أفاد الباحث من هذه السلسلة خاصة الجزء الثالث فى « أعقاب الثورة » وذلك بالوقوف على حالة مصر السياسية بصفة عامة ، الأمر الذى لا غنى عنه ، حتى يستطيع الباحث أن يدرس انعكاسات هذه الحالة على مسرح العلاقات المصرية البريطانية وتأثير ذلك على السودان .

وقد نهج الراغى فى دراسته طريقة تتبع الأحداث من الناحية الزمنية معتمدا أكثر ما اعتمد على ما ورد فى الصحف مع تعليقاته عليها بما يراه شخصا سواء بالاستحسان أو الاستيخان وهذا ما يخالف فى نظرى الدراسة الأكاديمية ، ولكن بصفة عامة فقد أفاد الباحث بالوقوف على الخلفية التاريخية وعلى بعض الوثائق التى جمعها المؤلف فى كتبه .

٤ - محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان (الخرطوم
١٩٦٧) :

يشغل المؤلف منصب السكرتير الأكاديمي لجامعة الخرطوم ،
ويعتبر خير من كتب عن هذه المشكلة من أبناء العربية ، فقد اعتمد
المؤلف إلى حد ما على المراسلات التي كانت بين حكام الاقاليم في
الجنوب والحاكم العام في الخرطوم ، وقد أفاد الباحث كثيرا من
هذا الكتاب في موضوعه .

ثانيا : مراجع اجنبية

١ - Fabunmi, L.A. : The Sudan in Anglo-Egyptian
Relations (London, 1960).

المؤلف من نيجيريا ، تخصص في دراسة العلاقات الدولية
في جامعة متشيغان ويعتبر هذا الكتاب من أحسن الكتب الأجنبية
التي أتاحت لي فرصة الاطلاع عليها في هذا المجال ، فقد امتاز
الكتاب بالدراسة العلمية المبيقة الشاملة حيث اعتمد مؤلفه على
بعض المصادر الرسمية والمراجع العربية والأجنبية والمقابلات
الشخصية في الفترة الأخيرة ، واستطاع بأسلوبه السلس وتحليله
للوقائع ونقده الموضوعي ، أن يأتي لنا بنتائج تاريخية محايدة
إلى حد كبير .

وقد أفاد الباحث كثيرا جدا من جميع أبواب الكتاب تقريبا .

٢ - Macmichael, Sir Harold : The Sudan (London, 1954)

كرس المؤلف معظم حياته العملية في خدمة السودان ، فقد مثله في مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ ثم شغل منصب السكرتير المثلثي في السودان عام ١٩٢٦ ، وفي بعض الأحيان كان يحل محل الحاكم العام .

واعتمد المؤلف في دراسته بجانب انطباعاته الشخصية على بعض المراجع الخاصة بالسودان وكذلك على بعض المطبوعات الرسمية .

ويعتبر الكتاب من المراجع الضرورية لمعرفة تاريخ السودان الحديث وأفاد الباحث من الجزء الثاني في مجال الاقتصاد والإدارة ، ومن الجزء الثالث في مجال العلاقات الانطو مصرية حول السودان .

ويتصف الكتاب بالشمول في العرض التاريخي بجانب التحليل واستنباط النتائج ، وكثيرا ما كان المؤلف يشيد بالإدارة الانجليزية في السودان ويتعرض بالنقد للمصريين ، فيجدر بأى باحث منصف ان يقرأ هذا الكتاب بحذر واحتراس .

٢ - Duncan, J.S.R. : The Sudan's Path to Independence (London, 1957).

كان المؤلف من العاملين البريطانيين في السودان وهو ايضا مؤلف كتاب :

The Sudan, A Record of Achievement.

وقد افاد الباحث من الكتاب الاول خاصة الباب الثاني منه حيث تعرض المؤلف للسياسة البريطانية في السودان والمفاوضات

«الاتجاه المصرية بشأنه» ، وكذلك الباب الثالث. حيث تطرق لظهور الروح الوطنية بين السودانيين .

وإناد الباحث من الكتاب الثانى وبصفة خاصة الباب الرابع منه حيث تناول المؤلف بتوسع دراسة المنجزات التى انجزتها الادارة الانجليزية فى ميادين التعليم والاقتصاد والتطور السياسى فى السودان ، وتعتبر دراسة هذين الكتابين للمتخصص فى دراسة تاريخ السودان والادارة الانجليزية بصفة عامة ، ولكن يجب عدم الاعتماد على ما جاء بهما من معلومات اعتمادا كليا ، فكثيرا ما كان الكاتب يشتط فى هجومه على المصريين ويشيد بفضل الادارة الانجليزية فى السودان .

Henderson, K.D.D. : The Making of the Modern Sudan (London).

كان المؤلف من العاملين أيضا فى خدمة السياسة الانجليزية فى السودان وهو أيضا مؤلف كتاب
Survey of the Anglo-Egyptian Sudan 1898-1944.

وقد عرض المؤلف فى الكتاب الأول دراسة عن حياة سير دوغلاس نيوبولد (Douglas Newbold) فى السودان ، وإناد الباحث على وجه الخصوص من الباب الثانى من الكتاب حيث عرض فيه المؤلف لتاريخ الادارة والحكومة المحلية ومؤتمر الخرجين والمجلس الاستشارى .

وعرض المؤلف فى الكتاب الثانى دراسة موسعة فى مجال الخدمات العامة والاقتصاد والادارة وتدريب السودانيين على الحكم الذاتى ، وقد إناد الباحث من كل هذه الموضوعات فيما يتعلق بفترة بحثه .

ويعتبر الكتبان دراسة شاملة عن تاريخ السودان في عهد
الإدارة الانجليزية ، ولكنه كغيره من المؤلفين الاستعماريين يكيل
النقد للمصريين لتدخلهم في أمور السودان ويشيد بأعمال الإدارة
البريطانية لخدمة المجتمع السوداني ، فالقارئ يأخذ آراء المؤلف
بحذر تام .

ملاحق

الاتفاقيات التي أبرمت بين مصر وبريطانيا

بشأن السودان منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٥٢

أولاً : وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنكليز وحكومة الجنب
المعالى خديو مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل :

حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة
الفضية الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية
التي بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الإنكليز والجنب المعالى
الخديوى .

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل
إدارة الأقاليم المفتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة
ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم
الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من
الاحتياجات المتنوعة .

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة
المرتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام
الإدارى والقانونى الآتف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع
نطاقه في المستقبل .

وحيث انه تراءى من جملة وجوه أصوييه الحلق وادى حلفا
وسواكن اداريا بالاتليم المفتحة المجاورة لها .

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا
بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوثائق على جميع الاراضى
الكائنة الى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض
وهى :

اولا : الاراضى التى لم تظلمها قط الجنود المصرية منذ سنة
١٨٨٢ .

او .

ثانيا : الاراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل
ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة
جلالة الملكة والحكومة المصرية بالانحداد .

أو ،

ثالثا : الاراضى التى قد تفتتها بالانحداد الحكومتان
المذكورتان من الآن فصاعدا .

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البحر والبحر
بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيهما
الا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الاوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المخول به والتى من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية ايلولتها والتصرف فيها يجوز سننها أو تحريرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والاورام واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو اية لأحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجنب المالى الخديوى .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الاوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية التجارة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تخصيص الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقرره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المخططة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ، ويبقى كذلك إلى أن يقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة الهادية)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقبله به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الثانية عشرة)

منوع منما مطلقا ادخال الرقيق الى السودان او تصديره منه ، ومهصدر منقصور بالاجراءات اللازم اتخاذا للتفنفذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيها يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة الروحية وبيعها او تشفيلها .

تحريرا بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

الامضاءات :

(كرومر) (بطرس غالى)

حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان فى المستقبل ان سلطة الحكم المخططة لا تمتد على اى قسم من اقسله ولا يعترف بهلا فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن .

وحيث أنه لم تشكل محكمة أهلية بسواكن في أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من النفقات .

وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب اجراء المستواة بين تلك المدينة وبين باقي السودان .

وحيث انه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار اليه .

فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام في ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

(المادة الأولى)

تعتبر طغاة من الآن النصوص الواردة في وفاتنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٦ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستقلة من احكام النظام الذى تقرر في ذلك الوقتى لادارة السودان في المستقبل .

تحريرا بمصر في ١٠ يوليه سنة ١٨٩٦

امضاء

(كرومر)

امضاء

(بطرس غالى)

ثانيا : السودان في معاهدة سنة ١٩٢٦ :

(١) المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٢٦ وملحقها :

١ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيلية عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الاولى لادارتهم في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة اى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار الموظفين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لا يترافق لها سودانيون اكفاء .

٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ — تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة او في الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

ملحق للمادة الحادية عشرة :

ما لم والى ان يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى تطبيقا للفقرة الاولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو انه لا تطبق على السودان الا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وان مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك اذا اريد انهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه .

والاتفاقات التى يراد سريتها فى السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية او انسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشبه على الدوام حكما خلاصا بالانضمام اليها فيما بعد . وفى مثل هذه الاحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا فى السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيها يخصه شخصان مفوضان فى ذلك تفويضا صحيحا . وتكون طريقة ايداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفى حالة ما اذا اريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

واذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق وأريد انهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في اصدار الاعلان اللازم لهذا الاتهاء .

ومن المتفق عليه ان اشتراك السودان في اتفاق ما وانهاء ذلك الاشتراك لا يكونان الا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات يكون التدويل المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لى اجراء قد يتفقان على انه مرغوب فيه لصالح السودان .

جزء من المحضر المتفق عليه :

١٤ — من المتفق عليه بالاشارة الى الفقرة الاولى من المادة الحادية عشرة أن يتقدم الحاكم العام الى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة والى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن ادارة السودان وأن يبلغ التشريع السودانى الى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة .

١٥ — من المتفق عليه بالاشارة الى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة انه بينما يكون تعيين الرعيليا المصريين فى وظائف السودان الرسمية خاضعا بالضرورة لمعد الوظائف المناسبة الخالية وقت ظهورها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فان احكام تلك الفقرة تسرى مورا بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان الى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاقتدار تبعاً للجسدية الشخصية .

ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يمين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .

١٦ — من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود الى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والتمكّنات اللازمة لهم . وسترسل الحكومة المصرية مموراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عظيماً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور .

ثالثاً : اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا بشأن الحكم الذاتى وتقريـر المصـر للسودان :

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيماناً ثابتاً بحق الشعب السودانى في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة فقد اتفقا على ما يأتى :

مادة ١ :

رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد ، تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوافر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل .

مادة ٢ :

لما كانت فترة الانتقال تمهيدا لانتهاء الادارة الفئائية انهاء فعلياً فانها تعتبر تصفية لهذه الادارة ، ويحتفظ ابان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

مادة ٣ :

يكون الحاكم العام ، ابان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ، ويتضمن الملحق الاول لهذا الاتفاق بيان وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٤ :

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني ترشح كلا منهم حكومته على ان يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

مادة ٥ :

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليها واحدا مبدأ اساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقبتين ، فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

مادة ٦ :

يظل الحاكم العام للسودان مسئولاً مباشرة أمام الحكومتين المتعاقبتين فيما يتعلق بما يلى :

(١) الشؤون الخارجية .

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى بمقتضى المادة ١٠١

(١) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون .

(ج) أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسؤولياته ، وفى هذه الحالة يرفع الأمر الى الحكومتين المتعاقبتين ، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها فى خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة نافذاً الا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

مادة ٧ :

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنة ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندى ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانين بمعرفة حكومة كل منهم . وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ،

ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقبتين ، ويتضمن الملحق الثاني لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٨ :

رغبة في تهيئة الجو الحر المحيد اللازم لتقرير المصير ، تشكل لجنة للسودنة تتألف من :

(أ) عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينها الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها اليه رئيس وزراء السودان ، ويكون اختيار هؤلاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحتة دون أن يكون له حق التصويت .

ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها .

مادة ٩ :

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى « اليوم المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي ، ومع مراعاة اتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقبتان بانتهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينبغي على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتى :

يصدر البرلمان السودانى قرارا يعرب فيه عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

مادة ١٠ :

عند اعلان الحكومتين المتعاقدتين رسميا بهذا القرار ، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان لاقاراره ، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته . وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيده الانتخابات واية تدابير اخرى تهدف الى تهيئة الجو الحر المحيد لرقابة دولية ، وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات اية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

مادة ١١ :

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان باتهام سحب قواتهما من السودان فى مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

مادة ١٢ :

تقوم الجمعية التأسيسية باداء واجبين :

الاول : ان تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ .

الثانى : ان تعد دستورا للسودان يتواءم مع القرار الذى يتخذ فى هذا الصدد ، كما تضع قانونا لانتخاب برلمان سودانى دائم .

ويتقرر بمصر السودان :

- (أ) أما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .
(ب) وأما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

مادة ١٣ :

تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٤ :

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتى وفقا للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

مادة ١٥ :

تصبح احكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .
واقترارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا اخطامهم عليه .
حرر بالقاهرة فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣ .
عن الحكومة المصرية

توقيع (محمد نجيب) ختم
لواء (أ . ح)

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .
توقيع (رالف اسكراين ستيفنسون) ختم
وقد حررت منه صورتان تودع واحدة منهما محفوظات
الحكومة المصرية وتودع الأخرى محفوظات حكومة المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .

محضر متفق عليه

يتضمن رغبة الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا في شأن تعيين وكيل وزارة في
السودان للقيام بمهام خاصة معينة .

بحثت الحكومة وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وشمال أيرلندا الرغبة في انشاء منصب وكيل وزارة في السودان
يتولاه سودانى يعمل كحلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس
الوزراء السودانى وتكون مهمته الاعداد لتمثيل السودان في
المؤتمرات الدولية الفنية فحسب ، وتوصى الحكومتان الحاكم العام
للسودان ومجلس الوزراء السودانى بانشاء هذا المنصب .

محضر متفق عليه

في شأن ممارسة مهام الحاكم العام أثناء غيابه لوقت

قصير عن السودان

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على أن يعتبر الحاكم العام
أثناء غيابه لوقت قصير عن السودان مستمرا في ممارسة مهامه
الرسمية .

المراجع

اولا : وثائق أصلية

- ١ - الحكومة الملكية المصرية - وزارة الخارجية : محاضر
المحادثات السياسية والفكرات المتبادلة بين الحكومة
انصرية وحكومة المملكة المتحدة
القاهرة ١٩٥١
- ٢ - الكسندر كادوجان : النص الكامل للخطب التي القاها في
مجلس الأمن (مترجم)
القاهرة ١٩٤٧
- ٣ - تقرير لجنة خبراء مشروعات الري الكبرى القاهرة ١٩٤٩
- ٤ - جمهورية مصر - رئاسة مجلس الوزراء : السودان من
١٣ فبراير ١٩٤١ الى فبراير ١٩٥٣ (الكتاب الأخضر)
القاهرة ١٩٥٣
- ٥ - جمهورية مصر - القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤
القاهرة ١٩٥٥
- ٦ - حكومة السودان : تقارير عن ادارة حكومة السودان عن
اعوام ١٩٣٨ حتى ١٩٤٩ قدمها الحاكم العام لحكومة صاحب
الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة وللحكومة المصرية
القاهرة ١٩٥١

- ٧ — قانون الإصلاح الزراعى : القاهرة ١٩٥٢
- ٨ — قضية وادى النيل : بيانات محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر امام مجلس الأمن القاهرة ١٩٤٧
- ٩ — مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، مذيّل بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة من ١٩٢٠ الى ١٩٣٢ ووافق السودان وتقرير اللورد ملز وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ونص معاهدة ١٩٣٦ واتفاق مونثرو ١٩٣٧ القاهرة ١٩٣٧
- ١٠ — مصلحة الاستعلامات : ميثاق العمل الوطنى القاهرة ١٩٦٢

ثانيا : مراجع عربية ومرتبجة :

- ١ — اسماعيل صدقى : مذكراتى القاهرة ١٩٥٠
- ٢ — احمد خير المحامى : كفاح جيل — تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان القاهرة ١٩٤٨
- ٣ — الصادق المهدى : جهاد فى سبيل الاستقلال الخرطوم
- ٤ — اندابنجى ستيهول : القومية الافريقية « مترجم » القاهرة ١٩٦٦
- ٥ — انور الجندى : تاريخ الحركة الوطنية المصرية فى نصف قرن ١٨٨٢ — ١٩٤٦ القاهرة ١٩٤٧

- ٦ — بطرس بطرس غالى : منظمة الوحدة الافريقية
القاهرة ١٩٦٤
- ٧ — جمال الدين الحامصى : ماذا فى السودان القاهرة ١٩٤٥
- ٨ — جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة
- ٩ — رولاند اوليفر وجون قيج : موجز تاريخ افريقيا « مترجم »
القاهرة ١٩٦٥
- ١٠ — زاهر رياض : السودان المعاصر القاهرة ١٩٦٦
- ١١ — زاهر رياض : استعمار القارة الافريقية واستقلالها
القاهرة ١٩٦٦
- ١٢ — زهير جرانه : الوضع القانونى للمسألة المصرية السودانية
القاهرة ١٩٤٧
- ١٣ — سمير المنقبادى : تطور المركز الدولى للسودان
القاهرة ١٩٥٨
- ١٤ — شوقى الجمل : تاريخ السودان وادى النيل ج ٢
القاهرة ١٩٦٩
- ١٥ — شوقى الجمل : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها
القاهرة ١٩٧١
- ١٦ — صبحى وحيدة : فى اصول المسألة المصرية
القاهرة ١٩٥٠
- ١٧ — صلاح سالم : مذكرات فى جريدة الشعب (المصرية)
القاهرة ١٩٥٦

- ١٨ — صلاح الدين الشامي : دراسات في النيل
القاهرة ١٩٦٧
- ١٩ — عائشة راتب : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
القاهرة ١٩٦٩
- ٢٠ — عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية (ثلاثة
أجزاء)
القاهرة ١٩٥١
- ٢١ — عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
القاهرة ١٩٦٤
- ٢٢ — عبد الرزاق السنهوري : قضية وادي النيل (مصر
والسودان)
القاهرة ١٩٤٩
- ٢٣ — عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر
القاهرة ١٩٦٨
- ٢٤ — عبد الملك عوده : بحث في مجلة السياسة الدولية عدد ٥
يناير ١٩٧٠
- ٢٥ — فتحى رضوان : كفاحنا الوطنى في نصف قرن
القاهرة ١٩٤٧
- ٢٦ — غيليب غله : الجغرافية السياسية لأفريقية
القاهرة ١٩٦٥
- ٢٧ — ك . ادهويانكار : الثورة في افريقية « مترجم »
القاهرة ١٩٦٤
- ٢٨ — محمد احمد محجوب : الحكومة المحلية في السودان
القاهرة ١٩٤٥
- ٢٩ — محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية (ج ١)
القاهرة ١٩٥١

- ٣٠ — محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية (ج ٢ ،
القاهرة ١٩٥٣
- ٣١ — محمد رياض : النيل بين مصر ودوله — مجلة الهدف نوفمبر
١٩٥٧
- ٣٢ — محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية —
القاهرة ١٩٥٢ البريطانية ج ١
- ٣٣ — محمد عمر بشر : مشكلة جنوب السودان الخرطوم ١٩٦٧
- ٣٤ — محمد عوض محمد : الاستعمار والمذاهب الاستعمارية
القاهرة ١٩٥٧
- ٣٥ — محمد عوض محمد : نهر النيل القاهرة ١٩٥٢
- ٣٦ — محمد محمود الصياد وسعودي : السودان
القاهرة ١٩٦٦
- ٣٧ — محمود كامل المحامى : الدولة العربية الكبرى
- ٣٨ — محيى الدين جابر : حديث فى جريدة الجمهورية المصرية
عدد ١٩٧٠/١/٨
- ٣٩ — مصطفى النحاس : خطاب فى عيد الجهاد الوطنى ١٢
نوفمبر ١٩٣٥
- ٤٠ — مكرم عبيد : محاضرة فى الجامعة المصرية — بحث مقارن
تحليلي للمعاهدة الانجليزية — المصرية .
- ٤١ — مكى شببكه : السودان عبر القرون بيروت
- ٤٢ — هيئة المستشارين : قضية السودان القاهرة ١٩٤٧

- ٤٣ - وفد السودان : ماسى الانجليز فى السودان
القاهرة ١٩٤٦
- ٤٤ - يحيى محمود مصطفى : السياسة الزراعية فى السودان
سلسيا واقتصاديا الخرطوم ١٩٥٦
- ٤٥ - يسرى عبد الرازق الجوهري : جمهورية السودان
بيروت ١٩٦٩

ثالثا : مراجع ودوريات اجنبية :

1. Abbas, Mekki The Sudan Question. London, 1951.
2. Duncan, J.S.R. : The Sudan, A Record of Achievement, London 1952.
3. Duncan, J.S.R. : The Sudan's Path to Independence, London, 1957.
4. Fabunmi, L. A. : The Sudan In Anglo-Egyptian Relations, London, 1960.
5. Henderson, K.D.D. : Survey of the Anglo-Egyptian Sudan, London, 1946.
6. Henderson K.D.D. : The Making of the Modern Sudan.
7. Holt, P.M. : A Modern History of the Sudan, London, 1961.
8. Hyslop, John : Sudan Today.
9. Hyslop, John : Sudan Story. London, London, 1952

10. Jackson, H.C. : Sudan Days and ways, London, 1954.
11. Jackson, H.C. : Behind the Modern Sudan.
12. Jackson, H.C. : Pastor on the Nile. London, 1960.
12. Jackson, T.C. : Pastor on the Nile. London, 1960.
13. Laqueur, walter, Z. : Communism and Nationalism in the Middle East. New York, 1956.
14. Macmichael, Sir Harold : The Anglo-Egyptian Sudan From withink London, 1934.
15. Macmichael, Sir Harold : The Sudan, London, 1954.
16. Report by the governor-General on the Administration Finances and Conditions of the Sudan in 1936-1937 - 1938 - 1940 - 1945 - 1948 - 1949.
17. Shibeika, Mekki : British Policy in the Sudan.
18. Shibeika, Mekki : The Independent Sudan. New York, 1959.
19. Sudan Notes and Records. Vol. XVIII. Part 1, London, 1935.
20. Sudan Notes and Records. Vol. XXVI. London, 1945.
21. Sudan Notes and Records. vol. XXXIV. Part 1. London, 1951.
22. Toynbee, Arnold, J. : Survey of International-Affairs, 1936. London, 1937.
23. The Sudan Almanac, 1952 « Issued by the Public relations Branch of the Sudan Government 1952 ».
24. The Sudan, A Record of Progress 1898 - 1947 - « Printed by the Authority of the Sudan-Government.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
المقدمة	٧

الباب الأول

معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وأثرها على علاقة السودان	
بمصر	١٣
الفصل الأول : أسباب إبرام معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦	١٥
— الموقف الدولي	١٥
— الموقف الداخلي	١٨
الفصل الثاني : السودان في معاهدة ٢٦ أغسطس	
١٩٣٦	٢٤
— أولا المفاوضات المصرية — البريطانية ١٩٣٠	٢٤
— ثانيا المفاوضات المصرية — البريطانية ١٩٣٦	٣١
— المادة — ١١ — من معاهدة ١٩٣٦	٣٤
الفصل الثالث : آثار هذه المعاهدة في العلاقات بين	
السودان ومصر	٣٧
— أولا من الناحية العملية	٣٧
— ثانيا من الناحية القانونية	٤٣
الهوامش	٤٩

الباب الثاني

٥٢	الجهد لحل قضية السودان عن طريق المفاوضة بين مصر وبريطانيا وفشلها
	الفصل الأول : الاتصالات والمفاوضات بين مصر وبريطانيا بشأن السودان منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ حتى عام ١٩٤٦
٥٥	— أولا الاتصالات المصرية — البريطانية قبيل مفاوضات صدقي — بيغن
٥٦	— ثانيا مفاوضات صدقي بيغن ١٩٤٦
	الفصل الثاني : المفاوضات المصرية — البريطانية بشأن السودان عام ١٩٤٧ وفشلها وعرض الموضوع على مجلس الأمن
٧٢	— أولا مفاوضات النقراشي — كامبل
٧٧	— ثانيا قضية السودان أمام مجلس الأمن
	الفصل الثالث : المباحثات المصرية — البريطانية حول مسألة السودان قبيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
٨٤	— مباحثات « صلاح الدين — بيغن ١٩٥٠/١٩٥١ »
١٠٣	الهوامش

الباب الثالث

١٠٧	السياسة الانجليزية في السودان في الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٥٣ وأهدافها
-----	---

١٠٩	الفصل الأول : نظام الادارة الانجليزية فى السودان فى الفترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢
١١٢	— أولا النظام الادارى
١٢٠	— ثانيا النظام الاقتصادى
١٣٠	— ثالثا الخدمات العامة
١٣٦	الفصل الثانى : التطور السياسى فى السودان
١٣٧	— أولا مؤتمر الخريجين والأحزاب السياسية فى السودان
١٤٧	— ثانيا السياسة الانجليزية والمؤسسات الدستورية فى السودان
١٦١	الفصل الثالث : سياسة الانجليز فى جنوب السودان
١٧١	الهوامش

الباب الرابع

١٧٥	موقف حكومة الثورة فى مصر من قضية السودان وأثر ذلك على العلاقة بين البلدين الشقيقين وعلى مستقبل السودان نفسه
-----	---

١١٧	الفصل الأول : نظرة عامة على أسباب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
-----	---

الموضوع	الصفحة
— أولا أسباب سياسية	١٨٢
— ثانيا أسباب اقتصادية	١٨٢
— ثالثا : أسباب اجتماعية	١٨٤
الفصل الثاني : المباحثات المصرية البريطانية عام ١٩٥٢	
/ ١٩٥٢ حول مسألة السودان	١٨٦
الفصل الثالث : اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢ وأثرها على العلاقة بين شطرى الرادى وعلى مستقبل السودان	
نفسه	٢٠٦
الهوامش	٢١٩
خاتمة	٢٢٢
تقييم بعض مراجع البحث	٢٢٥
ملاحق الاتفاقيات المصرية البريطانية منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٥٢	
المراجع : أولا وثائق أصلية	٢٤٨
ثانيا مراجع عربية ومترجمة	٢٤٩
ثالثا مراجع ودوريات أجنبية	٢٥٣

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د° عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر °
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة °
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة °
د° محمد نيمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى -
علية عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ °
لمى المطيعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي °
د° عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لازمة الحياة الفكرية °
د° علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل °
د° محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية °
محمود فوزي ، ١٩٨٧

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية .
شكرى القاضى ، ١٩٨٧
- ١٢ - هلى شعراوى وعصر التنوير .
د . نبيل راغب ، ١٩٨٨
- ١٣ - اكلوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية .
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية .
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى .
د . على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) .
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية .
د . على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين .
د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .
د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى . ج ١ .
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر .
جمال يدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ٢ . امام المسعود
في مصر : الشعراوى .
د . نوفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والفضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) .
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد يورين ، ترجمة : د . أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى في مصر الحديثة ،
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر في عصر الاخشيديين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون في مصر في عهد محمد على ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩

- ٣١ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمى المطيعي ، ١٩٨٩
- ٣٢ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤيه مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومي ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامي والقرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر
العثماني ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) .
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الاسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد المنعم الدسوقي أجمعي ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السميد ، ١٩٩١

- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الاوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني .
د . محمد عفيفي ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشي ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) .
ترجمة : د . عبد الرؤوف احمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي .
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) .
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن
الثامن عشر ،
د . الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢

- ٥٣ - الزبيري مؤرخين زوونب - موسسات من دولة اسماعيت اجروا لسه •
د • محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الإضطباط في مصر في العصر العثماني ،
د • محمد عميق ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : ونيم الصوري ، ترجمه ويعليق : د • حس
حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن افليم
المنوفيه ،
د • حلمي احمد شلبي : ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الاسلاميه واهل الذمة ،
د • سيده اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - احمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د • ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الراسماليه الصناعيه في مصر • من التمسير الى التاميم
(١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د • عيد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربيه ،
عيد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندريه في العصر الحديث ،
د • عيد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
لمى المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلاميه ،
تأليف : د. سيده اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د • عيد العظيم
رمضان ، ١٩٩٣ •

- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة
وثائقية ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧)
سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الاصول التاريخية ،
(ابحاث الندوة التي اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الاعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشى ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوة موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل اللغة في الاسلام ،
تأليف : أ . س . قرتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى .
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمنية أحمد امام ، ١٩٩٤

- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني
د . سمير يحيى الجبال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - اهل اللغة في مصر ، في العصر الفاطمي الاول ،
د . سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال
البريطانى) ،
د . سعيد اسماعيل على ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشى ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر .
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى
الجبال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنائة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د . رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر فى فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة
العثمانية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ .
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د . أحمد الشرييني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كلرن ، ج ٢ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
إعداد : تريفور إيفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التلوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د . نبیه بیومی عبد الله ، ١٩٩٦

- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
ج ٢ ،
د . سهر اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة .
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدها للنشر د . عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من
القرن التاسع عشر ،
د . إيمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د . محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني -
الروماني) ج ٢ ،
د . سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة .
أ . د . عبد العزيز صالح ، أ . د . جمال مختار ،
أ . د . محمد إبراهيم بكر ، أ . د . إبراهيم نصحي ،
أ . د . فاروق القاضي ، أعدها للنشر : أ . د . عبد العظيم
رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد
كفافي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور .

- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،
 د . تيسير أبو عرجة
- ١٠٣ - وثيقة الجبروتي لبعض قضايا عصره ،
 د . علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،
 د . فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥
 ، ١٩٨٧) ،
 د . أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
 في ربع قرن ، ج ٢ ،
 د . سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ،
 تأليف : دليپ ميرو ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمل
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،
 سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،
 سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأدلاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
 المماليك) ، ج ١ ،
 د . البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
 المماليك) ، ج ٢ ،
 د . البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقي ،
 د . محمد محمد الجوادى

- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري) ،
د . اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،
أحمد رشدي صالح
- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ،
أحمد شفيق باشا
- ١١٦ - أديب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاة في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى
- ١١٨ - النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،
د . البيومي اسماعيل
- ١١٩ - التقابلات في مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث
لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤) ،
د . محمد عبد الحميد الحناوي
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد أحمد البهنوي .
د . سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن
د . محمد نعمان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧
سليم خليل النقاش

- ١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨
سليم خليل النقاش
- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
- ١٢٨ - معارك صحفية
جمال بدوى
- ١٢٩ - الدين العلم (وانسره في تطوور الدين المصرى)
(١٨٧٦ - ١٩٤٣)
د . يحيى محمد محمود
- ١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧)
سمير فريد
- ١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ - ١٩٥٨)
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرموف أحمد عمر
- ١٣٢ - دار المنسوب السامى فى مصر ج ١ ،
د . ماجدة محمد حمود
- ١٣٣ - دار المنسوب السامى فى مصر ج ٢ (١٩١٤ - ١٩٢٤)
د . ماجدة محمد حمود
- ١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثمانى
لدارنفلى
بقلم / عزت حسن افندى الدار ندى
ترجمة / جمال سعيد عبد الغنى
- ١٣٥ - اليهود فى مصر المملوكية (فى ضوء وثائق الجنيزة)
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محاسن محمد الوتاد
- ١٣٦ - اوراق يوسف صديق تقديم / د . عبد العظيم رمضان

- ١٣٧ - تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي
د. محمد عبد الغنى الأشقر
- ١٣٨ - الاخوان المسلمون وجنود التطرف الدينى والارهاب
في مصر السيد يوسف
- ١٣٩ - موسوعة الفناء المصرى في القرن العشرين
محمد قابيل
- ١٤٠ - سياسة مصر فى البحر الاحمر
فى النصف الاول من القرن التاسع عشر - طارق
عبد العاطى غنيم .
- ١٤١ - وسائل الترفيه فى عصر سلاطين المماليك
لطفى أحمد نصار .
- ١٤٢ - مذكراتى فى نصف قرن ج ٤
أحمد شفيق باشا .
- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة فى القرنين الثانى والاول ق.م.
د. منيرة محمد الهمشرى .
- ١٤٤ - كشوف مصر الأفريقية
فى عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) -
د. عبد العليم خلاف .
- ١٤٥ - النظام الادارى والاقتصادى فى مصر
فى عهد دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥ م) -
د. منيرة محمد الهمشرى .
- ١٤٦ - المرأة فى مصر المملوكية
د. أحمد عبد الرازق
- ١٤٧ - حسن البنا [متى .. كيف .. ولماذا ؟]
د. رفعت السعيد

- ١٤٨ - **القديس مرقس وتامبوس كنيسة الاسكندرية**
تأليف / د. سمير فوزى
ترجمة / نسيم مجلى
- ١٤٩ - **العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر**
حسام محمد عبد المنعطى
- ١٥٠ - **تاريخ الموسيقى المصرية (اصولها وتطورها)**
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥١ - **جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة**
تأليف / السيد يوسف
- ١٥٢ - **الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية**
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د. محاسن محمد الوقاد
- ١٥٣ - **الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)**
د. عليا عبد السميع الجنزورى
- ١٥٤ - **هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الاسلامية فى
العصور الوسطى**
د. عليا عبد السميع الجنزورى
- ١٥٥ - **عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر**
(١٨٠٥ - ١٨٨٣)
د. عبد الحميد البطريق
- ١٥٦ - **تاريخ الطب والصيلة المصرية ج ٣ فى العصر الاسلامى**
د. سمير يحيى الجمال

١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ج ٤ في العصر الاسلامي
والحديث

د. سمير يحيى الجمال

١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية في مصر

(من ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

د. محمد عبد القنى الأشقر

١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢ م) الجزء الأول

د. محمد فريد حشيش

١٦٠ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢ م) ج ٢

د. محمد فريد حشيش

١٦١ - السيف والنار في السودان: تاليف سلاطين باشا

١٦٢ - السياسة المصرية تجاه السودان

(١٩٣٦ - ١٩٥٣) د. تمام هنام تمام

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

هذا الكتاب يتناول الفترة الزمنية من عقد معاهدة ١٩٣٦ حتى استقلال السودان فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ ، من منظور مصرى يستند إلى الوثائق المتاحة ، ويرد على الكتابات البريطانية التى زيفت دور مصر فى السودان . وقد قسم الباحث دراسته إلى أربعة أبواب ، تناول فى الباب الأول والباب الثانى معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على العلاقات المصرية السودانية ، أما الباب الثالث فتعرض فيه للسياسة الإنجليزية فى السودان من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٣ ، وأهدافها ، وأما الباب الرابع ، فتناول فيه موقف ثورة يوليو من قضية السودان . وقد اختتم الباحث دراسته بملاحق مهمة تضمنت الاتفاقات التى أبرمت بين مصر وبريطانيا بشأن السودان منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٥٣ .